



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مَشْرِعُ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ ٦

العلاقات الدولية في الأصول الإسلامية
الجزء السادس

العلاقات الدولية في الإسلام وقف الحرب

« دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال »

نادية محمد مصطفى

المشرف العام ورئيس الفريق

الباحثون

مصطفى محمود منجود
نادية محمود مصطفى
نصر محمد عارف
ودودة عبد الرحمن بدران

أحمد عبد الويس شتا
سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل
عبد العزيز صقر
علا عبد العزيز أبو زيد

المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الباحثون

٢ - أ. د. أحمد عبد الونيـس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولي العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - د. عبد العزيز صقر

دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - د. نصر محمد عـارف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ووكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستشارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهد

أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١ - أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد أبو سليمان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. علي جمعه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

المساعدون

١٤ - أ. إبراهيم البيومي غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. أحمد عبد السلام

١٧ - أ. تهنـى عبـلان

١٨ - أ. حامد عبد الماجد قويسى

١٩ - أ. طارق السعيد

٢٠ - أ. عبد السلام نوير

٢١ - أ. مجدى محمد عيسى

٢٢ - أ. محمد عاشور مهدى

٢٣ - أ. محى الدين محمد قاسم

٢٤ - أ. فوزى خليل

٢٥ - أ. ناهد عرنـسوس

٢٦ - أ. هاشم طه

٢٧ - أ. هبـه رؤوف عزت

٢٨ - أ. هشام جعفر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

العلاقات الدولية في الإسلام

وقت الحرب

دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

العلاقات الدولية في الإسلام

وقت الحرب

دراسة للقواعد المنظمة لسير القتال

عبد العزيز صقر

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

مَشْرُوعُ الْعِلَاقَاتِ الدُولِيَةِ فِي الْإِسْلَامِ : ٦)

© ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج.م.ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

صقر ، عبد العزيز

العلاقات الدولية في الإسلام وقت الحرب : دراسة للقواعد

المنظمة لسير القتال / عبد العزيز صقر - ط ١ -

القاهرة : المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ١٩٩٦ .

ص . سم . - (مشروع العلاقات الدولية في الإسلام : ٦)

يشتمل على إرجاعات بيلوجرافية .

تدمك . - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - العلاقات، الخارجية . ٢ - الحرب والسلام .

أ - العنوان ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٢٧.

رقم الإيداع : ٧٢٢٧ / ١٩٩٦

المحتويات

| | |
|-----|--|
| ٧ | المقدمة |
| ١١ | المبحث الأول : الدعوة إلى الإسلام قبل القتال |
| ٣١ | المبحث الثاني : العدل في المحاربين |
| ٧٣ | المبحث الثالث : الإجارة والأمان |
| ٩٢ | المبحث الرابع : الوفاء بالعهود |
| ١٠٥ | المبحث الخامس : الأسرى |
| ١٣١ | الخاتمة : |
| ١٣٥ | المراجع : |

المقدمة

ظاهرة الحرب في الاسلام ليست مجرد صدام عضوي فرضه منطق الدفاع عن النفس ضد عدوان خارجي ، ولكنها - في التصور الأصولي الذي نغني هنا بالكشف عن حقيقته - حقيقة فكرية تنبع وتتحدد بمجموعة من المبادئ التي وضعتها الأصول التأسيسية . هذه المبادئ هي :

- (١) الاتصال هو محور ومقدمة التعامل الخارجي .
- (٢) الحرب ليست مجرد قتال ومواجهة ولكنها تخضع لمجموعة من الأخلاقيات .
- (٣) العدالة هي جوهر للممارسة والتعامل .
- (٤) وحدة قيم التعامل في الداخل والخارج .
- (٥) احترام كرامة الانسان ، وإنسانية الوجود السياسي .

مبادئ خمسة تحكم العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية في وقت الحرب ، وهي في حقيقتها تأكيد للتصور الأصولي لمبرر الحرب وغايتها . فالحرب - في التصور الأصولي - هي لولادة حضارية بمعنى أداة تحقيق الوظيفة الاتصالية التي تدور حول مفهوم نشر الدعوة . وهذه للمبادئ الخمسة ليست سوى تعبير عن الطبيعة الحضارية والعالية والإنسانية للدعوة الإسلامية . فالدعوة العالية يجب أن تنبع من إنسانية الفرد ومن النظر للدولة - الخصم - كجمع بشري ، وأن تخضع أساليب للممارسة لقيم واحدة دون تفرقة بين الداخل والخارج ودون تمييز بين حالة السلم وحالة الحرب ، وأن تجعل من العدالة المحور الأول للممارسة ، وأن تفرض أخلاقية للمواجهة ، ثم أخيراً أن تنطلق في التعامل من مبدأ الاتصال والحوار والاقناع .

والدعوة الإسلامية - كدعوة عالمية ذات وظيفة حضارية - انطلقت في تعاملها مع المجتمعات الخارجية في وقت الحرب من هذه المبادئ :

أولاً - فالتعامل الخارجي في وقت الحرب ليس أساسه فقط القتال . بل ان القتال هو الأداة الأخيرة من أدوات التعامل والتي لا بد وأن تسبقها أدوات وخطوات أخرى أولها الاتصال والدعوة . وثانيها عدم مباغته الطرف الآخر حتى بعد ابلاغه الدعوة وإنما يجب تمكينه من التدبر وتقييم الموقف . ثم ثالثاً فان الطرف الآخر يجب أن يكون هو المبادئ بالقتال^(١) .

ثانياً - اذا أصبح القتال ضرورة ، فان التعامل مع الطرف الآخر يجب أن يخضع لمجموعة من القيم والأخلاقيات التي يفرضها هدف للمواجهة وارتباطها بوظيفة نشر الدعوة . فكرة الفصل بين للممارسة والأخلاقيات في ميدان القتال لا موضع لها في التصور الإسلامي سواء كان ذلك بدافع

(١) يستثنى من ذلك بطبيعة الحال بعض الحالات التي تفرض المباغته وبشرط أن يكون فطر الطرف الآخر قد دعى الى الاسلام فأبى ودخل بذلك في علاقة حرب مع دولة الاسلام .

المصلحة أو من منطلق المعاملة بالمثل أو بحجة الغاية تبرر الوسيلة . إن الحرب الإسلامية ليست مجرد حالة قتال ومواجهة تسمح بالخروج على جميع القيم والمثاليات من أجل تحقيق الانتصار على الطرف الآخر ، ولكنها مثالية حركية وتعاليم أخلاقية .

ثالثاً - يأتي مبدأ العدالة ليغلف أساليب التعامل مع غير المسلم حتى في وقت الحرب . إن العدالة هي القيمة العليا التي تحكم سلوك المسلم مع المسلم ومع غير المسلم ، في الداخل والخارج ، في السلم والحرب . والعدالة في الممارسة تعني عدم التفرقة أو التمييز ، وتعني عدم البغى أو الاعتداء ، وتعني الاعتدال في أداء للثالية الحضارية .

رابعاً - ويرتبط بذلك مبدأ وحدة قيم التعامل في الداخل وفي الخارج . فالإسلام يرفض أى تمييز بين الممارسة الداخلية والتعامل الخارجى . والتعامل مع غير المسلم يجب أن يخضع لنفس قواعد التعامل مع المسلم . وفي ذلك يقول الإمام الشافعى : " لا فرق بين دار الحرب ودار الإسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود . . . إن الحلال فى دار الإسلام حلال فى بلاد الكفر . والحرام فى بلاد الإسلام حرام فى بلاد الكفر " قال : " وما هو إلا ما قلنا ، وهو موافق للتزويل والسنة وما يعقله المسلمون ويجمعون عليه " (١) .

خامساً - وأخيراً فإن جميع هذه للبداىء إنما تتبع من الإيمان بانسانية الطرف الآخر . للثالية الإسلامية تفترض بل وتوجب احترام كرامة الانسان وعدم اهتار آدميته - حتى وإن كان كافراً - وتنطلق من انسانية الوجود السياسى - حتى ولو تعلق الأمر بدولة محاربة . إن مبدأ احترام الشخصية الفردية بوصف كونها قيمة انسانية هو فى الواقع جوهر النموذج الإسلامى للثالى للممارسة السياسية ومحور العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية فى وقت الحرب . ويكفى أن نذكر بهذا الخصوص دعاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - قبل الالتحام العصى فى إحدى المعارك قال : " اللهم أنت ربنا وربهم . ونحن عبيدك وهم عبيدك . نواصينا ونواصيهم بيدك . فاهزمهم وانصرنا عليهم " (٢) . وفيه الاعتراف بانسانية العدو وطلب النصر عليه بلا اعتداء ولا تمثيل ولا تعذيب إذ أن كل ذلك يتعارض مع الاعتراف بكونهم بشرا وعبيدا لله يجمعهم بالمسلمين الانسانية وتفرقهم عنهم العقيلة ، ولولا الأمر بقتلهم اعداء لدين الله ما قوتلوا ، ولنا فليس قتلهم فى ذاته هو الغاية وإنما الغاية هي ظهور الإسلام عليهم ولو تحقق ذلك بدون قتال كان أولى .

(١) لطوى : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء ، عنى بنشره : يوسف شاخت (لیدن . ١٩٣٣) ، ص ٦٤ .

(٢) ذكره ابن حجر - فى شرحه لباب لا تموتوا لقاء العدو من صحيح البخارى - عن رواية الاسماعيلي وسعيد بن منصور . انظر ابن حجر : فتح البارى : (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) ١٢ / ١٢٥ .

هذه المبادئ الخمسة - التي تعبر عن الطبيعة العالمية والحضارية والانسانية للدولة والدعوة الاسلامية - هي مصدر مختلف عناصر وقواعد استراتيجية القتال وأساليب الاحتكاك العضوى بالمجتمعات الاخرى فى التصور الاسلامى الأصولى . فاذا فشل الاتصال والتعامل السلمى فى تحقيق القناعة بالمثالية الاسلامية أو حيل بين الدعوة وبين الادراك الشعبى أو المجتمع الجماهيرى وأبى الطرف الآخر إلا القتال والمواجهة ، فان كفاحية وواقعية الدعوة الاسلامية تفرضان التعامل القتالى فى هذه الحالة كضرورة لا بد منها للمضى فى طريق تحقيق وظيفة الدولة العقدية فى النطاق الخارجى . وحيث ان دولة الاسلام تملك استراتيجية للتعامل مع الطرف الآخر قىل وأثناء القتال تتضمن مجموعة من المبادئ أو العناصر التى يتقيد بها التحرك الخارجى فى وقت الحرب وأهمها :

(١) إن الحرب تفقد شرعيتها اذا لم تسبقها دعوة ^(١) .

(٢) إن حالة الحرب لا تبرر الخروج على قواعد العدل والانصاف ولا تعطى الحق فى السلوك الاستفزازى . فلا يجوز للباغية أو مهاجمة العدو على غرة ، وإنما يجب تحديد الدعوة ومنح الطرف الآخر فرصة البدء بالعدوان كما لا يجوز قتل النساء والأطفال وغيرهم ممن لا رأى لهم فى القتال ولا طاقة لهم عليه . كما يعد من قىل الظلم والبغى ارتكاب أعمال كالمثلة والتعذيب والتحريق والتخريب .

(٣) أنه حتى بعد التلاحم العضوى يظل باب الحوار والدعوة مفتوحا . فاذا رأى الطرف الآخر - بعد بدء القتال - أن يعيد الاتصال والحوار ، وطلب الاجارة والأمان لكى يستمع من جديد الى الدعوة فانه يجب أن يمنح هذا الأمان ويدعى من جديد فى غياب أى ضغط أو اكراه . بل ويجب حمايته وحراسته واعادته الى مأمنه اذا فشل منطق الاتصال من جديد فى خلق القناعة بالمثالية الاسلامية ^(٢) .

(٤) إن حالة الحرب لا تبرر الغدر أو الخيانة . فالالتزام بالوفاء بالعهود ليس موضع مناقشة حتى لو غدر بها الطرف الآخر . ومبدأ الوفاء بالعهد يعنى أكثر من التزام : فالتعاهد يجب ألا ينقضى الا بانقضاء أجله . وحتى بعد انقضاء الأمد لا يجوز مباغته الطرف الآخر الا بعد النبذ اليه واعلامه بانقضاء الأجل . وفى حالة توقع غدر الطرف الآخر فان التحلل من التعاهد من جانب الطرف الاسلامى جائز بشرط اعلام الطرف الآخر بأن العهد انتقض . ولا يجوز المناجزة قبل

(١) هذا العصر - غير المخطف عليه - يؤكد التصور الأصولى لمبررات الحرب فى الاسلام وارتباط هذه للمبررات بوظيفة نشر الدعوة وليس فقط بما يقوله المخلفون من أن سيها الوحيد هو رد العدوان اذ لو كان الأمر كذلك ما كان هناك موضع للحديث عن دعوة قبل القتال . فالحديث عن ذلك معناه أن القتال هو على الدين وليس لرد الاعتداء .

(٢) هذا العصر أيضا يؤكد أن مفهوم الحرب فى التصور الأصولى إنما ينصرف عادة الى تلك الحرب التى تكون على الدين - أى الجهاد - لانه لا مجال للحديث عن الأمان وتحديد الدعوة فى حالة الحرب الدفاعية . فهذه الأخيرة يكون هدفها فقط رد العدوان لدعوة الطرف الآخر الى الاسلام .

النبد ، بل وقبل التأكد من وصول خير النبد الى أطراف بلاد العدو بحيث يصيروا جميعا على علم بانتقاض العهد وبدء حالة القتال.

٤٠ خمس معاملة الأسرى واحكامهم وكسوتهم وعدم اكرامهم على الاسلام وتحريم تعذيبهم أو التمثيل بهم .

هذه العناصر تمثل محور التعامل الخارجى للدولة الاسلامية فى وقت الحرب وهى فى الحقيقة ليست سوى مجموعة من القيم الاخلاقية والمثاليات الانسانية التى لاموضع لمناقشتها ولاسبل لتجاوزها أو الخروج عليها اذ أنها بمثابة فرائض ملزمة ومميزة للحرب الاسلامية التى لاتعدو أن تكون مثالية حركية وتعاليم اخلاقية قبل أن تكون قتال ومواجهة .

- وتتابع هذه العناصر الخمس عبر مباحث خمس :

المبحث الأول - الدعوة الى الاسلام قبل القتال .

المبحث الثانى - العدل فى المحاربين .

المبحث الثالث - الاجارة والأمان .

المبحث الرابع - الوفاء بالعهود .

المبحث الخامس - فى الأسرى .

المبحث الأول

الدعوة إلى الإسلام قبل القتال

المبحث الأول

الدعوة إلى الإسلام قبل القتال

الأصل في الحرب في التصور الإسلامي الأصوري أنها وسيلة للدعوة وليست غاية في ذاتها وأنها لا يلجأ إليها إلا حين تفشل الدعوة أو يحول بينها وبين الناس حائل . ولذا فإن الحرب تفقد شرعيتها إذا لم تسبقها تلك الدعوة ، لأن المقصود إزالة الشرك وتثبيت الإسلام ، فإن تحقق ذلك بدون قتال كان أولى . والآيات والأحاديث في ذلك صريحة : فقال تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ (الاسراء/ ١٥) . وقال تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن ياتهم بغزوهم فقاتلوا سيئاتهم ﴾ (الأنفال/ ٣٨) . وقال : ﴿ فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ﴾ . ان الله غفور رحيم ﴾ (التوبة/ ٥) . وقال تعالى : ﴿ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ﴾ (التوبة/ ٢٩) . فالآية الأولى تؤكد على ضرورة الدعوة قبل القتال . والآيات بعدها تضع نهاية للحرب وتحدد غايتها في زوال الشرك وبذل أهل الكتاب للجزية . وفي هذا دليل على أنه لا يجوز قتال من لم تبلغهم الدعوة على الدين لأنه لا يلزمهم الإسلام قبل العلم به ، وعلى أنه إذا كانوا ممن لا يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قوتلوا إلى أن يسلموا ، وإن كانوا ممن يجوز اقرارهم على الكفر بالجزية قوتلوا إلى أن يسلموا أو يذلوا الجزية . وهكذا فالدعوة شرط في القتال على الدين فإن تحقق مضت الحرب إلى غايتها وإن لم يتحقق فقدت الحرب شرعيتها ولم يجز إطلاق وصف "الجهاد" عليها^(١) .

وروى الامام احمد والبيهقي وابو يوسف وابو يعلى والطبري عن ابن عباس قال "ما قاتل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قوما قط الا دعاهم"^(٢) . وروى مسلم وغيره عن سليمان بن بريدة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال "..... وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال فأيتهم ما اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم

(١) سبق وذكرنا أن مسألة الدعوة قبل القتال تميزت بها الشريعة الإسلامية عن الشريعة اليهودية وأن التوراة تأمر بقتل الأمم السبعة التي ذكرتها - والتي تقيم بالأرض للعودة - بدون دعوة . راجع فيما تقدم المبحث الخامس.

(٢) عبيد الرزاق بن همام : المصنف (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧٢) ٥ / ٢١٨ ؛ أشوكي : بين ذرر (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، د.ت) ، ٧ / ٢٣٠ ؛ الفتى : كثر العمال (بيروت : مؤسسة ثرسنة ، ١٩٧٩) ؛ ٤٨٣ ؛ ابو يوسف : الخراج (القاهرة : المطبعة السلفية ، ١٣٩٦هـ) ، ص ٢٠٧ ؛ السرخسي : شرح كتاب السير : للشيباني (القاهرة : معهد المخطوطات ، ١٩٧١) ١ / ٧٧ .

الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ... " الحديث وقد تقدم في الفصل السابق ^(١) .
وعن عبد الرحمن بن عائد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث بعثا قال : تألفوا
النفس ولا تغيروا عليهم حتى تدعوهم فما على الأرض من أهل بيت - مدر ولا وبر - الا أن
تأتوني بهم مسلمين أحب الى من أن تأتوني بنسائهم وأولادهم وتقتلوا رجالهم ^(٢) . وعن علي
أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه وجهها ثم قال لرجل : ألحقه ولا تدعه من خلفه فقل : ان النبي
- صلى الله عليه وسلم - يأمرك أن تنتظره ، وقل له : لا تقاتل قوما حتى تدعوهم ^(٣) . وعن
سعيد بن المسيب قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حل بالقرية دعا أهلها الى
الاسلام . . " الحديث ^(٤) . وعن فروة بن مسيك قال : قلت يا رسول الله أقاتل بمقبل قومي
ومندبرهم ؟ قال : نعم . فلما وليت دعائي فقال : لا تقاتلهم حتى تدعوهم الى الاسلام " رواه
أحمد ^(٥) .

في كل ذلك دليل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم حينما كان يقاتل على الدين كان
يقدم الدعوة على القتال . ويشهد لذلك كنه التي أرسلها للملوك والأمراء يدعوهم فيها الى
الاسلام قبل أن يدخل معهم في علاقة حرب . ومن ذلك كنه الى هرقل والى المقوقس والى
النجاشي والى كسرى والى اساقفة نجران والى مجوسى هجر والى أهل عمان وغيرهم ^(٦) . ومن
ذلك أيضا ما روى من أنه صلى الله عليه وسلم بعث بعثا الى اللات والعزى فاغاروا على حى من
العرب فسبوا مقاتلتهم وذريتهم فقالوا : يا رسول الله أغاروا علينا بغير دعاء . فسأل النبي صلى

(١) انظر : عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٨ ؛ النووي : شرح مسلم (القاهرة : المطبعة المصرية ،
د.ت) ١٢ / ٣٧ ؛ الخطيب : معجم السنن (بيروت : المكتبة العلمية ، ١٩٨١) ٢ / ٢٦١ ؛ الأبنى : صحيح الجامع الصغير
وزيادته أنشع الكبير لنسوطى (بيروت ودمشق : المكتب الاسلامى ، ١٩٨٦) ١ / ٢٤٤ ؛ الصنعى : سبل اسلام (القاهرة
: مكتبة الجمهورية لعرية . د.ت) ٤ / ٦٠ ؛ ابن اثير : تيسير الوصول (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ،
١٩٦٨) ١ / ٢٢٤ .

(٢) الخنى : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٧ ، ٤٦٩ ؛ السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٧٩
؛ الكاندهلوى : حياة الصحابة (القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية ، ١٩٧٩) ١ / ٧٣ ؛ ابن رجب : الحكم الجلية بالاذاعة
(القاهرة : دار مرجان ، د.ت) ص ٣٤ .

(٣) الخنى : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٩ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٧ .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢١ .

(٥) الشوكاتى : نيل الاوطار . مرجع سابق ، ٧ / ٢٣٢ .

(٦) راجع النصوص والمصادر فى البحث لثنى ، ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ - ٤٨ . وكنش فى : عبد العزيز صقر :

نظريه الجهاد فى الاسلام ، مرجع سابق . ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .

الله عليه وسلم أهل السرية ، فصلقوهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ردوهم الى مآمنهم ثم ادعوهم^(١) .

بل وكان الرسول صلى الله عليه وسلم في بعض الأحيان يجد الدعوة قبل مباشرة القتال مع من بلغتهم الدعوة . فكان يجعل الدعوة مقدمة لكل قتال بغض النظر عما اذا كان الطرف الآخر قد بلغته الدعوة أم لا^(٢) . ويشهد لذلك ما أخرجه الشيخان عن سهل بن سعد أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أعطى الراية يوم خيبر لعلي بن أبي طالب وقال علي : نقاتلهم حتى يكونوا مثلنا قال له الرسول صلى الله عليه وسلم : " علي رسلك حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يهدي بك رجل واحد خير لك من حمر النعم"^(٣) .

فقد كان أهل خيبر على علم بالدعوة وكان الرسول صلى الله عليه وسلم قد بعث أبا بكر ثم عمر - في يومين متالين - لقتال خيبر قبل أن يبعث عليا في اليوم الثالث كما حكى ذلك ابن اسحاق عن عمرو بن الأكوع^(٤) . وأخرج عبد الرزاق في المصنف عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقاتل بني قريظة حتى دعاهم الى الاسلام، فأبوا فقاتلهم^(٥) . وعن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذا الى اليمن قال : انك تأتي قوما من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم اليه شهادة أن لا إله الا الله . . " الحديث أخرجه البخاري ومسلم^(٦) .

ولم يقتصر الأمر على أهل الكتاب وحدهم ولكنه شمل المشركين أيضا فكان الرسول صلى الله عليه وسلم يكرر الدعوة اليهم قبل القتال ولمدة ثلاثة أيام متتالية ولا يغير عليهم الا في اليوم

(١) (المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ ، ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) بل ويتعين تجديد الدعوة لمن طلبها ولو خلال القتال كما سيأتى فى مبحث الاجارة والأمان .

(٣) (العيني : عمدة القارى شرح صحيح البخارى (بيروت : دار الفكر ، د.ت) ١٤ / ٢١٣ ، ٢٥٨ ؛ ابن حجر :

كذب الجهاد وتفسير (بيروت : دار البلاغة ، ١٩٨٥) ص ٢١٨ ؛ عبد الرحمن بن حسن آل شيوخ : فتح المجيد (المدينة

نشورة : المكتبة السلفية ، ١٩٧٧) ص ٩٣ - ١٠١ ؛ الألبانى : صحيح البخارى الصغير وزيادته لسيوطى ، مرجع سابق ،

٣١٦/١ ؛ الطبرانى : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٦ / ١٦٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٢٠ ؛ البوطى :

فه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ ؛ الباجى : نشأتى شرح موطأ مالك (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٣٣٢هـ) ٣ /

١٦٨ ؛ الشيرازى : للذهب (القاهرة : مصطفى البلبى الحلبي ، د.ت) ، ٢ / ٢٣١ ؛ القنوجى : عون البارى (الدوحة :

مطابع قطر الوطنية ، ٨١ - ١٩٨٤) ، ٤ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٤) (العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢١٣ ؛ ابن هشام : السيرة النبوية (القاهرة : مكتبة الكليات الازهرية ،

١٩٧٨) ، ٣ / ٢١٦ .

(٥) (عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٦ .

(٦) (عبد الرحمن بن حسن : فتح المجيد ، مرجع سابق ، ص ٨٧ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ،

٥ / ٢١٦ .

الرابع . يدل على ذلك ما رواه ابن اسحاق وابن جرير عن عبد الله بن أبي بكر قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد في شهر ربيع الآخر أو في جمادى الأولى من سنة عشر إلى بنى الحارث بن كعب بنجران وأمره أن يدعوهم إلى الإسلام قبل أن يقاتلهم ثلاثاً " فإن استجابوا لك فاقبل منهم وإن لم يفعلوا فقاتلهم " الحديث ^(١) . والثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان إذا إلى قوم من المشركين دعاهم إلى الإسلام ، ثم اشتغل بالصلاة فإذا فرغ منها جدد الدعوة ، ويستمر على ذلك حتى يسلم القوم أو يتأكد من إصرارهم على البقاء على الشرك ^(٢) . كما فعل مع أهل وادي القرى (٧هـ) ^(٣) ، وكما أمر خالد بن الوليد أن يفعل مع مشركي بنجران . وفي بعض الحالات فقد استمرت الدعوة إلى الإسلام مدة ستة أشهر كما هو ثابت في قصة إسلام همدان سنة ١٠ هـ . فقد بعث الرسول صلى الله عليه وسلم إليهم خالد بن الوليد فأقام ستة أشهر يدعوهم إلى الإسلام فلا يجيبوه حتى أرسل على بن أبي طالب فصلى بالمسلمين الفجر وصفهم صفا واحدا استعدادا للقتال ثم تقدم ودعى همدان مرة أخيرة إلى الإسلام وقرأ عليهم كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت همدان بدون قتال ^(٤) . وكان ذلك بفضل تحديد الدعوة والتأني بالناس رجاء تألفهم وإسلامهم وعدم اللجوء للقتال إلا بعد التأكد من فشل الاتصال في خلق القناعة بالمثالية الإسلامية .

والأكثر من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يأمر قواد جيوشه في بعض الحالات بعدم تعجل مناخزة الطرف الآخر حتى بعد اعلانه رفض الدعوة ، ومنحه فرصة بدء الصلح العضوي ليكون ذلك دليلاً على أنه قد تدبر أمره واختار طريق الحرب . ويشهد لذلك ما روى عن عطاء بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً رضي الله عنه مبثاً فقال له : امض ولا تلتفت - أي لا تدع شيئاً مما أمرك به - قال : يا رسول الله كيف أصنع بهم ؟ قال : " إذا نزلت بساحتهم فلا تقاتلهم حتى يقاتلوك . فإن قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منكم قليلاً . فإن قتلوا

(١) ابن هشام : السيرة النبوية ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٧ ؛ الطبري : تاريخ الأمم والملوك (بيروت : مؤسسة الأعلمي . ١٩٨٣) ٢ / ٣٨٥ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٦٢١ ؛ الكفعملي : حياة الصحابة ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ - ٧٩ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية (القاهرة : لجنة لتأليف وترجمة ، ١٩٥٦) ص ١٠٠ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ٢ / ١٦٢ ؛ ابن خلدون : التاريخ (بيروت : مؤسسة جمال ، د.ت) ، ٢ / ٥٣ .

(٢) راجع : السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ ؛ السرخسي : كتاب البسوط (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، د.ت) ١٠ / ٦ ؛ البيرتي : شرح الغاية ، على الهدية ، مع فتح القدير (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٤ .

(٣) انظر ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٣٥٥ .

(٤) الطبري : تاريخ الأمم والملوك ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٢٢ .

منكم قتيلًا فلا تقاتلوهم حتى تربهم إياه ثم تقول لهم : هل لكم الى أن تقولوا لا اله الا الله ؟ فان قالوا نعم فقل لهم : هل لكم أن تصلوا ؟ فان قالوا نعم فقل لهم : هل لكم أن تخرجوا من أموالكم الصدقة ؟ فان قالوا نعم فلا تبغ منهم غير ذلك . والله لأن يهدي الله على يدك رجلاً خيراً لك مما طلعت عليه الشمس وغربت " (١) . وروى مثل ذلك في وصية الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين أرسله لفتح اليمن (٢) .

وبطبيعة الحال فان هذه للعامة لاتصلح لكل المواقع . وكما أن الحرب الاسلامية تعبير عن مثالية حركية وتعاليم اخلاقية ، فهي أيضاً تعبير عن حقيقة كفاحية واقعية . وهي تأتي الا الاعتدال في مثالياتها وفي واقعيتها . ولذا فالثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً أنه كان يبت العلو أحياناً ويغير عليهم مع الغدوات فيوقع بهم وهم غارون غافلون ، وكان يأمر قادة جيوشه بذلك في بعض الحالات التي تتطلب المباشرة وبشرط أن تكون الدعوة قد بلغت الطرف الآخر ورفضها ، فدل ذلك على جواز قتال من بلغته الدعوة بدون دعوة جديدة قبل المناجزة وجواز تحديد الدعوة وذلك على مقتضى الحال . ويدل على ذلك ما روى عن أبي امامة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : " انا مصبحوهم بغارة فأفطروا وتقوروا " (٣) . ومارواه البخاري في باب " ما يحقن بالآذان من الدماء " وغيره عن أنس بن مالك " أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا غزا بنا قوما لم يكن يغزو بنا حتى يصبح وينظر ، فان سمع اذاناً كف عنهم وان لم يسمع اذاناً أغار عليهم " (٤) .

وقد روى ابن عمر " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أغار على بني المصطلق وهم غارون آمنون وابلهم تسقى على الماء فقتل للمقاتلة وسبي الذرية " (متفق عليه) (٥) . كما أغار الرسول صلى الله عليه وسلم على خيبر أيضاً كما جاء في حديث أنس : " أن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) السرحسى : شرح كتاب السير لكبير ، مرجع سابق . ٧٨ / ١ .

(٢) راجع للشيخ محمد أبو زهرة : الجهاد ، في : كتاب المؤتمر الرابع لجمع البحوث الاسلامية (القاهرة : مجمع البحوث الاسلامية ، ١٩٦٨) ص ٩٦ ؛ الدعوة الى الاسلام ، في : كتاب المؤتمر السابع لجمع شحوث الاسلام (القاهرة : مجمع البحوث ، ١٩٧٢) ص ٨١ ؛ نظرية الحرب في الاسلام ، في : المجلة المصرية لتقانون النورنى (القاهرة ، ١٩٥٨) ص ٢٠ .

(٣) الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٣٦١ / ٤ .

(٤) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ٢٨٧ / ٣ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢١٢ / ٣ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ ؛ الخطائى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٦٨ / ٢ ؛ ابن رجب : جامع العلوم والحكم (القاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٨٦) ٣١٢ / ١ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨ ؛ البوطى : فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

(٥) النووى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٣٦ / ١٢ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ٣١٩ / ١٥ ؛ الخطائى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٦٨ / ٢ .

خرج الى خيبر فجاءها ليلاً . . . فلما أصبح خرجت يهود بمساحيهم ومكائهم ، فلما رأوه قالوا : محمد والخميس . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الله أكبر ، خربت خيبر . اننا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح للنذرين" ^(١) وعندما ندب الرسول صلى الله عليه وسلم الناس لغزو الروم - قبيل وفاته - دعا اسامة وقال له : "سر الى موضع مقتل ايك فأوطئهم الخيل ، فقد وليتك هذا الجيش ، وأمر صباحاً على أبني وحرقت عليهم" ^(٢) . . . ففى كل ذلك دليل على جواز قتال من بلغتهم الدعوة ابتداء .

هذه السوابق جميعها تشكل جوهر الادراك القيادى التقليدى بخصوص تلك الجزئية المتعلقة بالدعوة قبل القتال . فهذا أبو بكر الصديق يدعو ويدع بحسب ما عليه ظروف كل واقعة . فهو من جهة يوصى قواد جيوشه الذين بعثهم لحرب الروم بالشام فيقول " اذا لقيتم العدو من المشركين ان شاء الله فادعوه الى ثلاث . فان هم أجابوك فاقبلوا منهم وكفوا عنهم : ادعوه الى الاسلام ، فان هم أجابوك فاقبلوا منهم وكفوا عنهم . . . " ^(٣) . كما أوصى خالد بن الوليد حين بعثه الى أهل العراق بذلك ^(٤) . بل وقد دعى أبو بكر للمرتدة قبل أن يقاتلهم - رغم أنهم كانوا من المسلمين - وكتب لهم الكتب التى يدعوهم فيها الى الرجوع الى الاسلام . ومن ذلك كتابه الى قبائل العرب المرتدة وفيه : " . . . وأنى بعث اليكم فلاناً فى جيش من المهاجرين والانصار والتابعين باحسان وأمرته أن لا يقاتل أحداً ولا يقتله حتى يدعوهم الى داعية الله . فمن استجاب له وأقر وكف وعمل صالحاً قبل منه وأعانه عليه . ومن أبى امرت أن يقاتله على ذلك . . . " ^(٥) . كما كتب فى عهوده للأمرء الذين بعثهم لقتال المرتدة : " هذا عهد من ابي بكر لفلان حين بعثه فيمن بعثه لقتال من رجع عن الاسلام ، وعهد اليه أن يتقى الله ما استطاع فى أمره كله سره وعلايته ، وأمره بالجد فى أمر الله ومجاهدة من تولى عنه ورجع عن الاسلام الى أمانى الشيطان بعد أن يعذر اليهم فيدعوهم بداعية الاسلام فان أجابوه أمسك عنهم وان لم يجيبوه شن غارته عليهم . . . " ^(٦) .

(١) ابن حجر : كذا الجهاد والسير ، مرجع سابق . ص ١٧٠ - ١٧١ ؛ الطبرانى : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٩٧/٥

(٢) ابن حجر : فتح البارى : مرجع سابق ، ١٦ / ٢٨٧ ؛ الخطائى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ ، ٢٨٢ ؛

ابن سعد : الطبقات الكبرى . مرجع سابق . ٢ / ١٤٦ .

(٣) نفلى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٣ - ٤٧٤ . وراجع فيما سبق المبحث الثالث .

(٤) راجع كتاب خالد لأهل الحيرة فى المبحث الثالث .

(٥) تاريخ الطبرى . مرجع سابق ، ٢ / ٤٨١ - ٤٨٢ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ،

ص ٢٦٢ .

(٦) تاريخ الطبرى . مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٢ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣

وكذا كتب في كتابه الى عامة بني أسد " ومن أبي أن يرجع الى الاسلام بعد أن يدعو خالد بن الوليد ويعنر اليه ، فقد أمرته أن يقاتله . . " (١) . ومن جهة أخرى فقد كان أبو بكر الصديق أميراً على الجماعة التي يتت هوازن كما جاء في الحديث الذي أخرجه احمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن سلمة بن الأكوع قال : " يتا هوازن مع أبي بكر الصديق . وكان أمره علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم " . وفي رواية أخرى : " أمر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق رضي الله عنه فغزونا ناساً من المشركين فيقتلهم " (٢) . كما روى عنه أنه كان يأمر أمراءه بالتبليغ والاعارة على أهل الردة اذا لم يسمعوا في ديارهم الأذان (٣)

أما عمر بن الخطاب فقد استعرضنا في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب حروبه مع الروم والفرس وكيف ابتدأها بدعوتهم الى الاسلام فأمر قادة جيوشه بأن يعيشوا الى ملوكهم رجالاً يدعوهم الى الاسلام ويخبرونهم بين الدخول في الاسلام أو بذل الجزية أو القتال (٤) . وقد أخرج أبو عبيد عن يزيد بن أبي حبيب قال : كتب عمر بن الخطاب الى سعد بن أبي وقاص : " اني قد كنت كتبت اليك أن تدعو الناس الى الاسلام ثلاثة أيام فمن استجاب لك قبل القتال فهو رجل من المسلمين له مال المسلمين وله سهم في الاسلام . ومن استجاب لك بعد القتال أو بعد الهزيمة فماله في فيء المسلمين لأنهم كانوا قد أحرزوه قبل اسلامه . فهذا أمرى وكتابي اليك " (٥) .

وكذا فقد روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه لم يكن يقاتل أحداً من العدو حتى يدعوهم ثلاث مرات (٦) ، حتى انه دعا عمرو بن عبد ود قبل أن يبارزه يوم الخندق فقال له علي : اني أدعوك الى الله عز وجل والى رسوله والى الاسلام . قال عمرو : لا حاجة لي بذلك . فقال علي : فاني أدعوك الى التزال . . . فتجاولا حتى قتله علي (٧) . ويروى أيضاً عن عمر بن

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ ؛ القنوجي : لروضة الندية (قصر : ادارة احياء التراث الاسلامي .

١٩٨٧) ، ٢ / ٤٩٠ ؛ الالباني : صحيح سنن ابن ماجه (بيروت : دار الكتب الاسلامي ، ١٩٨٦) ، ٢ / ١٣٦ ؛ الطبراني :

المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٤-١٥

(٣) راجع : الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٥٩ .

(٤) راجع فيما تقدم المبحث الثالث .

(٥) الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٩ ؛ الكندهلوي : حية الصحابة (القاهرة : مكتبة الدعوة الاسلامية .

١٩٧٩) ، ١ / ١٥٤ .

(٦) ملك بن اس : للثورة الكبرى (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣هـ) ، ٢ / ٣ / ٣ .

(٧) راجع التفاصيل في : تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٩ ؛ ابن الاثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار الكتب

العلمية ، ١٩٨٧) ، ٢ / ٧١ ؛ ابن عبد البر : البرر في اختصار المغازي والسير (دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، د.ت)

ص ١٩٦ - ١٩٧ .

عبد العزيز أنه كان يأمر أمراء الجيوش أن لا يتزلوا بأحد من العدو الا دعوهم . قاله يحيى بن سعيد وغيره ^(١) . والمشهور عنه في كتب التاريخ أنه حكم باخراج المسلمين من سمرقند بعد ما ثبت لديه أنهم دخلوها دون أن يدعروا أهلها الى الاسلام ^(٢) . وهو ما يؤكد قول ابن حجر أن عمر بن عبد العزيز كان يشترط الدعاء الى الاسلام قبل القتال ^(٣) .

وقد التزم قادة جند المسلمين بهذا الشرط في فتوحاتهم وفي حروبهم التي كانت على الدين . فهذا خالد بن الوليد يدعو الى الاسلام قبل أن يقاتل للمشركين ^(٤) . والفرس ^(٥) والروم وللمرتدة ^(٦) بل ودعا أيضا طليحة الأسدي حين تبا ^(٧) . وكان في بعض الأحيان يجلد الدعوة ركان في بعض الأحيان الأخرى يغير على القوم وهم غارون . وهذا أبو عبيدة بن الجراح - أمير الجيوش في الشام - يبعث معاذ بن جبل وخالد بن الوليد للدعوة الروم الى الاسلام قبل مناجرتهم القتال . فيقول لهم معاذ : " ان أول ما أدعوكم الى الله ، أن تؤمنوا بالله وحده وبمحمد صلى الله عليه وسلم . . . " وقال لهم خالد : " ندعوكم الى الاسلام والى أن تشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله . . . " ثم قال أبو عبيدة لرسول الروم " أمرنا صلى الله عليه وسلم فقال : اذا أتيتم للمشركين فادعوهم الى الايمان بالله وبرسوله وبالاقرار بما جاء به من عند الله عز وجل . . . " وهذا سعد بن أبي وقاص - أمير الجيوش في العراق في عهد عمر - يبعث الى يزدجرد - ملك الفرس - النعمان بن مقرن والمغيرة بن شعبة والمغيرة بن زرارعة وغيرهم لدعوته الى الاسلام قبل القتال . فقال له النعمان : " نحن ندعوكم الى ديننا وهو دين حسن الحسن وقبح القبيح " وقال له المغيرة بن زرارعة مثل قول النعمان . وكنا فقد عرض زهرة بن عبد الله الدعوة على رستم - قائد جيوش الفرس - وعرضها عليه أيضا ربعي بن عامر حتى قال له : " نحن مترددون عنكم ثلاثا . فانظر في أمرك واختر واحدة من ثلاث بعد الأجل : اما الاسلام وندعك وأرضك . أو الجزاء فتقبل ونكف عنك وان احتجت اليها نصرناك . أو المناينة في اليوم الرابع " . وقال له مثل ذلك أيضا حذيفة بن محصن والمغيرة بن شعبة وغيرهم من الرجال الذين أوفلهم سعد

(١) ماث بن انس : المدينة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٠٣ . ابن سعد : الطبقات الكبرى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠) ٥ / ٢٧٤ .

(٢) راجع : ابن الاثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار صادر ، ١٩٦٥) ٥ / ٦٠ - ٦١ ؛ البلاذري : فتوح البلدان (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧) ٣ / ٥١٩ ، عبد العزيز صفرة : نظرية الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢ .

(٣) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ .

(٤) راجع قصة خالد بن الوليد مع بني الحارث بن كعب بنجران ومع أهل همدان (من هذا للبحث) .

(٥) وراجع : تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٦٤ ، ٥٧٢ ، ٣ / ٣٨ ؛ ابن الاثير : الكامل (ط ١٩٨٧) ، ٢ / ٢٤٥ .

(٦) راجع كتاب أبي بكر الصديق الى بني أسد . وانظر : ابن الاثير : الكامل (ط ١٩٨٧) ٢ / ٢١٧ .

(٧) ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي . مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٦ .

بن أبي وقاص تترالدعوة زعماء فارس وتبين حقيقة الاسلام لهم قبل أن يقاتلهم عليه . وهذا سلمان الفارسي يأتي أن يقاتل أهل فارس قبل أن يدعوهم الى الاسلام ثلاثا . فقد روى أحمد والترمذي عن أبي البخترى قال : "حاصر أحد جيوش المسلمين قصرا من قصور فارس وكان أميرهم سلمان الفارسي فقالوا : يا عبد الله ألا تنهد اليهم ؟ قال : دعوني أدعوهم كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو "فدعاهم سلمان الى الاسلام او الجزية فأبوا . فقال له أصحابه : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد اليهم ؟ قال أبو البخترى : فدعاهم ثلاثة أيام الى مثل هذا ثم قال : انهلوا اليهم ^(١) . قال : فنهضنا اليهم ففتحنا ذلك القصر ^(٢) . وأخيرا فهنا عبد الله بن الزبير يخبر عثمان بن عفان والمسلمين خبر فتح افرقية - وكان هو أمير أحد الجيوش التي أرسلها عثمان لمسانلة عبد الله بن سعد بن أبي سرح - فيقول : "حتى انتهينا الى افرقية فترلنا منها حيث يسمعون صهيل الخيل ورغاء الابل وقعقة السلاح . فأقمنا أياما بنجم كراعنا ^(٣) ونصلح سلاحنا . ثم دعوناهم الى الاسلام والدخول فيه ، فأبعلوا منه . فسألناهم الجزية عن صغار والصلح ، فكانت هذه أبعد . فأقمنا عليهم ثلاث عشرة ليلة تنأناهم ، وتختلف رسلنا اليهم . فلما يس منهم - يعنى أمير الجيوش - قام خطيبا فحمد الله ، وأثنى عليه وذكر فضل الجهاد وما لصاحبه اذا صبر واحتسب ، ثم نهضنا الى عدونا وقاتلناهم أشد القتال . . . " ^(٤)

ونستخلص من كل ما تقدم أن المثالية الاسلامية في هذه الجزئية من جزئيات قانون القتال في الاسلام تأتي الا أن تجعل من الدعوة أساسا لشرعية كل حرب على الدين بحيث تفقد الحرب شرعيتها ان هي لم تسبقها دعوة . أما من بلغتهم الدعوة فأبوا الامثال لشروطها فهم في حالة حرب ويمكن لقائد جيوش المسلمين أن يجدد لهم الدعوة قبل قتالهم بل وأن لا يبدأهم هو بالقتال ، ويمكنه من جانب آخر أن يغير عليهم ويباغتهم بدون أن يدعوهم مرة اخرى وبدون أن يعطيهم فرصة البدء بالقتال وذلك كله على ما يقتضيه الحال .

هذه كانت سنة الرسول صلى الله عليه وسلم وسيرة اصحابه في قتال المشركين والكفار . أما بعد ذلك فقد اتفق الفقهاء واختلفوا في مسألة دعاء المشركين وأهل الكتاب قبل القتال . فأما

(١) انهلوا : أى اسرعوا فى قتالهم واصمدوا لهم .

(٢) راجع : الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٢ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ أبابؤسف :

الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ ؛ الكاتنهلوى : حياة الصحابة ، مرجع سابق ، ١ / ١٥٤ .

(٣) الكراع : جماعة الخيل . وأجم الفرس : ترك ركوبه .

(٤) أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧٩ .

اتفاقهم فعلى أنه لايجل أن تغزى بلد من البلدان ظلما وعلى أن الحرب - على الدين - لا تكون الا بعد دعوة الكفار الى الاسلام أو الى اعطاء الجزية - لمن هم من أهلها - وامتناعهم^(١) .

واما اختلافهم فأساسه افتراض بعضهم أن الدعوة بعد عهد النبى صلى الله عليه وسلم قد بلغت الناس جميعا وعدم تسليم بعضهم الآخر بذلك . وعلى هذا الأساس اختلف الفقهاء فى هذه المسألة على ثلاثة مذاهب حكاهما المازدى والقاضى عياض :

الأول - يجب تقديم الدعوة الى الاسلام قبل القتال مطلقا من غير فرق بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم . وبه قال مالك بن أنس والهادوية وغيرهم .

الثانى - لايجب تقديم الدعوة مطلقا وهو قول الامام أحمد بن حنبل .

الثالث - يجب تقديم الدعوة لمن لم تبلغهم ولايجب ذلك ان بلغتهم ، لكنه يستحب ، ويجوز أن يقاتلوا قبل أن يدعوا . وبه قال نافع والحسن البصرى والثورى والليث والشافعى وابن المنذر وقال : وهو قول جمهور أهل العلم . وكذا قال النوورى : وهو قول أكثر العلماء^(٢) . رغم ذلك فلكل مذهب حججه وأسانيده ووجهاته :

فاللأولى ترى وجوب الدعوة الى الاسلام قبل بدء القتال من غير فرق بين من بلغته الدعوة ومن لم تبلغه أو بين من غزاه المسلمون ومن أقبل هو لغزو المسلمين فى بلادهم . روى ذلك عبد الرحمن بن القاسم فى المدونة الكبرى وقال : كان مالك يقول : لأرى أن يقاتل المشركون حتى يدعوا ولايبيتون حتى يدعوا . وقد سئل مالك عن الروم أيدعون قبل أن يقاتلوا ؟ فقال : " أحب الى ألا يقاتلوا حتى يدعوا ان اضيق ذلك " فقليل : انهم ربما دعوا الى الاسلام فدعواهم المسلمين الى النصرانية ؟

فقال " قد قضوا ماعليهم اذا دعوهم "^(٣) . وبطبيعة الحال فانه يشترط لقيام الدعوة عدم معارضة الطرف الآخر للمسلمين بالقتال ، فان انتفى هذا الشرط وعاجلهم بالقتال وجب قتالهم

(١) سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى (قصر : ادارة احياء التراث الاسلامى ، ١٩٨٥) ١ / ٢٨٠ :

ابن رشد : بداية المجتهد (القاهرة : المكتبة التجارية ، د.ت) ١ / ٣٢٩ .

(٢) نفس المرجع السابق . ١ - ٢٨١ ؛ يعنى : عمدة القارى شرح صحيح البخارى . مرجع سابق . ١٠٠ / ١ :

النووى : شرح صحيح مسلم (القاهرة : المطبعة المصرية ، د.ت) ، ١٢ / ٣٦ ؛ الخطاى : معالم السنن ، مرجع سابق . ٢٠ /

٢٦٢ ؛ القنوجى : لروضة الندية ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٦ .

(٣) مالك بن أنس : للندوة الكبرى ، مرجع سابق . ٢ / ٣ / ٢ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد وكتاب الجزية . مرجع سابق .

ص ٢ ؛ على أبو الحسن الملكى : كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن ابي زيد القيروانى (القاهرة : مصطفى البابى الحلبى ،

د.ت) ٢ / ٣ ؛ الباجى : المتقى شرح اللوطا (القاهرة : دار الفكر العربى . ١٣٣٢هـ) ٢ / ١٦٨ .

بلون دعوة اذ يدخل ذلك تحت باب رد الاعتداء وهو ضرورة^(١) . بل وحتى هؤلاء يستحب دعوتهم ان اطبق ذلك كما روى عن ابن القاسم . وقال يحيى بن سعيد : " لعمرى انه لحقيق على المسلمين أن لا ينزلوا بأحد من العدو فى الحصون ممن يطمعون به ويرجون أن يستجيب لهم الا دعوه . فأما منا ان جلست بأرضك أتوك وان سرت اليهم قاتلوك فان هؤلاء لا يدعون . ولو طمع بهم لكان ينبغي للناس أن يدعوهم " ^(٢) . وخلاصة مذهب المالكية فى هذه المسألة ما حكاه الباجى عن القاضى أبو الحسن من أن الدعوة مستحبة قبل القتال على كل حال ما لم يكن فى تقديمها وجه مضرة . فاذا كان للمسلمون ظاهرين ولم يكن فى تقديم الدعوة لمن قد بلغته وجه مضرة فان الدعوة ثابتة فى حقهم ^(٣) .

أما وجوه هذه الرواية عن مالك فما روى من أمر النبى صلى الله عليه وسلم لعلى بن أبى طالب بتقديم الدعوة على محاربة أهل خيبر رغم علمهم بها . وماروى عن على بن أبى طالب أنه لم يكن يقاتل أحدا من العدو حتى يدعوهم ثلاث مرات . وماروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يأمر امراء الجيوش أن لا ينزلوا بأحد من العدو الا دعوهم . وقد تقدم كل ذلك . ومن جهة العقل قالوا : ان الحرب على الدين تفرض تقديم الدعوة على القتال دون تفرقة بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم لأن تحديد الدعوة قد يكون فيه من التذكير بالله والايمان به ما لم يكن فيما تقدم ^(٤) .

على أن الملتقى فى مصادر فقه مذهب الامام مالك لا بد وأن يكشف أن ثمة رواية أخرى حكاه عنها العراقيون ، وهى ثابتة فى اللبونة الكبرى برواية سحنون بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ومؤداها أن من قربت داره قوتل بغير دعوة لاشتجار الاسلام ، ومن بعدت دراه فالدعوة أقطع للشك . فروى عن مالك أنه قال : من قارب الدروب فالدعوة مطروحة لعلمهم بما يدعون اليه . . . وأما من بعد وخيف أن لا تكون الدعوة قد بلغته فان الدعوة فى هذه الحالة أقطع للشك وأبر للجهاد . وروى عن يحيى بن سعيد أنه قال : لا بأس بابتغاء عورة العدو بالليل والنهار لأن دعوة الاسلام قد بلغتهم ^(٥) .

(١) راجع : على أبو الحسن لللكى : كفاية الطالب الربانى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ ؛ الشوكانى : نيل الاوطار ، مرجع

سابق ، ٧ / ٢٣١ ؛ الدردير : الشرح الكبير ، وبهامشه : حاشية للسوقى (القاهرة : مصطفى البانى الحلبي ، د.ت) ٢ /

١٧٦ ؛ ملك : اللبونة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٣

(٢) ملك بن أنس : اللبونة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٢ - ٣ .

(٣) الباجى : للفتى شرح موطأ مالك ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ .

(٤) نفس المصدر السابق ، نفس للوضع ؛ ملك : اللبونة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٣ .

(٥) نفس المصدر السابق ، ٢ / ٣ / ٢ - ٣ ؛ الباجى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ،

مرجع سابق ، ص ١٦٤ - ١٦٥ .

ووجه هذه الرواية الثانية عن مالك منها أيضا ما يتعلق بالمأثور ومنها ما يتعلق بالمعقول . فأما
المأثور فما رواه أنس بن مالك أن الرسول صلى الله عليه وسلم أتى خيبر ليلا فلما أصبح أغار
عليهم ، وماروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث رجالا من المسلمين فقتلوا رجالا من
المشركين غيلة ولم يقدموا لهم دعوة منهم كعب بن الأشرف وابن أبي الحقيق . وأما المعقول فما
ذكره صاحب المدونة من أنه قد تقدم علمهم بالدعوة ، ومن أن عدم استجابتهم لها يشى بما هم
عليه من البغض والعداوة للإسلام وأهله وهو ما يؤكده طول معارضتهم للجيش الإسلامية
ومحاربتهم لها . وفي هذه الحالة يجب طلب عورتهم والتماس غفلتهم لأن دعوتهم ستكون بمثابة
تحذير لهم لأخذ العلة لمحاربة المسلمين ^(١) .

وعلى العكس من الرواية الأولى عن مالك يرى الخنابلة أنه لا يجب تقديم الدعوة مطلقا على
أساس أن ذلك كان في بدء الأمر قبل انتشار دعوة الاسلام . أما بعد انتشار الدعوة وبلوغها
الناس جميعا فيجب قتال الأعداء من غير ابداء دعوة . قال الامام أحمد : " لأعرف اليوم احدا
يدعى فقد بلغت الدعوة كل أحد " ^(٢) . وقد استدلوا على ذلك بحديث ابن عمر أن النبي صلى
الله عليه وسلم أغار على بنى المصطلق وهم غارون آمنون ، وبحديث الصعب بن جثامة أن
الرسول صلى الله عليه وسلم سئل عن الديار من ديار المشركين يبتون فيصيرون من نسايتهم
وذرايتهم فقال " هم منهم " ، وبحديث سلمة بن الأكوع أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر أبا
بكر على جماعة فغزوا ناسا من المشركين فيتوهمهم ^(٣) . وقد تقدم كل ذلك . وعن ابن عوف
قال : كتبت الى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال ، فكتب الى : انما كان ذلك في أول الاسلام .
وقد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون وأنعامهم تسقى على
الماء فقتل مقاتلتهم وسبى ذرايتهم وأصاب يومئذ جويرة ابنة الحارث . قال : " حدثني به عبد
الله بن عمر وكان في ذلك الجيش " (متفق عليه) ^(٤) . ونقل عن ابراهيم أنه سئل عن دعاء
الديلم فقال : قد علموا ما يدعون اليه . ذكره السرخسي في شرح السير الكبير وخرجه عبد
الرزاق في المصنف عن الثوري عن منصور عن ابراهيم ^(٥) .

وفي التحقيق يبدو مذهب الخنابلة أكثر مرونة اذ يميز أيضا بين من بلغتهم الدعوة ومن لم
تبلغهم وهو ما يعنى تسليمه باحتمال وجود من لم تبلغهم الدعوة . وفي هذا المعنى يقول الامام
أحمد : " يقاتل أهل الكتاب والمجوس ولا يدعون لأن الدعوة قد بلغتهم ويدعى عبدة الأوثان قبل أن

(١) لباجي : للتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ؛ مالك : للنوبة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٢٠٤ .

(٢) ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٥ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ١٠ / ٣٨٦ .

(٤) الثوري : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٥ ؛ الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٩ .

(٥) السرخسي : شرح كتاب السير الكبير للشيخاني ، مرجع سابق ، ١ / ٧٨ ؛ عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ،

يحاربوا" ^(١) . قال ابن رجب : " وذلك لأن الدعوة انتشرت فلم يبق من أهل الكتاب ولا المجوس من لم تبلغه الدعوة الا نادرا . وعباد الأوثان ان بلغتهم الدعوة لا يدعون " . وفصل ابن قدامة فقال : " أما قوله في أهل الكتاب والمجوس لا يدعون قبل القتال فهو على عمومته لأن الدعوة قد انتشرت وعمت فلم يبق منهم من لم تبلغه الدعوة الا نادر بعيد . وأما قوله يدعى عبدة الأوثان قبل أن يحاربوا فليس بعام فان من بلغته الدعوة منهم لا يدعون وان وجد منهم من لم تبلغه الدعوة دعى قبل القتال ، وكذلك ان وجد من أهل الكتاب من لم تبلغه الدعوة دعوا قبل القتال " .

وميز أبو يعلى بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم وقال ان أمير الجيش مخير في قتال من بلغتهم دعوة الاسلام فامتنعوا منها بين أن يبيتهم ليلا ونهارا بالقتل وبين أن يصافقهم للقتال . أما من لم تبلغهم الدعوة فيحرم عليه الاقدام على قتالهم غرة قبل اظهار الدعوة واعلامهم معجزات النبوة ، الا أنه قال : وقل أن يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة الا أن يكون قوم من وراء الترك والروم في مبادى المشرق وأقصى المغرب . وقد أجمل شمس الدين المقدسى منحنى الخنابلة في هذه المسألة فقال : " من لم تبلغه الدعوة حرم قتاله قبلها . ويجب ضرورة . ويسن دعوة من بلغه . وعن الامام أحمد : قد بلغت الدعوة كل أحد فان دعا فلا بأس " . ويفهم من ذلك تحريم القتال قبل الدعوة لمن لم تبلغهم الا اذا دعت الضرورة الى ذلك كأن يغشى الكفار المسلمين محاررين فحيث يجب قتالهم قبل الدعوة لحصول الهلاك بالتأخير . أما من بلغتهم الدعوة فان الأمير مخير بين تقديم الدعوة ومفاجأتهم بالقتال وذلك على حسب ما يقتضيه الحال ^(٢) . أما الاحناف والشافعية فذهبوا الى وجوب الدعوة لمن لم تبلغهم وعدم وجوبها لمن بلغتهم بل تصبح مستحبة في حقهم وليست شرطا . وقد حكاه النووي أيضا عن نافع - مولى ابن عمر - والحسن البصرى والثوري والليث وأبي ثور وابن المنذر والجمهور . وقال ابن المنذر : وهو قول أكثر أهل العلم . وقال الصنعاني : وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسألة ^(٣) .

(١) يقوم هذا التميز على أساس أن أهل الكتاب والمجوس كانوا يقضون جزيرة العرب واطرافها أو بلاد مجاورة لها مما يفترض معه علمهم بالدعوة (العراق والشام ومصر والحيشة واليمن) . أما من خلفهم فقد افترض الامام أحمد أنهم من عبدة الأوثان وأنهم لم تبلغهم دعوة الاسلام ولذا رأى ضرورة دعوتهم قبل القتال .

(٢) راجع : ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٣٨٥ ، ٤٢٨ ؛ ابن رجب الخبلى : الحكم الجديرة بالاذاعة (القاهرة : دار مرجان ، د.ت) ص ١٧ ؛ ابا يعلى بن الفراء : الاحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حليم لطفى (بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت) ، ص ٤١ ؛ شمس الدين المقدسى : كتاب الفروع (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ٦ / ١٩٧ .

(٣) راجع : الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٩ ؛ ابن القيم : شرح فتح ثقدير ، على : الهداية ، وحواشيه (القاهرة : مصطفى الباني الخبلى ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٤ ؛ اللباني : الباب في شرح الكتاب ، على : الكتاب للقدورى (بيروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ٤ / ١١٦ ؛ الشعراني : الليزان (القاهرة : للطبعة الأزهرية ، ١٩٣٢) ، ٢ / ١٧٦ =

فقد حكى الباجي عن أبي حنيفة أنه قال : ان بلغتهم الدعوة فحسن أن يدعوا قبل القتال ، وان لم تبلغهم الدعوة لم يتدلوا بالقتال حتى يدعوا . وقال العيني في العملة : من ذهب ابي حنيفة رضى الله عنه أنه يستحب أن يدعو الامام من بلغته مبالغة في الانذار ولا يجب ذلك ، كمن ذهب الجمهور ^(١) . وحكى الطبري عن أبي حنيفة وأصحابه أنهم قالوا - فيمن بلغتهم الدعوة - : " اذا خرج والى الجيش أو سرية غازين فلقوا العدو فلا بأس أن يغيروا عليهم ليلاً أو نهاراً . ولا بأس أن يبتوهم . ولا بأس الا يدعوهم الى الاسلام لأن الدعوة قد بلغتهم " ^(٢) . وقد استدلل ابو يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني بأحاديث وسوابق الرسول صلى الله عليه وسلم على أن تقديم الدعوة قبل القتال واجب لمن لم تبلغهم الدعوة أما من بلغتهم الدعوة فيجوز الاغارة عليهم وقتالهم من غير دعوة ويجوز تجديد الدعوة لهم من باب التألف ومن غير أن يكون ذلك واجباً . وقد حكى الشيباني عن ابي عثمان النهدي - أحد كبار التابعين - قوله : كنا ندعو وندع ^(٣) ، وقال " أي ندعو تارة وندع الدعاء تارة ونغير عليهم . فدل أن كل ذلك حسن : يدعون مرة بعد مرة اذا كان يطمع في إيمانهم . فأما اذا كان لا يطمع في ذلك فلا بأس أن يغيروا عليهم بغير دعوة " . كما حكى الاثنان عن ابراهيم أنه سئل عن دعاء الديلم فقال : قد علموا ما يدعون اليه . وحكى الشيباني عن الحسن قوله : ليس للروم دعوة فقد دعوا في آباد الدهر . وحكى عنه أبو يوسف أنه كان لا يرى بأساً أن لا يدعى المشركون اليوم ويقول : أنهم قد عرفوا دينكم وما تدعون اليه ^(٤) .

وقال الشافعي : " في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيات والغارات ما يدل على أن الدعاء للمشركين الى الاسلام أو الى الجزية انما هو واجب لمن لم تبلغه الدعوة . فأما من بلغته الدعوة فللمسلمين قتله قبل أن يدعى . وان دعوه فذلك لهم من قبل أنه اذا كان لهم ترك قتاله بمدة تطول فترك قتاله إلى أن يدعى اقرب . فأما من لم تبلغه دعوة المسلمين فلا يجوز أن يقتلوا حتى يدعوا الى الايمان ان كانوا من غير أهل الكتاب ، أو الى الايمان أو اعطاء الجزية ان كانوا من أهل الكتاب " ^(٥) . وأضاف الشيرازي والنووي أن دعوة من سبق دعوتهم الى الاسلام مستحبة .

١٧٩ : محمد بن عبد الرحمن بن مشفى نعماني : رحمة الامة في اختلاف الائمة ، على هامش كتاب الميرن لشعري . نفس

للمرجع السابق ، ١٧٧ / ٢ : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(١) الباجي : للتفتي شرح سوطاً ، مرجع سابق ، ١٦٨ / ٣ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٠٠٠ .

(٢) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف وقال ابن حجر : رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح . راجع : عبد الرزاق بن همام :

للمصنف ، مرجع سابق ، ٢١٧ / ٥ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ٦٨ / ١٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد

والسير ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

(٤) راجع : أبا يوسف : كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ السرخسي : شرح كتاب السير الكبير

لشيباني ، مرجع سابق ، ٧٨ / ١ - ٨٠ .

(٥) راجع : الشافعي : الأم (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) ، ٢٣٩ / ٤ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣ .

وقال الماوردي : ان أمير الجيش مخير فيهم بين أمرين يفعل منهما ما علم أنه الأصلح للمسلمين وأنكأ للمشركين من يياتهم ليلاً ونهاراً بالقتال والتحريق وان ينذرهم بالحرب ويصافقهم بالقتال . وقال النووي في مجمل مذهب الشافعي في المسألة : " وهذا هو الصحيح وهو قول أكثر أهل العلم . وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه " (١) . ومذهب الشيعة في هذه المسألة كمنهج الجمهور . فجاء في الجواهر أنه لا يجوز بدء الكفار الحريين بالقتال الا بعد الدعاء الى محاسن الاسلام وامتناعهم عن ذلك . وتسقط الدعوة عن قوتل لها وعرفها وان كانت مستحبة لتأكيد الحجة ولجواز حدوث الرغبة في الاسلام أو إعطاء الجزية - لمن هم من أهلها . وقد استدلوا على ذلك بوصية النبي صلى الله عليه وسلم لعلي بن ابي طالب لما بعثه النبي الى اليمن وقوله له : " يا علي لا تقاتلن أحدا حتى تدعوه " وبفعل علي بن أبي طالب عند مقاتلة عمرو بن عبد ود ، وماروى من دعوة سلمان أهل فارس قبل قتالهم . وقد تقدم كل ذلك (٢) .

وخلاصة رأى الجمهور في هذه المسألة أنه لا يجوز قتال من لم تبلغهم الدعوة على الدين لأن الاسلام لا يلزمهم قبل العلم به ولا يجوز - شرعاً وعقلاً - قتالهم على ما لا يلزمهم . ولذا فقد حكم الشافعي بضمان ديّات نفوسهم ان قتلوا قبل دعائهم الى الاسلام (٣) . كما أن القتال لم يفرض لئلا بل فرض لغاية هي تحقيق للثالية الاسلامية في النطاق الخارجى فان أدى التبليغ والدعوة الى هذه الغاية لزم الافتتاح بهما لما فى القتال من مخاطرة بالروح والمال . هذا ان كانت الدعوة لم تبلغهم . أما اذا كانت الدعوة قد بلغتهم فيجوز للمسلمين ان يفتحوا القتال من غير تحديد للدعوة لأن العذر قد انقطع بعلمهم بالدعوة . ورغم ذلك يرى الجمهور أن المستحب عدم افتتاح القتال إلا بعد تحديد الدعوة وتكرارها رجاء الاجابة . وفي هذا المعنى يقول السرخسى - من أئمة الاحناف - " أنه يحسن ألا يقاتلهم الامام فور الدعوة بل يتركهم يبيتون ليلة يتفكرون فيها

(١) راجع : النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٦ ؛ الشيرازى : المذهب فى فقه الامام الشافعى (القاهرة : عيسى الاباى الخلى ، د.ت) ٢ / ٢٣١ ؛ النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين (بيروت ومشرق : للنكب الاسلامى ، ١٩٨٥) ، ١٠ / ٢٣٩ ؛ الماوردى : الأحكام السلطانية (القاهرة : المكتبة التوفيقية ، ١٩٧٨) ص ٣٩ .

(٢) راجع . محمد الحننى : جواهر الكلام (بيروت : دار احياء التراث العربى ، ١٩٨١) ، ٢١ / ٥١ - ٥٤ .

(٣) اتفق الفقهاء على تأييم من قتل أحدا من الكفار قبل دعوته الى الاسلام الا أنهم اختلفوا فى وجوب الدية . فقال أبو حنيفة وأصحابه والخنابلة والشيعة : لادية عليه . وليس للملك فى المسألة نص معروف . أما الشافعى فحكم بالزامة بالدية . لمزيد من التفاصيل راجع : الباجى : للمضى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٨ ؛ الماوردى : الاحكام السلطانية . مرجع سابق ، ص ٤٠ ؛ ابا يعلى بن الفراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤١ ؛ ابن قنمة : للمضى ، مع الشرح الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٨٧ ؛ النجنى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٥٢ ؛ الخطائى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٢ .

ويتدبرون مافيه مصلحتهم" وهو قول طائفة من العلماء^(١) . وقد نقلنا مايفيد أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك بهم ثلاثة أيام لاليلة واحدة . وبطبيعة الحال فان ذلك مرتبط بحالة ظهور الاسلام وعدم الحاجة الى مباغته الطرف الآخر . أما اذا أدى تقديم الدعوة الى ايقاع الضرر بالمسلمين وافساد النتائج التى يمكن أن يحققها عنصر المفاجأة فضلا عن تنبيه الطرف الآخر ومنحه فرصة الاستعداد للحرب وخاصة فى حالة ضعف المسلمين وعدم توقع اجابة الطرف الآخر ، فان المستحب فى هذه الحالة التيسير والمباغته من غير تجديد للدعوة . ولعل هذا يفسر قول أبى عثمان النهدي المتقدم : كنا ندعو وندع . فلا شك أنه منزل على الخالين المقدمين .

والواقع أننا نميل الى رأى القائل بوجوب الدعوة على أى حال دون تمييز بين من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم كلما أمكن ذلك ولم يترتب عليه الحاق ضرر بجيوش المسلمين . لأن المقصود النهائى هو تحقيق الهداية لاقتل غير المسلمين ولأن الثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة من بعده قدموا الدعوة قبل بدء قتال من هم على علم بها سواء كانوا من المشركين أو من أهل الكتاب والفرس أو حتى من المسلمين المرتدين . ولذا وجب أن تكون الدعوة مقدمة لكل قتال بل ووجب تجديدها وتكرارها رحمة للناس وبرجاء اسلامهم . وأما الاستدلال بأحاديث ووقائع البيات والغارات على جواز افتتاح القتال بدون دعوة فهذا منزل على حالة وقوع الضرر بسبب تقديم الدعوة مع علم الطرف الآخر بها ، أو حالة اليأس من اسلام الطرف الآخر مع مايمثله من خطر على الدعوة وتهديد لها . وعلى سبيل المثال فان سبب قتل كعب بن الأشرف غيلة أنه كان شديد الأذى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤلب الناس عليه وعلى المؤمنين وهذا واضح فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " من لكعب بن الأشرف فانه قد آذى الله ورسوله " . وقصته مشهورة فى كتب التاريخ والسير^(٢) . وكذلك فان سبب اغتيال أبى رافع سلام بن أبى الحقيق أنه كان يظاهر كعب بن الأشرف وكان يؤذى

(١) راجع : الكاسانى : بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع (قاهرة : مطبعة العاصمة ، ١٩٦٨) ٩ / ٤٣٠٤ ؛ الشيرازى : المهذب . مرجع سابق ، ٢ / ٢٣١ ؛ العسلى : الروضة البهية (قاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٣٧٨هـ) ١ / ٢١٨ - ٢١٩ ؛ محمد أبو زهرة : الدعوة الى الاسلام ، فى : كتاب المؤتمر السابع لمجمع البحوث الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٨١ .
(٢) راجع القصة بظولها فى : ابن حجر : فتح البارى . مرجع سابق . ١٥ / ٢٠٩ - ٢١٣ ؛ ابن عبد البر : الدرر (دمشق وبيروت : مؤسسة علوم القرآن ، د.ت) ص ١٥٢ - ١٥٥ ؛ ابن النديم : الفهرست : حقائق الانوار (دمشق : مطبعة محمد هاشم الكسى ، د.ت) ٢ / ٥٠٩ - ٥١٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٩١ - ١٩٢ ؛ ابن الأثير : المكمل فى التاريخ (١٩٨٧) ، مرجع سابق . ٢ / ٣٨ - ٤٠ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨٠ - ١٨١ ؛ تاريخ ابن خلدون (بيروت : مؤسسة جمال ، د.ت) ٢ / ٢٢ - ٢٢ ؛ العيسى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٧ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٣ - ٢٠٤ .

النبي صلى الله عليه وسلم ويعين عليه ويحزب عليه الأحزاب^(١) . أما سبب اغارة الرسول صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون هو ما بلغه من أن الحارث بن أبي ضرار - سيدهم وأبا جويرية - يجمع الناس ويستعد لقتاله ففاجأهم الرسول صلى الله عليه وسلم وهم غافلون... وهكذا .

أما قول الامام أحمد أن الدعوة قد بلغت كل أحد فيمكن التعقيب عليه من وجهين : الأول أنه لا يمكن التسليم بذلك بل يمكن تصور وجود من لم تبلغه الدعوة ليس فقط في عصر الامام أحمد وإنما أيضا في عصرنا هذا . والوجه الثاني أن العبرة ليست في مجرد ابلاغ الدعوة قبيل القتال وإنما العبرة بمعرفة حقيقة الاسلام وجوهره . فالتعريف شرط البلاغ وليس مجرد القول إننا نقاتلكم على الاسلام . ولا شك أن هناك كثيرين لا يعرفون شيئا عن حقيقة الاسلام وجوهره وبعضهم يملك ادراكا مشوها لهذا الدين فكيف يقاتل هؤلاء قبل اقامة الحجة عليهم باعلامهم بحقيقة الاسلام ؟

نخلص من كل ما تقدم الى القول بأن الدعوة - بمعنى الاتصال بالطرف الآخر واعلامه بقواعد الاسلام وشريعته وجوهره وتخييره بين الدخول فيه أو بئذ الجزية - ان كان من أهلها - أو القتال - هي أسس شرعية كل حرب تقوم على الدين في الاسلام ومقدمة لازمة لها بحيث تفقد هذه الحرب شرعيتها ان هي لم تسبقها هذه الدعة . ولعل هذا يفسر فعل عمر بن عبد العزيز مع أهل سمرقند وأمره للمسلمين بالخروج منها لأنهم دخلوها دون أن يدعوا أهلها الى الاسلام . وهو الذي يفسر أيضا حديث اخارث الذي أورده صاحب كنز العمال والذي أمر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية من المسلمين برد حتى من العرب الى مأمئهم لأنهم أغاروا عليهم بغير دعاء^(٢) .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٥ / ٢١٤ - ٢١٥ ؛ ابن الديع : حقائق الانوار ، مرجع سابق ،

٢ / ٥٠٩ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨٢ - ١٨٣ ؛ ابن الاثير : الكامل (١٩٨٧) ، مرجع سابق ، ٢ / ٤١ -

٤٣ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣ - ٢٤ .

(٢) الهندي : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٨ - ٤٧٩ .

المبحث الثانى

العدل فى المحاربين

المبحث الثاني

العدل في المحاريين

العدل هو جوهر الاسلام وقيمه العليا التي لاموضع لمناقشتها ولاسبيل لتجاوزها سواء في نطاق التعامل الداخلي أو في نطاق التعامل الخارجي ، في السلم أو في الحرب ، مع المسلم ومع غير المسلم ، بل ومع الانسان ومع كل ذي روح من غير البشر . عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من قتل عصفورا فما فوقها بغير حقها سأله الله عز وجل عن قتله . قيل يا رسول الله وما حقها ؟ قال : ينجمها فيأكلها ولا يقطع رأسها ويرمى بها " ^(١) . وعن سودة بن الربيع قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وأمر لي بنود ، قال : " اذا رجعت الى بنيك فقل لهم فليحسنوا أعمالهم . ومرهم فليقلعوا أظفارهم ولا يخذشوا بها ضروع مواشيهم اذا حلبوا " ^(٢) . والاتفاق بين علماء المسلمين على أن من كان له حيوان فحرام عليه أن يبيعه وحرام عليه أن يكلفه فرق طاقته ، وحرام عليه أن يقتله عبثا ، ومن أعسر بالاتفاق على الحيوان أجبر على بيعه ، وضرب الدابة في الوجه مكروه وفي غير الوجه جائز ولكن على حسب الحاجة . . . ^(٣) . وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " قرصت نملة نيا من الانبياء ، فأمر بقرية النمل فأحرقت ، فأوحى الله اليه : ان قرصتك نملة أحرقت أمة من الأمم تسبح الله " . وفي رواية اخرى " أن الله أوحى اليه : فهلا نملة واحدة " ^(٤) .

ومحال على أمة تعدل في المعاملة مع أمم الحيوانات والدواب والنمل أن تحيد عن العدل في تعاملها مع أمم المشركين وأهل الكتاب المحاريين . ولذا كان عمر بن الخطاب يوصي امرأته عند عقد الألوية بقوله : " ولا تعتلوا ان الله لا يحب المعتدين ، ثم لا تجبنوا عند اللقاء ، ولا تمثلوا عند القلعة ، ولا تسرفوا عند الظهور . . . " ^(٥) . وجاء في كتابه الذي كتبه الى جيشه في الكوفة : " أما بعد فان الله جل وعلا أنزل في كل شيء رخصة في بعض الحالات الا في أمرين : العدل

(١) (الألباني : صحيح الترغيب والترهيب للعنبري (بيروت ودمشق : المكتب الاسلامي ، ١٩٨٦) ج ١ ص ٤٥٧ .
وانظر : الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزيلاته (بيروت ودمشق : المكتب الاسلامي ، ١٩٧٩) ٥ / ١١٢ . ٢٣١ ، ٣٥/٦

(٢) (الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ٩٧ - ٩٨ .

(٣) (سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٣٧٥ - ٣٧٦ .

(٤) (ابن حجر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢٢ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ،

١٤ / ٢٢٠ ، ٢٦٨ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ص ٢ / ٢٨٣ .

(٥) (الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٨٩ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع

سابق ، ١ / ٢٨٤ .

فى السيرة والذكر" (١) . فنفى الرخصة فى العدل وقدم معاملة الخلق على الصلاة ولم يفرق بين معاملة المسلمين والمخاريين والمعاهدين من ناحية الترام العدل . وهذا الذى قاله ابن الخطاب ليس موضع مناقشة فهو أصل فى الدين منصوص عليه فى مصادره . فقط نريد هنا أن نذكر بعض مظاهر العدل فى المخاريين . هذا العدل الذى قد يعنى - فيما يعنى - عدم الاعتداء وعدم البغى وعدم تجاوز حد الاعتدال . وعلى مقتضى المنهج الذى اتبعناه فى هذا الباب للكشف عن حقيقة التصور الأصولى فانا سنقتصر على المصادر الأولية للبحث وهى القرآن والسنة والادراك القيادى والفقه ، والآيات التى تدعو للعدل فى السيرة فى المخاريين وتنهى عن الاعتداء عليهم عديدة منها :

أولاً - قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين ﴾ (البقرة/ ١٩٠) . وقد قيل فى معنى الاعتداء المذكور فى الآية أمران :

الأول - قتل النساء والصبيان والرهبان والعجزة وغيرهم ممن لا يقاتلون .

والثانى - ارتكاب المناهى كالمثلة والتحرير والافساد وقتل الحيوان لغير مصلحة ، وهو قول الحسن البصرى وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ومقاتل ابن حيان وغيرهم . وعلى هذا يكون معنى الآية : قاتلوا الذين يقرون على قتالكم من المخاريين وهم الرجال البالغين الأصحاء دون غيرهم من الشيوخ والصبيان والنساء والعجزة لأن القتال لا يكون من هؤلاء المذكورين - واشباههم - فان قتلهم فقد اعتديتم وان الله جل ذكره لا يحب المتجاوزين ما حد لهم . وأما الذين يناصبونكم القتال أو يتوقع منهم ذلك فاقتلوهم ولكن دون تمثيل عند القدرة ولا اسراف عند الظهور عليهم وبلا تعذيب أو افساد (٣) .

ثانياً - قوله تعالى : ﴿ فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ (البقرة/ ١٩٤) . قال ابن كثير فى التفسير : أمر بالعدل حتى فى المشركين (٣) .

ثالثاً - قوله تعالى : ﴿ ولا يجرمكم شأن قوم ان صلواكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا ﴾ (المائدة/ ٢) أى لا تعتدوا على أولئك الذين اعتدوا عليكم حين صلواكم عن المسجد الحرام - فى عام اخديية - وانما التزموا العدل دائماً .

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣١٠ ، ٤٢٦ (وللقصود بسيرة هنا طريقة معللة الامراء لتجند المسلمين وللمخاريين والمعاهدين على حد سواء . اما الذكر فالمراد به الصلاة) .

(٢) راجع : الألوسى : روح المعانى (بيروت : دار احياء التراث العربى ، د٠ ت) ٢ / ٧٥ ؛ ابن العربى : أحكام القرآن (القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، ١٩٥٧) ١ / ١٠٤ ؛ ابا حيان : تفسير البحر المحيط (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ٢ / ٦٥ ؛ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم (القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، د٠ ت) ١ / ٢٢٦ ؛ اللوردى : الحاروى الكبير ، مخطوط بدار الكتب المصرية (فقه شافعى / ٨٢) ١٩ / ٢٠ . وقارن : العهد القديم ، سفر الشية ، ٢٠ / ١٦ - ١٧ .

(٣) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٨ .

والآيات فى هذا المعنى كثيرة نكفى بما ذكرناه منها على سبيل التمثيل، وهى تدعو الى العدل فى المشركين من وجهين: الأول: عدم قتل غير المقاتلة. والثانى: عدم الافساد أو التمثيل بالمقاتلة وهو ما كان محل بيان وتفصيل فى المصادر الأصولية الأخرى.

أولا - حكم غير المقاتلة :

عن صفوان بن عسال قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية فقال : "سيروا باسم الله وفى سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تغلوا ولا تثلوا ولا تغلروا ولا تغلوا ولا تقتلوا وليدا" ^(١) . ومثله ما جاء فى حديث بريدة - وقد تقدم فى أكثر من موضع- : "اغزوا باسم الله وفى سبيل الله قاتلوا من كفر بالله . اغزوا ولا تغلروا ولا تغلوا ولا تثلوا ولا تغلوا ولا تقتلوا وليدا" ^(٢) وأخرج أبو داود عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى ملة رسول الله . لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة . . . " ^(٣) . وعن الأسود بن سريع أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " ما بال أقوام جاوز بهم القتل اليوم حتى قتلوا الذرية . ألا أن خياركم أبناء المشركين . ألا لا تقتلوا ذرية . ألا لا تقتلوا ذرية . كل نسمة تولد على الفطرة فما تزال عليها حتى يعرب عنها لسانها ، فأبواها يهودانها أو ينصرانها " ^(٤) . وأخرج مسلم والترمذى وأبو داود عن يزيد بن هرمز أن نجدة بن عامر الحرورى كتب الى ابن عباس يسأله عن خمس خصال منها : هل كان النبى صلى الله عليه وسلم يقتل الصبيان ؟ فرد عليه ابن عباس : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقتل الصبيان فلا تقتل الصبيان " ^(٥) . والأحاديث بهذا المعنى كثيرة ^(٦) . وقد أوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبى سفيان حين بعثه الى الشام

(١) (اللبانى : صحيح سنن ابن ماجه : مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ .

(٢) (نفس المرجع السابق ، ٢ / ١٤٠ - ١٤١ : الهندى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ - ٣٨١ .

(٣) (ابن الاثير : جامع الاصول (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) ٢ / ٥٩٦ : الهندى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ /

٣٨٢ : الالبانى : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩ : الخطيبى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٦٣ / ٢ .

(٤) (الهندى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٢ . وانظر صيغة أخرى فى : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٥) (النورى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٩٠ - ١٩٣ : ابن الاثير : جامع الاصول ، مرجع سابق ، ٦١١ / ٢ .

(٦) (انظر على سبيل المثال : الهندى : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٥ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٨١ - ٤٨٢ .

فقال: "أني موصيك بعشر : لا تقتل امرأة ، ولا صبياً ، ولا كبيراً هزماً . . ."^(١) وكذا أوصى أسامة بن زيد حين سيره إلى الشام فقال له : " . . . لا تقتلوا طفلاً صغيراً ولا شيخاً كبيراً ولا امرأة . . ."^(٢) وأوصى عبد الرحمن بن جبير لما وجهه إلى الشام بمثل ذلك فقال : " لا تقتل شيخاً فانياً ، ولا ضرعاً صغيراً ، ولا امرأة . . ."^(٣) . ومثل ذلك أيضاً كان عمر بن الخطاب يوصي أمراءه . فعن ابن عمر قال : كتب عمر إلى أمراء الأجناد : أن لا يقتلوا امرأة ولا صبياً وأن لا يقتلوا إلا من جرت عليه الموسى"^(٤) . وعن أسلم أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماله ينهاهم عن قتل النساء والصبيان من المشركين ويأمرهم بقتل من جرت عليهم الموسى منهم . وعن زيد بن وهب قال : أتانا كتاب عمر : لا تغلوا ولا تغلروا ولا تقتلوا وليداً واتقوا الله في الفلاحين"^(٥) .

وفي كل ما تقدم دليل على عدم جواز قتل الصبيان . وقد أفصح الرسول صلى الله عليه وسلم بعلّة ذلك في بعض حديثه فذكر أن شركهم تابع لشرك آبائهم وأنهم على الفطرة وإن خيار الصحابة كانوا أبناءاً للمشركين حتى من الله عليهم بالاسلام . ومن ناحية أخرى فالثابت في الصحيح عن الصعب بن جثامة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذريتهم ؟ قال : " هم منهم " وفي رواية : " أنا نصيب في البيات من ذري المشركين ؟ قال : " هم منهم "^(٦) . وفي صحيح ابن حبان عن الصعب قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد المشركين أنقتلهم معهم ؟ قال : نعم "^(٧)

(١) مالك بن انس : للوطأ ، صححه ورقه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد مؤاد عبد الباقى (لقدارة : دار الشعب . د. د) ص ٢٧٧ - ٢٧٨ ؛ المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق . ٤ / ٧٢ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف . مرجع سابق . ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق . ١ / ١٨٧ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام (لقدارة : دار المعارف ، ١٩٦٥) ١ / ٢٤٥ .

(٣) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦٠ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ٤ / ٤٧٦ .

(٥) نفس المرجع السابق ٤ / ٤٧٧ . ونظر كذلك وصية عمر بن الخطاب للمجاهدين الذين وجههم إلى أهل فارس في : أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٧ ؛ طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٤ ؛ أحمد عبد العليم البردوني : المختار من كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة (لقدارة : مكتبة نهضة مصر / د. د) ص ٣٨ - ٣٩ .

(٦) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ -

٢٢٣ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٩ - ٥٠ ؛ الإلبانى : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٣٦ ؛ القنوجى : عون البارى (الدوحة : مطابع قطر الوطنية ، ٨١ - ١٩٨٤) ، ٤ / ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ الخطائى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٠ .

(٧) القنوجى : عون البارى . مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢١

وللتوفيق بين هذا الحديث ومقلبه قيل أنه لا يباح قتل الصبيان - والنساء - بطريق القصد اليهم إن أمكن تمييزهم عن آبائهم ، فإن صعب التمييز واختلط الأبناء بالآباء ولم يمكن الوصول إلى الآباء وحدهم جاز قتل الجميع ^(١) . ويشهد لذلك رواية الطبراني في الكبير عن الصعب قال : يارسول الله ، أطفال للمشركين نصيبهم في الغارة بالليل ؟ قال : لاتعمدوا ذلك ولا حرج ، فإن أولادهم منهم ^(٢) . ويفهم من ذلك أنه إذا تميز الصبيان عن المقاتلة لا يجوز القصد اليهم وقتلهم ، فإن اختلطوا بالمقاتلة ولم يمكن التوصل إلى المقاتلة إلا بوطء الذرية فانهم لا يتحاشون ^(٣) ولا يختلف حكم المرأة في ذلك عن حكم الصبي ، كما أن العلة في الحالتين واحدة . وقد ورد النهي عن قتلها في أغلب الأحاديث والآثار مقرونا بالنهي عن قتل الصبيان كما هو واضح فيما تقدم من أحاديث وآثار . وفي الصحيحين وغيرهما عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان ^(٤) . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة " أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء " الحديث ^(٥) . وعن رباح - وقيل حنظلة - بن الربيع قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمررنا على امرأة مقتولة قد اجتمع عليها الناس . فأفرجوا له . فقال : ما كانت هذه لتقاتل ثم قال لأحدهم : الحق خالدا - وكان على المقعدة - فقل له لاتقتل ذرية ولا عسيفا " وفي رواية أبي داود : " لاتقتلن امرأة ولا عسيفا " ^(٦) . وأخرج عبد الرزاق في المصنف ومالك في الموطأ عن ابن

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٣ ؛ النووي : شرح

مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٩ - ٥٠ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٢ .

(٢) الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٥ .

(٣) حكى الحازمي قولا يجوز قتل النساء والصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم أنه ناسخ لأحاديث النهي عن قتلهم .

قال ابن حجر والقنوجي : وهو غريب . أنظر : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ القنوجي :

عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ يعني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٤) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ؛

النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ مالك : الموطأ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن

ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١١١ ، ١٣٦ ؛ يعني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٣ ؛ الهندي : كثر العمال ،

مرجع سابق ، ٤ / ٣٩١ ، ٤٨٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٩٩ .

(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛

عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٦) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٤ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ ؛

عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ ، ١٣٢ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ،

٢ / ١٣٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ ؛ الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٦ ، ٤٨٢ ؛

لكعب بن مالك أنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان . قال : فكان رجل منهم يقول : برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصباح فأرفع السيف عليها ثم أذكر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكف ولولا ذلك استرحنا منها" (١) . وفى كل ذلك دليل على عدم جواز قتل المرأة إلا إذا باشرت القتال ، وهو المفهوم من قوله "ما كانت هذه لتقاتل" . ويشهد لذلك حديث عكرمة المتقدم الذى أخرجه أبو داود فى للراسل أن النبى صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ، من صاحبها ؟

فقال رجل : أنا يا رسول الله ، أردفتها فأرادت أن تصرعنى فقتلتنى فقتلتها ، فأمر بها أن توارى . وأخرج ابن جرير مثله عن عبد الرحمن بن ابى عمرة (٢) . وفى المصنف أن خالد بن الوليد قتل امرأة كانت تسب النبى صلى الله عليه وسلم (٣) . وأخرج أبو داود عن عائشة أنه لم يقتل من نساء بنى قريظة إلا امرأة لحدث أحدثته . قال الخطابى : يقال أنها كانت شتمت النبى صلى الله عليه وسلم وفى ذلك دلالة على وجوب قتل من فعل ذلك (٤) . وليس فيما تقدم تصريح بعلّة النهى عن قتل النساء إلا أن الحاقهم بالصبيان فى الحكم يشى بالحاقهم بهم فى العلة من حيث انهم تابعون فى كفرهم للرجال فان باشروا القتال كان ذلك قرينة على أنهم قد صاروا كالمحاربين ومن ثم جاز قتلهم . أما ان لم يباشروا القتال فيترك قتلهم بقصد الانتفاع بهم . ويشهد لذلك حديث أبى سعيد الذى رواه الطبرانى فى "الوسط" قال "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وقال : هما لمن غلب" (٥) .

الطبرانى : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٤ ، ١٠ - ١١ ، ٥ ، ٧٢ : الباجى : لتقتى شرح منوطاً ، مرجع سابق .
١٦٦/٣ .

(١) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ ، ٢٠٢ ، ٤٠٨ : الباجى : لتقتى ، مرجع سابق ، ١٦٦/٣ : ابن الاثير : الكامل فى التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٢ : ابن حجر : فتح البارى : مرجع سابق ، ١٢ / ١١٤ .

(٢) ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ : القنوجى : عون لبارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ : الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٢ : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) عبد الرزاق : المصنف ، ٥ / ٣٠٧ .

(٤) الخطابى : معالم السنن ، ٢ / ١٨١ .

(٥) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٦ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ : العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦١ .

وبناء على ما سبق اتفق "الجميع - كما نقل ابن بطال - على منع القصد الى قتل النساء والولدان ، أما النساء فلضعفهن . وأما الولدان فلقصورهن عن فعل الكفر ، ولما فى استبقائهم جميعها من الانتفاع بهم ، اما بالرق واما بالفلأء فيمن يجوز أن يفادى به" ^(١) .

أما قول من قال إن العلة فى تحريم قتل المرأة أنها لا تقاىل فاذا قاتلت جاز قتلها مستدلا على ذلك بقوله "ما كانت هذه لتقاىل" ^(٢) ، فيمكن التعقيب عليه من ثلاثة وجوه :

الأول - أن ليس فى الأحاديث تصريح بذلك .

الثانى - أن قوله "ما كانت هذه لتقاىل" مفهومه أن الصحابة قد قتلوا هذه للمرأة رغم أنها لم تباشر القتال وهو ما يعنى أنهم قتلوها بسبب شركها وليس بسبب أنها شاركت فى القتال .

الثالث - ما ذكره الحافظ بن حجر فى الفتح ، قال : " فى الحديث دليل على جواز العمل بالعام حتى يرد الخاص . لأن الصحابة تمسكوا بالعموميات الدالة على قتل أهل الشرك ، ثم نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان فخص ذلك العموم " ^(٣) . ويفهم من ذلك أن الأصل فى القتال أنه بسبب الشرك ثم اختص من ذلك النساء والأطفال برجاء اسلامهم أو للانتفاع بهم على ما كانت تقضى أعراف الحروب فى تلك الفترة .

وقد لحق الشيوخ بالصبيان والنساء فى الحكم فى بعض الأحاديث وقد ذكرنا بعضها فيما تقدم آنفا . وقد أخرج ابن عساكر عن جبير بن نفير قال : مر رجل بثوبان فقال: أين تريد ؟ قال: أريد الغزو فى سبيل الله . فقال له : لا تجبن اذا لقيت ، ولا تغلل اذا غنمت ، ولا تقتلن شيخا كبيرا ولا صبيا . فقال له الرجل : بمن سمعت هذا ؟ قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ^(٤) . وأخرج أبو داود عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " انطلقوا باسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله . لا تقتلوا شيخا فانيا ولا طفلا صغيرا ولا امرأة . . . " وقد تقدم . وقد ورد النهى عن قتل الشيوخ فى الوصايا الثلاث التى كتبها أبو بكر الصديق ليزيد بن أبى سفيان واسامة بن زيد وعبد الرحمن بن جبير - كما تقدم . وكنا فقد نهى عمر بن الخطاب المجاهدين الذين وجههم الى أهل فارس فقال : " لا تقتلوا هرما ولا امرأة ولا وليدا وتوقوا قتلهم اذا التقى الزحفان وعند شن الغارات " .

(١) نفس للرجع السابق ، ص ٢٢٣ ؛ ابن حجر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ .

(٢) قله الخطائى فى معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٣) ابن حجر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ القنوجى :

عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٣ .

(٤) الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٤ ، ٤٨١ - ٤٨٢ .

ومن جانب آخر فقد روى الإمام أحمد في مسنده والترمذي وأبو داود في سننه عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرحهم^(١) . قال الخطابي : الشرح ههنا جمع شارح وهو الحديث السن ، يريد بهم الصبيان ومن لم يبلغ مبلغ الرجال . والشيوخ ههنا للسان^(٢) . ولما كان ملول الحديث يعارض النهي عن قتل الشيوخ في الأحاديث والآثار السابقة فقد لجأ البعض الى التأويل . فنقل الالباني عن صاحب "النهاية" قوله : "أراد بالشيوخ الرجال اللسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد للمرمى"^(٣) . فصار تأويل الحديث : اقتلوا الرجال البالغين واستحيوا الصبيان . وحكى ابن منظور عن صاحب "النهاية" أيضا أنه أراد بالشرح : الشباب أهل الجلد^(٤) . قلت : هذا التأويل يفسر الحديث الآخر الذي أخرجه الطبراني في الكبير عن سمرة أيضا عن أبيه عن جده ونصه "إذا قاتلتم المشركين فاقتلوا شرحهم فان اليهم قلوبا شرحهم"^(٥) . إلا أنه يثير اشكالا فيما يتعلق بحديث سمرة السابق وفيه : "واستبقوا شرحهم" فلو أراد بالشرح الشباب مأمرا باستحيائهم في الحديث الأول . ولو أراد بهم الصبيان مأمرا بقتلهم في الحديث الآخر . وبدون تأويل فرمعا دار الأمر في الحالين حول المصلحة أو ارتباط الواقعة بمحكمة ، فإذا كان سبب القتل هو الشرك وسبب الاستحياء هو الانتفاع جاز للأمر في بعض الحالات استبقاء من يريد الانتفاع بهم من الشباب لوقتل من تخشى مضرته ولا يتفع به من الشيوخ ، والله أعلم .

ولنفس السبب فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث حنظلة - أو أخيه رباح - بن الربيع للتقدم عن قتل العسيف وهو الأجير والتابع فقال "الحق بخالد فلا يقتل ذرية ولا عسيفا"^(٦) . ورغم عدم التصريح بسبب عدم قتل العسيف إلا أنه يلحق بالنساء والأطفال من ناحية التبعية وعدم الاستقلال في الرأي والتصرف . ولذا فقد ألحقه الرسول صلى الله عليه وسلم بالنزيرة في الحكم .

وأما الرهبان فقد ورد ذكرهم في الحديث الذي أخرجه أحمد عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال : "اخرجوا باسم الله ، قاتلوا في سبيل الله من كفر بالله ، لا تعتدوا ، ولا تغلوا ، ولا تمنلوا ، ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع" .

(١) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ ؛ الهندي : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨١ ؛ الالباني :

ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦١ .

(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ .

(٣) الألباني : ضعيف الجامع الصغير وزيادته : مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ .

(٤) ابن منظور : لسان العرب (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) ص ٢٢٢٩ .

(٥) الهندي : كتر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٣ .

(٦) راجع أيضا : نفس المرجع السابق ، ٤ / ٤٣٣ ؛ أبا عبيد القاسم بن سلام المروزي : غريب الحديث (بيروت : دار

الكتاب اللبناني ، ١٩٧٦) ١ / ١٥٨ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

قال صاحب الروضة : فى اسناده ابراهيم بن اسماعيل بن أبى حنيفة وهو ضعيف، وقد وثقه أحمد^(١)، وفى وصية أبى بكر الصديق ليزيد بن أبى سفيان حين وجهه الى الشام : "أنك ستجد قوما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم لله فلعنهم وما زعموا"^(٢) . كما أوصى اسامة بن زيد بقوله : "وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم فى الصوامع فلعنهم وما فرغوا أنفسهم له"^(٣) . قال الهروى : "يعنى الرهبان . ويروى أنه إنما نهى عن قتلهم لأنهم لا يسمعون كلام الناس ولا يعرفون أخبارهم ولا يدلون للمشركين على عورة المسلمين ولا يخبرونهم بدخولهم أرضهم"^(٤) . كما أخرج ابن أبى شيبه عن ثابت بن الحجاج الكلابى قال : قام أبو بكر فى الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ألا لا يقتل الرهاب الذى فى الصومعة"^(٥) .

ومن جانب آخر ففى وصيته لكل من يزيد واسامة قال أبو بكر الصديق : "وستجد قوما قد فحسوا عن أوساط رؤسهم من الشعر وتركوا منها أمثال العصائب . فأضربوا ما فحسوا عنها بالسيف" أو قال "فاخفقوهم بالسيف خفقا" وقال فى وصيته الثالثة لعبد الرحمن بن جبير بن نفير : "فوالله لأن أقتل رجلا منهم أحب الى من أن أقتل سبعين من غيرهم وذلك بأن الله يقول "فقاتلوا أئمة الكفر" رواه ابن أبى حاتم^(٦) . قال الباجى : قال ابن حبيب : يعنى الشامسة^(٧) . وقد عرف ابن قيم أئمة الكفر فى كتابه "طريق المهجرتين" ؛ بأنهم رؤساء الكفر ودعاته الذين كفروا وصدوا عباد الله عن الإيمان وعن الدخول فى دينه . وقال : هؤلاء عذابهم مضاعف ولهم عذابان : عذاب بالكفر ، وعذاب بصد الناس عن الدخول فى الإيمان . قال الله تعالى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ (النحل/ ٨٨)^(٨) .

ورغم أن الفلاحين لم يرد ذكرهم فى أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم كفتة مستثناة من القتل فى الحرب كما لم تضمنهم وصية أبى بكر الصديق الى أى من أمراء جيوشه ، إلا أنه روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يوصى بعلم قتلهم إلا أن يشاركوا فى

(١) لقنوجى : الروضة الندية شرح شريعة (القاهرة : دار التراث ، د.ت) ٢ / ٣٣٩ . وراجع : تفسير ابن كثير ،

مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ .

(٢) الباجى : المتقى شرح اللوطى ، ٣ / ١٦٧ ؛ الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ ؛ الهروى : غريب

الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ ؛ عبد الرزاق : اللصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٣) أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٧ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر

الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ .

(٤) الهروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ . وكذلك : الباجى : المتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ .

(٥) الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ .

(٦) نفس المرجع السابق ، ٥ / ٦٦٠ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٩ .

(٧) الباجى : المتقى ، مرجع سابق . ٣ / ١٦٧ . وانظر : الهروى : غريب الحديث ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٣١ .

(٨) ابن قيم : طريق المهجرتين ونبأ السعائتين (قطر : إدارة الشؤون الدينية ، ١٩٧٧) ص ٧٠٩ .

الحرب^(١) . فروى ابن جرير أن عمر بن الخطاب كتب إلى سعد بن أبي وقاص : "أن أقر للفلاحين على حلهم إلا من حارب أو هرب منك إلى عدوك فأدركه"^(٢) . وعن زيد بن وهب قال : أتانا كتاب عمر : "لا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا وليداً ، واتقوا الله في الفلاحين" رواه ابن أبي شيبة^(٣) .

وأخيراً فإنه لا يجوز قتل من أسلم من المحاربة حال القتال دون تفتيش عن الضمائر والنيات ، ودون اعتبار لطريقة الاعلان عن هذا التحول بالدخول في الاسلام ، وسواء كان هذا التحول لخوف أو لغيره . والأدلة على ذلك هي :

أولاً - قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَتَوْهُم بِقَبْلِ يَدِيهِمْ سُلَاطِمًا أَوْ أَصَابَهُمُ النَّارُ بَغْدَلَ كَمَا يَبْغِي الْكَافِرُونَ فَأُولَئِكَ يَرْجُو أَلَّهُمْ أَنِ يُكَفِّرُوا عَنْهُمْ أَوْ لَا يَكْفُرَ لَهُمْ﴾ (البقرة/١٩٢) . وقد تقدم تفسيره في للبحث الأول . وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتِينُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا . تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا . فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَامٌ كَثِيرٌ . كَذَلِكَ كَتَبْنَا مِنْ قَبْلُ فَمَنْ اللَّهُ عَلَيْهِمْ . فَتِينُوا إِنْ اللَّهُ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء/٩٤) . فقد روى الامام أحمد عن ابن عباس في سبب نزول هذه الآية قال : مر رجل من بني سليم بنفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرعى غنماً له ، فسلم عليهم ، فقالوا : لا يسلم علينا إلا ليتعوذ منا ، فعملوا إليه فقتلوه وأتوا بغنمه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فنزلت هذه الآية توبخ أولئك الذين قتلوا من ألقى إليهم السلام واتهموه بالتقية والمصانعة ، وتذكرهم أنهم كانوا مثله يخفون إسلامهم حتى من الله عليهم . قال سعيد بن جبيرة في قوله بعد ذلك : "إن الله كان بما تعملون خبيراً" : هذا تهديد ووعيد^(٤) .

ثانياً - حديث أبي هريرة الذي رواه الشيخان وغيرهما : "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها"^(٥) . وفيه دليل على عدم جواز قتل من قال لا إله إلا الله^(٦) .

(١) للنسائي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٧ .

(٢) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣١٣ .

(٣) للنسائي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٧ .

(٤) راجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ؛ الصابوني : صفوة التفسير (قطر : لشئون الدينية ،

١٩٨١) ، ١ / ٢٩٤ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٧ / ١٢٥ .

(٥) راجع : ابن حجر : الفتح ، مرجع سابق ، ١٢ / ٧٣ ؛ للنسائي : مختصر صحيح مسلم (الكويت : وزارة الاوقاف ،

١٩٧٩) ، ٨ / ١ ؛ محمد فؤاد عبد الباقي : اللؤلؤ والمرجان (القاهرة : دار الحديث ، ١٩٨٦) ، ١ / ٥ - ٦ ؛ الألباني : صحيح

سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٤٧ .

ثالثاً - في الصحيحين وغيرهما أن اسامة بن زيد كان قد بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم في سرية الى موضع يسمى الحرقات فأدرك رجلا من المشركين فلما علاه بالسيف قال الرجل : لا اله الا الله ، فضربه اسامة فقتله ، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لاسامة : أقتلته بعدما قال لا اله الا الله ؟ وكيف تصنع بلا اله الا الله يوم القيامة ؟ فقال : يا رسول الله ، انما قلها تعودا . قال : هلا شققت عن قلبه ؟ وجعل يقول ويكرر عليه : من لك بلا اله الا الله يوم القيامة ؟ قال اسامة : حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت الا يومئذ^(١) . وفيه دليل على عدم جواز قتل من أسلم خشية القتل وعلى أن الحكم انما يجري على الظاهر وأن السرائر موكولة الى الله تعالى . وبعضه حديث مسلم والبخاري وغيرهما عن المقداد بن عمرو الكندي أنه قال : يا رسول الله أرأيت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني ، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة فقال : أسلمت لله ، أفاقتله يا رسول الله بعد أن قلها ؟ فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . فقلت : يا رسول الله ، انه قد قطع يدي ثم قال ذلك بعد أن قطعها ، أفاقتله ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . فان قتله فانه بمنزلك قبل أن تقتله وانك بمنزله قبل أن يقول كلمته التي قال^(٢) . وفيه دليل على عدم جواز قتل المحارب اذا أعلن اسلامه وعلى أن الاسلام يجب ما قبله كما جاء في الحديث^(٣) .

رابعاً - وروى البخاري وأحمد وعبد الرزاق في المصنف عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد - في ثلاثمائة وخمسين من المهاجرين والأنصار - الى بنى جذيمة ، فدعاهم الى الاسلام فلم يحسنوا أن يقولوا : أسلمنا ، وجعلوا يقولون صباناً . فجعل خالد يقتل منهم ويأسر ودفع الى كل رجل منا أسيراً ، حتى اذا أصبح أمر خالد أن

(٦) راجع : ابن رجب : جامع العلوم والحكم (للقاهرة : المجلس الاعلى للشئون الاسلامية ، ١٩٨٦) ١ / ٣٠٥ وما بعدها . وانظر : ابن الاثير : جامع الاصول ، مرجع سابق . ١ / ٢٤٨ ؛ الالباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٠٦ ؛ فتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ؛ النورى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٠ ؛ للنورى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٩ ؛ محمد فؤاد عبد الباقي : التلويح والمرجان ، مرجع سابق ، ١ / ١٨ - ١٩ ؛ الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٣٠٩ ؛ الخطايب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٩ - ٢٧٠ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٩٠) ٤ / ٥١ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .

(٢) للنورى : مختصر مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٩ ؛ النورى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٦ ؛ فتوحى : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ محمد فؤاد عبد الباقي : التلويح والمرجان ، مرجع سابق ، ١ / ١٨ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع ساب ، ١٥ / ١٩٢ ؛ الخطايب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٧٠ - ٢٧١ ؛ الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ .

(٣) انظر : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٠٨ .

يقتل كل رجل منا أسيره ، فقلت : والله لا أقتل أسيرى ولا يقتل رجل من أصحابى أسيره ، حتى قلعنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكرناه له ، فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يده فقال : "اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد" مرتين . ثم أرسل عليا بمال فوداهم وضمن لهم ماثلهم^(١) . ومثله ما أخرجه الطبراني فى الكبير عن خالد بن الوليد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه الى نلس من خثعم فاعتصموا بالسجود ، فقتلهم ، فوداهم الرسول بنصف الدية " . وأخرج أبو داود مثله عن جرير بن عبد الله^(٢) . وفيهما دليل على عدم جواز قتل من أسلم بطريق الكناية . فقد قال الأولون صيأنا وأرادوا أسلمنا جريا منهم على لغتهم فقد كانوا فى الجاهلية يقولون لكل من أسلم صيأ . وسجد الآخرون كناية عن دخولهم فى الاسلام وآداء فرائضه . فالعبرة فى الأمر بالمقصد لا باللفظ . فسواء وقع الاسلام باعلان ذلك صراحة - كقوله "أسلمت" - أو كناية - كقولهم صيأنا أو بآتيان أفعال وأقوال للمسلمين كقول لاله الا لله ، أو القاء السلام أو السجود أو الآذان - وسواء حدث كل ذلك بالنطق أو بالإشارة ، وسواء أسلم يقينا أو متعوذا أو خائفا أو متظاهرا ، فانه لا تخير ولا يد عليه ويجب قبول اسلامه ولا يجوز قتله ، لقوله صلى الله عليه وسلم : "انى لم أومر أن انقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم"^(٣) . ولقول ابى بكر الصديق فى وصيته لخالد بن الوليد : "واقبل من الناس علانيتهم وكلهم الى الله فى سريرتهم"^(٤) .

والأصل فى ذلك أن "الاسلام علانية والايمان فى القلب"^(٥) . جاء فى اللسان ماملخصه : "ان الاسلام اظهار الخضوع والقبول لما أتى به الرسول صلى الله عليه وسلم وبه يحقن الدم . فان كان مع ذلك الاظهار اعتقاد وتصديق بالقلب ، فذلك الايمان الذى هذه صفته . فأما من أظهر قبول الشريعة واستسلم لدفع المكروه فهو فى الظاهر مسلم وباطنه غير مصدق ، فذلك الذى

(١) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٣ ، ١٦ / ١٧٤ ؛ القنوجى : عون البارى . مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٨ ؛ عبد الرزاق : لمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٥٤ - ٥٦ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر (بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٤) ٢ / ١٨٦ ؛ للقدسى : كتاب الفروع (بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ٦ / ٢١٥ .

(٢) الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١١٤ ؛ الخطايب : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٧١ ؛ للقدسى : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٦ .

(٣) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٨٨ ؛ للنزدي : مختصر صحيح مسلم . مرجع سابق ، ١ / ١٤٠ ؛ ابن رجب : جامع العلوم والحكم ، مرجع سابق ، ١ / ٣١٦ .

(٤) أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٨ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤ ؛ أحمد عبد العليم البردوني : المختار من كتاب عيون الاخبار لابن قتيبة ، مرجع سابق ، ص ٤٠ ؛ الهندى : كنز العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٦٦ .

(٥) الألبانى : ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٧٨ .

يقول أسلمت . لأن الإيمان لا بد من أن يكون صاحبه صديقا لأن الإيمان التصديق . فالؤمن مبطن من التصديق مثل ما يظهر . والمسلم التام الاسلام مظهر للطاعة مؤمن بها . والمسلم الذى اظهر الاسلام تعوذا غير مؤمن فى الحقيقة الا أن حكمه فى الظاهر حكم المسلم^(١) . وبناء عليه فلا خلاف بين العلماء فى اجراء الأحكام الظاهرة على من أظهر الاسلام ولو أسر الكفر^(٢) .

وخلاصة ماتقدم من آيات وأحاديث وآثار أن للمستئين من القتل فى الحرب التى يخوضها المسلمون على الدين هم الفئات التالية^(٣) :

(١) الأطفال (٢) النساء (٣) الشيخ (٤) الرهبان

(٥) العسفاء أو الأجراء (٦) الفلاحون (٧) من أسلم حال القتال

آراء الفقهاء :

الاتفاق بين الفقهاء على وجوب قتل مقاتلة للمشركين من الرجال ، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فى غير المقاتلة من الرجال ، وفى النساء والصبيان ، وفيما يلى تفصيل هذا الاختلاف بين الفقهاء حول فئات المستئين من القتل :

أولاً- فيما يتعلق بالنساء والصبيان :

(١) ذهب البعض الى جواز قتل النساء والصبيان استنادا الى ماورد فى صحيح ابن حبان عن الزهرى بسنده عن الصعب قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أولاد للمشركين : أنقتلهم معهم ؟ قال : نعم . وفى رواية الجماعة -إلا النسائي- قال : "هم منهم" . وقد تقدم قول الحازمى فى هذا الحديث وانه ناسخ لأحاديث النهى عن قتل النساء والصبيان^(٤) . وقد ذكرنا فى موضع آخر رأى من قال بجواز قتلهم بحجة أن الباعث على القتل هو الكفر لا الاعتداء وأن آيات سورة التوبة قد نسخت احاديث عدم جواز قتلهم^(٥)

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٢٣ / ٢٠٨٠ .

(٢) سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع فى الفقه الاسلامى ، مرجع سابق ، ١ / ٩٧ ؛ وقارن : الطبرى : كتاب الجهاد وكتاب الخزبة وأحكام المخاريين ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

(٣) للوقوف على الفارق بين الشريعة الاسلامية والشرائع السابقة عليها بهذا الخصوص راجع للبحث الخامس من الفصل الاول من هذا الباب وراجع : الكيرانوى : اظهار الحق (قطر : الشئون الدينية ، د٠ ت) ٢ / ٥٣١ .

(٤) راجع : ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ القنوجى : عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٥) راجع : ابن رشد : بداية المجتهد (القاهرة : للكية التجارية الكبرى، د٠ ت) ١ / ٣٢٧ - ٣٢٨ .

(٢) أما الجمهور فعلى أنه لا يجوز قتل صبيان العدو ولا نساءه الذين لا يقاتلون^(١) وقد روى حديث الصعب بزيادة أبي داود بعده : قال الزهري : "ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان" . وبدون زيادة أبي داود فإنه ليس المراد - عند الجمهور - إباحة قتلهم بطريق القصد اليهم ، بل المراد إذا لم يمكن الوصول إلى المحاربة من الرجال إلا بذلك كما هو الحال في الكمائن والغارات . هذا في حالة عدم مشاركة الصبيان والنساء في القتال ، فإن شاركوا فقد اختلف الفقهاء في الحكم فيهم^(٢) :

أم فنهب المالكية إلى عدم جواز قتل المرأة إلا إذا باشرت القتل أو قصدت إليه لو إذا شتمت النبي صلى الله عليه وسلم . قالوا : ولا تقتل إن أنذرت للمشركين بالصياح أو إن رمت للمسلمين بالحجارة أو إن عملت بالحراسة : فقد سئل مالك عن نساء العدو وصبيانهم يكونون على الحصون يرمون بالحجارة ويعينون على المسلمين أ يقتلون ؟ فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان . وكذلك قال ابن حبيب : لا يستباح بذلك قتلهم . وقال ابن سحنون : لا يقتل النساء في الحراسة . وقال الباغي : الذي يظهر من منذهب أصحابنا أن للمرأة لا تقتل بسبب الانذار بالصياح . وقد حكى ابن حجر عن ابن حبيب قوله : لا يجوز القصد إلى قتل المرأة إذا قاومت إلا إن باشرت القتل وقصدت إليه قال : وكذلك الصبي المراهق . وفي شرح سنن أبي داود ذكر الخطابي أن للمالكية ترى وجوب قتل المرأة إن سبت النبي صلى الله

(١) سعدى أبو حبيب : موسوعة الإجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١٠ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ؛ ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤١ - ٥٤٤ ؛ ابن حزم : المحلى (القاهرة : مكتبة دار التراث ، د.ت) ٧ / ٢٩٦ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦١ ؛ محمد النجفي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٣ .

(٢) رجع : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٩ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ ؛ الباغي : للتقى شرح لوطاً ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٦ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ مالك : للمدونة فكيري ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٦ ؛ السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤١٥ - ١٤٢١ ؛ أبا يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ؛ النووي : شرح مسلم . مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ، ١٦٠ - ١٦٣ ؛ النووي : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ ؛ للوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ؛ ابن قدامة : المغني ، وعليه شرح الكبير لابن قدامة للقدس ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٠٤ ، ٥٤٣ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٩٢٦ ؛ الليثي : الباب في شرح الكتاب (بيروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ٤ / ١٢٠ ؛ ابن العربي : أحكام القرآن (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٧) ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ؛ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن (القاهرة : دار الشعب ، د.ت) ١ / ٧٢٣ ؛ شمس الدين المقدسي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١١ ؛ محمد النجفي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٣ - ٧٥ .

عليه وسلم وحكى عن بعض أهل العلم من أهل الاندلس أن أسرى الروم كانوا يجاهرون بشتيم النبي صلى الله عليه وسلم إذا أرادوا الخلاص من الأسر بالموت لعلمهم أن القضاة - من اتباع منذهب مالك - يحكمون بالموت على من فعل ذلك . وعلى العموم فقد حكى ابن حجر عن مالك - والأوزاعي - قالا : لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تترس أهل الحرب بهم أو لو تحصن أهل الحرب بحصن أو سفينة وجعلوا معهم النساء والصبيان لم يجوز رميهم ولا تحريقهم - خلافا للجمهور الذي يجوز قتلهم في هذه الحالة .

ب) وقال الأوزاعي : إذا قتلت المرأة والغلام قتلا في القتال ، فإن أسرا لم يقتلا ، وخلافا لابن سحنون قال الأوزاعي : تقتل للمرأة في الحراسة أي ان عملت في الحراسة على الأسوار والحصون جاز قتلها لذلك . حكاه عنه الامام الباجي .

ج) أما الثوري فقال : تقتل المرأة إذا قتلت . وأما الصبيان فيكره قتلهم .

د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان كان مع المشركين امرأة تقاتل أو صبي فلا بأس أن يقتله المسلمون . قال الشيباني : اذا كان يباح قتل من له بنية صالحة للمحاربة يترهم القتال منه ، فلأن يباح قتل من وجد منه حقيقة القتال كان أولى . قال : وكذلك ان كانت المرأة تعلن شتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا بأس بقتلها واستدل على ذلك بأحاديث أوردها في السير الكبير .

هـ) وقال الشافعي : ان قاتل النساء أو من لم يبلغ الحلم لم يتوق ضربهم بالسلاح .

و) وقال الحنابلة : اذا قتلت النساء والصبيان جاز قتلهم . ولو وقفت المرأة في صف الكفار أو على حصنهم فشتمت المسلمين أو تكشفت لهم جاز رميها قصدا . وكذلك يجوز رميها اذا كانت تلتقط لهم السهام أو تسقيهم الماء أو تحرضهم على القتال لأنها في حكم المقاتل . وهكذا الحكم في الصبي . قال المقدسي : ظاهر المذهب عدم القتل لذلك

ز) وقال ابن حزم : ان قاتل أحد من النساء أو ممن لم يبلغ من المشركين بحيث لا يكون للمسلم منجى منه الا بقتله فله قتله حيث يشاء .

وهكذا يمكن التمييز بين ثلاثة أقوال :

الأول - أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ، قاتلوا أم لم يقاتلوا ، الا ان باشروا حقيقة القتل ، وهو قول مالك .

الثاني - أنه تقتل المرأة ان قتلت ويكره قتل الصبي ان قاتل ، وبه قال الثوري .

الثالث - وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وابن حزم : أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان الا اذا قاتلوا المسلمين . فان قاتلوا المسلمين أو أعانوا المشركين على قتلهم جاز قتلهم . وقد ذهب البعض الى جواز قتلهم اذا وقع منهم ضرر أثناء القتال كالتحريض

وإثارة الثأر أو ان كانت للمرأة ملكة أو الصبي ملكا وأحضره معهم في موقع القتال فلا بأس
بقتل للملكة أو للملك الصبي لتفريق جمعهم .

وبطبيعة الحال فان ماسبق ذكره من آيات وأحاديث وسوابق وآثار يرجح رأى الجمهور
وملخصه أنه لايجوز القصد الى قتل النساء والصبيان الا اذا وقع الضرر منهم سواء بمباشرة القتل أو
القصد اليه أو بطرق أخرى .

ثانياً - حكم الشيوخ والزمنى والعجزة والمجنون وأشباههم :

اذا كان ثمة اتفاق بين جمهور الفقهاء على عدم جواز قتل النساء والصبيان فى الحرب، فانهم
قد اختلفوا حول حكم غيرهم من الفئات كالشيوخ والرهبان والعسفاء والفلاحين ، سواء قاتلوا
أم لم يقاتلوا . ففيمما يتعلق بالشيوخ والمرضى قالوا بجواز قتلهم ان قاتلوا أما ان لم يقاتلوا^(١) :

أ) فقال مالك : لا يقتل الشيخ الفانى ولا الأعمى ولا للمعتوه وأشباههم ممن لا يقاتلون
ولا يعينون العدو ولا يخاف منهم مضرة فلا يجوز قتلهم كالمرأة .

ب) وقال الأوزاعى : لا يقتل شيخا فانيا ، ويقتل الشاب المريض ، ويكف عن الأعمى فلا
يقتل .

ج) وقال الثورى : لا يقتل الشيخ . وسئل : ماترى فى قتل الشاب المريض والجريح ؟ قال :
يقتل . قيل : فالأعمى والمقعّد ؟ قال : من كانت عنده معونة أو قوة على قتال قتل . قيل :
فالمعتوه ؟ قال : لا يعجبني قتله .

د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا ينبغي أن يقتل الشيخ الفانى الا اذا كان ذا رأى فى الحرب
فانه يقتل . قالوا : ولا يقتل المجنون الا اذا كان يحسن ويفيق فيقتل فى حال افاقته . ويقتل الآخرس
والأصم وأقطع اليد اليسرى وأقطع أحد الرجلين لأن هؤلاء يمكنهم مباشرة القتال وكل من له
بنية صالحة للقتال واعتقاده يحمله على القتال فيقتل دفعا لشربه .

هـ) وقال الشافعى - فى الأصح عنه - تقتل جميع هذه الأصناف حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية
- ان كانوا من أهلها - سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا . قال : "فان قال قاتل مادل على أنه يقتل من

(١) راجع : الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٢ ، تفسير القرطبي (دار الشعب) مرجع سابق ، ١ /
٧٢٤ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ النووى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ الباجي :
اللتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ ابن قلعة : اللغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤١ - ٥٤٢ ؛ الخطيبى : معالم السنن ،
مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ - ٢٨١ ؛ السرخسى : شرح لسمير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤١٥ ، ١٤٣٠ ،
١٤٣٩ ؛ النووى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ - ٢٤٤ ؛ اللوردي : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص
٤٣ ؛ الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ؛ محمد النجفى :
جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٥ - ٧٦ .

لاقتال منه من المشركين ؟ قيل : قتل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين دريد بن الصمة وهو في شجار مطروح لا يستطيع أن يثبت جالسا وكان قد بلغ نحواً من خمسين ومائة سنة فلم يعب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتله . ولم أعلم أحداً من المسلمين عاب أن يقتل من رجال المشركين من عدا الرهبان . ولو جاز أن يعاب قتل من عدا الرهبان بمعنى أنهم لا يقاتلون لم يقتل الأسير ولا الجريح الميث . وقد ذفف على الجرحى بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو جهل بن هشام ذفف عليه ابن مسعود وغيره" (١) .

(و) وقال ابن المنذر مثل قول الشافعي واستدل عليه بالحديث الذي رواه أبو داود والترمذي - وقال حسن صحيح : "اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم" ، وبعموم قوله تعالى "فاقتلوا المشركين" وقال : لأعرف حجة في ترك قتل الشيوخ يستثنى بها من عموم قوله "فاقتلوا المشركين" ، ولأنه كافر لا تنفع في حياته فيقتل كالشباب .

(ز) وقال أحمد : لا يقتل زمن ولا أعمى ولا الشيخ الفاني إن لم يقاتلوا . قال ابن قدامة : أما الزمن والأعمى فلائهما ليسا من أهل القتال فأشبهها للمرأة (٢) . وأما الشيخ فلا أحاديث والآثار التي تنهى عن قتله ولأنه أيضاً ليس من أهل القتال فلا يقتل كالمرأة .

(ح) وقال ابن حزم : يجوز قتل الشيخ الكبير سواء كان ذا رأى أو لم يكن . وكذا الأعمى والمقعّد وكل من عدا النساء والصبيان .

وعلة من قال بعدم جواز قتلهم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما جاء في الأثر عن أبي بكر الصديق من النهي عن قتلهم ، ولأنهم يلحقون بالنساء والصبيان من ناحية أنهم ليسوا من أهل القتال ولا يرجى نفعهم للكفار ولا ضررهم للمسلمين على الدوام ، قالوا : أما إن كان فيهم نفع للكفار كأن يكون الشيخ مقاتلاً أو ذا رأى فإنه يجوز قتله ، وحملوا على ذلك الأحاديث التي رويت في جواز قتل شيوخ المشركين كالحديث الذي رواه الترمذي - وصححه - عن علي "اقتلوا شيوخ المشركين . . ." وكذا أمره صلى الله عليه وسلم أو موافقته على قتل دريد بن الصمة الذي أحضرته هوازن ليدير لهم الحرب فقتله أبو عامر ، كما أولوا حديث "اقتلوا شيوخ المشركين" بأن المراد به الشيوخ الذين فيهم قوة على القتال أو معونة عليه جمعاً بين

(١) للشافعي قولان في حكم لشيوخ أظهرهما ما ذكرناه . قال النووي في شرح مسلم : وهو الأصح في منعب الشافعي . وقال في روضة الطالبين : هو الأظهر . وقال ابن رشد في بلية المجتهد : هو الصحيح عنه . ومفاده جواز قتل الشيوخ وإن لم يقاتلوا . أما القول لثاني فهو أنهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لأنهم موادعون كالمترار . ذكره اللوردي في الأحكام السلطانية . ويلحق بهم في الحكم الأعمى والزمن ومقطوع اليد والرجل . ذكرهم النووي في روضة الطالبين .

(٢) قال ابن قدامة : أما للريض فيقتل إذا كان ممن لو كان صحيحاً قاتل لأنه بمنزلة الإجهاز على الجريح إلا أن يكون مأثوماً من برئه فيكون بمنزلة الزمن لا يقتل لأنه لا يخاف منه أن يصير إلى حال يقاتل فيها . انظر : المغنى ، مرجع سابق ،

الأحاديث . وقالوا أن آية "فاقتلوا المشركين" مخصوصة بما ثبت من خروج المرأة من عمومها وأن الشيخ الفاني يقاس على المرأة ويخرج بذلك من عموم الآية . ذكر أغلب هذه العلل ابن قدامة في المغنى ومحمد بن الحسن الشيباني في السير الكبير .

أما علة من قال بالجواز فعموم الآيات والأحاديث التي تأمر بقتال المشركين دون استثناء للشيخ والمرضى واشباههم، ولأن العلة الموجهة لقتلهم هي الكفر وليس مجرد اطلاق القتال، ولعدم صحة الأخبار التي تنهى عن قتلهم وهو قول الشافعي وابن المنذر وابن حزم^(١) .

رابعاً - حكم الرهبان

لاخلاف على جواز قتل الرهبان ان قاتلوا فعلاً أو برأى . أما ان لم يقتلوا فالخلاف والحجة فيهم كالخلاف والحجة في الشيخ . وعلى الرغم مما ذكره صاحب موسوعة الاجماع - نقلاً عن الشافعي - من أن الرهبان اما أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا بلا خلاف يعرف^(٢) ، فان مراجعة مصادر الفقه الاسلامي التقليدي تؤكد أن فيهم خلافاً وأن مجمل الأقوال فيهم كالتالي^(٣) :

أم قال مالك : لا يقتل راهب الذي حبس نفسه في الصوامع أو الديارات ولا يسي هؤلاء الرهبان ولا يخرجون من صوامعهم ويترك لهم من أموالهم بقدر ما يعيشون به لأن في استئصال ملهم كله قتلهم أو انزالهم عن مرضعهم وهو ما يخالف قول أبي بكر : "فدعهم ومازعموا أنهم حبسوا أنفسهم له" . قال الباجي : يريد الرهبان الذين حبسوا أنفسهم عن مخالطة الناس وأقبلوا على ما يدعون من العبادة وكفوا عن معاونة أهل ملتهم برأى أو مال أو حرب أو اخبار بخير . فهؤلاء لا يقتلون لأنهم اعتزلوا الفريقين وعفوا عن معاونة أحدهما . وأما رهبان الكنائس فقال ابن

(١) تتبع ابن حزم أحاديث وآثار النهي عن قتل من عانا النساء والصبيان وانتهى الى أن بعضها ضعيف الروى وبعضها مجهول الروى وبعضها مرسل لاحجة فيه وبعضها لا يصح من جهة الرواية . وذكر بللقابل أحاديث وآثار وصفها بأنها صحيحة تنهى فقط عن قتل النساء والصبيان ولا تستثي شيئا ولا عسيفا ولا مريضاً ولا فلاحاً ولا راعياً . انظر ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق . ٢٩٧ / ٧ - ٢٩٩ .

(٢) سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٣ .

(٣) راجع : الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ٩ - ١٢ ، ١٧٩ - ١٨٠ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ، ٢٨٤ ؛ تفسير القرطبي (دار الشعب) ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٣ ؛ النورى : شرح مسلم . مرجع سابق ، ١٢ / ٤٨ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ ملك : للنبوة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٦ ؛ الباجي : للمغنى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٧ ؛ المسرخسى : شرح كتاب السير للكبيري ، مرجع سابق ، ١ / ٤١ ، ٤ / ١٤٢٩ - ١٤٣٨ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٣ ؛ ابن قدامة : للمغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤٢ ؛ النورى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٣ ؛ اللوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٦ - ٢٩٨ ؛ القندى : للفروع . مرجع سابق ، ٦ / ٢١٠ ؛ محمد النجفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٦ .

حبيب : يقتلون لأنهم لم يعتزلوا أهل ملتهم وهم ملاخلون لهم بحيث لا يمكن أن تعرف سلامتهم من معونتهم . قال : ويقتل الشامسة لقول أبي بكر : " وستجد أقواما فحسوا عن أوساط رؤسهم " - يعني حلقوا أوساط رؤسهم - " فاضرب ما فحسوا عنه بالسيف " .

ب) وقال الأوزاعي : لا يقتل صاحب الصومعة . وعن أبي اسحق قال : قلت للأوزاعي : العليج يوجد في أرض الروم في بيت قد طبق عليه له كوه ينظر منها ليس في صومعة ؟ قال : هنا راهب قد حبس نفسه . قلت : لا يقتل ولا يسي ؟ قال : لا يقتل ولا يسي . قلت : فان وجلوا راهبا قد نزل من صومعته فأدرك فأخذ فقال انما نزلت حين حتم فحفتكم ؟ قال : لا يعرض له . قلت : أيستخبرونه عن شيء من أمر علوهم ؟ قال : لا . انهم ان استخبروه فأخبرهم ثم استخبره العلو عنكم فأخبرهم استحللتم بذلك دمه .

ج) وسئل الثوري عن الراهب الذي قد نهى عن قتله أبترك بغير جزية أو يكلف الجزية ؟ قال : فماذا . قيل : فان أبي أقتل ؟ قال : أو ما يكون دون القتل ؟ قيل : فلم ندعه اذن وما أمرت أن أدعه له ؟ قال : ان كان جاء فيه أثر " . ويفهم من كلام الثوري أنه يكره قتل الراهب ولكنه يلزمه بالجزية ان أبي أن يسلم شأنه في ذلك شأن غيره من أهل الكتاب .

د) ولأبي حنيفة وأصحابه قولان في الرهبان : الأول : جواز قتلهم ، قالوا : وانما قول أبي بكر لا تقتل راهبا ولا أكارا اذا افتح بلادهم وظفر بهم فلا ينبغي لهم أن يقتلوهم لأنهم قد صاروا فينا للمسلمين . وعن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن قتل أصحاب الصوامع والرهبان ، فرأى قتلهم حسنا ، لأنهم فرغوا أنفسهم لنوع من أنواع الكفر فيفتن الناس بهم ، فيدخلون تحت قوله تعالى " فقاتلوا أئمة الكفر " . أما القول الثاني فيميز بين من يخالطون ومن لا يخالطون الناس . قالوا : لا يقاتل أصحاب الصوامع والسياحين في الجبال الذين لا يخالطون الناس ، أما القسيسون والشمامسة والسياحون الذين يخالطون الناس فلا بأس بقتلهم لأنهم من جملة المقاتلة اما برأيهم أو بنفسهم ان تمكنوا من ذلك .

هـ) وعند الشافعي أيضا قولان في الرهبان أحدهما أنهم لا يقتلون حتى يقاتلوا لأنهم موادعون كالنصارى . والقول الثاني - وهو الأصح في مذهب الشافعي - أنهم يقتلون وان لم يقاتلوا لكفرهم ولأنهم ربما أعانوا برأي هو أنكى للمسلمين من القتال . فقال الشافعي في رواية : " يترك قتل الرهبان . وسواء رهبان الصوامع ورهبان الديارات والصحارى . وكل من حبس نفسه بالترهب تركا قتله اتباعا لأبي بكر رضي الله تعالى عنه " . وقال في رواية أخرى : كل من خالف الاسلام من أهل الصوامع وغيرهم ممن دان دين أهل الكتاب فلا بد من السيف أو الجزية . قال : لا عرف في الرهبان خلافا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية أو يقتلوا " .

و) وقال أحمد : لا يقتل أصحاب الصوامع لقول أبي بكر ولأنهم لا يقاتلون تدينا فأشبهوا من لا يقدر على القتال .

ن) وقال ابن حزم : يجوز قتل الأسقف والقسيس والراهب . وقد روى ابن حزم الحديثين الذين ورد فيهما النهى عن قتل اصحاب الصوامع وهما :

* من طريق ابن أبي شيبة حميد عن شيخ من أهل المدينة مولى لبني عبد الأشهل عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيوشه قال : لا تقتلوا اصحاب الصوامع" .

* ومن طريق القعنبي ابراهيم بن اسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتلوا اصحاب الصوامع" .

- قال ابن حزم : حديث ابن عباس عن شيخ مدني لم يسم ، وقد سماه بعضهم فذكر ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حنيفة وهو ضعيف . قال : وكذلك لا يصح الخبر المروى عن أبي بكر لأنه عن يحيى بن سعيد وعطاء وثابت بن الحجاج وكلهم لم يولد الا بعد موت ابي بكر رضى الله عنه بلهر .

وخلاصة أقوال الفقهاء في الرهبان إن الحكم فيهم مختلف فيه على قولين :

الأول - قول مالك والاوزاعي وأحمد : أنهم يتركون وهو أحد قولين عند أبي حنيفة والشافعي .

والثاني - قول لأبي حنيفة وأصحابه وقول للشافعي وهو منذهب ابن حزم : أنه يجوز قتلهم ان امتنعوا عن الجزية . وهو المفهوم أيضا من كلام الثوري .

وعلة من قال بالترك قول ابي بكر الصديق ليزيد بن ابي سفيان - أو اسامة - حين وجهه الى الشام : انك ستجد قرما زعموا أنهم حبسوا أنفسهم في الصوامع فدعهم وما زعموا" وبه علل الشافعي صراحة قوله الأول فقال : وانما قلنا هذا اتباعا لابي بكر لاقياسا" ويفهم من هذا أنهم لم يعرفوا كثيرا على ما روى من أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الخصوص ربما للشك في صحة هذه الأحاديث كما قال ابن حزم . وقال بعضهم أن هذا الترك للأحاديث . وقال بعضهم : انه قياسا على غيرهم ممن لا يشاركون في القتال كالنساء والصبيان والشيخوخ واشباههم .

وعلة من قال بجواز قتلهم أنهم يقتلون لكفرهم لاسبب اشتراكهم أو عدم اشتراكهم في القتال ، ولعموم الأمر بقتال المشركين على الاسلام وأهل الكتاب على الاسلام أو الجزية ، وعدم ثبوت التخصيص الا في حق النساء والصبيان ، ليس بمعنى أنهم لا يقاتلون وانما بمعنى أنهم اتباع وذراري وأنهم يصيرون فينا للمسلمين . أما حديث أبي بكر الصديق فقد تأوله أبو حنيفة على أساس للنسب من قتلهم اذا افتتحت بلادهم لأنهم يصيرون حيث غنمة للمسلمين ، أما قبل الظفر عليهم فانه يجوز قتلهم كغيرهم . وهو عند الشافعي محمول على حثهم على البدء بقتال من يقاتلهم

فى الللدان وأن لا ىشاغلوا بالمقام على صوامع هولاء . وبعبارة أخرى فقد أراد أبو بكر -وفقا للشافعى- أن يوصى جنوده بالبء بقتل مقاتلة المشركين ثم التحول الى غيرهم من لا يباشرون القتال كالرهبان والشيوخ وأشباههم حتى لا ىشاغلوا بالضعيف عن القوى فيهمزوا .

هنا فى حالة تحلى الرهبان للعبادة وعدم اشتراكهم فى قتال المسلمين - بأنفسهم أو برأى أو تدير - فقيهم القولان للتقدمان . وأما فى حالة اشتغالهم بالقتال أو تحريضهم عليه أو اشتراكهم فيه بالرأى أو المال فالاتفاق بين جمهور الفقهاء على جواز قتلهم واعتبارهم فى حكم المقاتلة .

خامساً - حكم العسيف والفلاح والحارث وأشباههم :

يمتد الخلاف بين الفقهاء - بعله - الى مسألة حكم الفلاحين والعسفاء ^(١) : فقال مالك : لا يقتلون . وقال الأوزاعى : لا يقتل جوابا ولا راعيا ولا حارثا لذا علم أنه ليس من للمقاتلة . وقال الثورى : لا يقتل العسيف وهو التابع . وقال أبو حنيفة وأصحابه : ان قتلوا الحراثين فلا بأس ولكن سيهم أحب إلنا من قتلهم . وقال الشافعى فى الاصح عنه : يقتل الفلاحون والاحراء حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية - إن كانوا من أهلها . وقال أحمد : لا يقتل العيى ولا يقتل الفلاح الذى لا يقاتل . وقال ابن حزم : يجوز قتل الفلاح والأجير - وهو العسيف .

وعلة من قال بعدم جواز قتلهم أنهم يلحقون بالرهبان والشيوخ فى الحكم بجامع ضعفهم واعتزالهم للحروب وانشغالهم بأعمالهم ، وأنهم يصيرون رقيقا للمسلمين ىتفع بهم فى الخدمة وأعمال الحراثة ، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل العسيف كما نهى عمر بن الخطاب عن قتل الفلاحين - كما تقدم ذلك .

أما علة من قال بجواز قتلهم فلأنهم كفار ، ولأن آية السيف قد نسخت كل ذلك ، ولأنهم - على خلاف النساء والصبيان - لهم بنية صالحة للمحاربة وقد يتحولوا الى المقاتلة فى أى وقت . وقال ابن حزم : حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى ورد فيه النهى عن قتل العسيف رواه المرقع وهو مجهول . قال : والصحيح عن عمر بن الخطاب أنه كان ينهى عن قتل النساء والصبيان ويأمر بقتل كل من حرت عليه للمواسى وأنه لم ىستن الفلاحين ولا العسفاء من ذلك . قال : ولا يصح عن أحد من الصحابة خلاف ذلك .

وأخيرا فانه يمكن تلخيص ماسبق من أقوال الفقهاء بخصوص حكم غير للمقاتلة فى نقطتين :

(١) راجع : الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٠ ، ٢٨٤ ؛ القرطى : تفسير الجامع لاحكام القرآن (دار الشعب) ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٤ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٢ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ؛ الخطابى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ ، ٢٨٠ ؛ السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٤٣ ؛ ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٤٣ - ٥٤٤ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٧ - ٢٩٩ ؛ محمد النجفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٧ .

أ) أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان ما لم يقاتلوا ، فان قاتلوا جاز قتلهم وهو رأى جمهور الفقهاء
ب) أما فيما عدا ذلك كالشيوخ والرهبان والفلاحون والأجراء فالإتفاق على أنهم يقتلون
ان قاتلوا . أما ان اعتزلوا القتال فقد اختلفوا فيهم على قولين :
(الأول) أنهم يقتلون لكفرهم لاسبب اشتراكهم فى القتال وان الاستثناء الوحيد فى ذلك
للنساء والصبيان للأحاديث الموثوق بها فى ذلك .

(الثانى) أن كل من كان من أهل القتال يحل قتله سواء قاتل أو لم يقاتل . وكل من لم يكن
من أهل القتال لا يحل قتله الا اذا قاتل حقيقة أو معنى بالرأى والتحريض . وبعبارة أخرى فانه
لا يجوز قتل إلا أولئك الذين يقاتلون أو القادرين على القتال سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا . ولأن
الشيوخ والرهبان والفلاحين والعسقاء أو الاجراء لا يشتركون عادة فى القتال ، فانهم لا يقتلون .
فان أعانوا على القتال بمال أو رأى جاز قتلهم اذ أن الرأى فى الحرب قد يكون أبلغ من المشاركة
بالقتال والاحتياج اليه قد يكون أكثر من الاحتياج الى الشجاعة .

واختيار أحد القولين يتوقف على الاجابة عن هذا التساؤل : ما هو الباعث على القتال : الكفر
أم الاعتداء ؟ وقد بسطنا هذا الموضوع فى الفصل السابق . وقد صرح ابن رشد بأن السبب
للموجب بالجملة لاختلاف الفقهاء بخصوص حكم غير للمقاتلة هو اختلافهم فى العلة الموجبة
للقتل قال : " فمن زعم أن العلة الموجبة لذلك هى الكفر لم يستثن أحدا من المشركين . ومن
زعم أن العلة فى ذلك اطلاق القتال استثنى من لم يطق القتال ومن لم ينصب نفسه اليه " . وقال
فى موضع آخر : " السبب فى اختلافهم معارضة بعض الآثار بخصوصها لعموم الكتاب ولعموم
قوله عليه الصلاة والسلام " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله " . الحديث . وذلك
أن قوله " فاذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " يقتضى قتل كل مشرك -
راهبا كان أو غيره - وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله
الا الله " (١) .

وقب التطرق لموضوع السيرة فى المقاتلين نختم ماتقدم من حديث عن المستنيرين من القتل فى
الحرب التى يخوضها المسلمون على الدين بلطيفة ذكرها محمد بن الحسن الشيبانى - صاحب أبى
حنيفة - فى السير الكبير ، قال : واذا لقي المسلم أباه للمشرك فى القتال فانه يكره له أن يقتله (٢)

(١) ابن رشد : بلبية المجتهد ونهاية المقتصد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) راجع بيان ذلك وأصله لشرعى فى : لشرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٣٣ -

ثانياً - السيرة في قتال المخارين :

إذا كان كل ما تقدم يعبر عن قيمة العدل التي يأبى الاسلام إلا أن تحكم علاقة المسلمين بغيرهم حتى في وقت الحرب ، فإن ما تقدم لا يمثل سوى أحد وجهين للعدل في التعامل مع غير المسلمين في وقت الحرب . الوجه الآخر يرتبط بالمقاتلين من أهل الحرب . أى أولئك الذين يشارون القتال بالفعل أو يقدرّون عليه . فإذا كان من العدل عدم قتل من لامتثالية عليهم في اعتناق دين الكفار ولا رأى لهم في القتال وهم النساء والأطفال فمن العدل أيضاً عدم تعذيب من ظفر به من مقاتلة الكفار أو التمثيل به أو حرقه بالنار . فإذا كان لابد من القتل فليكن القتل باحسان : أى بأداة سريعة القتل وفي مقتل حتى لا يتعذب للمقتول قبل موته فيموت موتات لاموتة واحدة وحتى لا يكون في ذلك إهدار لأدميته وتجاهل لإنسانيته ، وهو ما يحرص الاسلام على تأكيده ليس فقط بحق البشر بل وأيضاً بحق كل ذى روح . ويكفى أن نذكر هنا حديث شلاد بن أوس رضى الله عنه الذى رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : " ان الله كتب الاحسان على كل شىء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة . وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته " . وكذا حديث ابن عباس رضى الله عنهما - الذى رواه الطبرانى - قال " مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل واضع رجله على صفحة شاه وهو يحد شفرته وهى تلحظ اليه يبصرها ، قال : أفلا قبل هذا ؟ أو : تريد أن تميتها موتات ؟ " . وفى رواية الحاكم " تريد أن تميتها موتات ؟ هلا أهددت شفرتك قبل أن تضيعها " ^(١) . ويغنيا هذان الحديثان عن حديث " إن أعف الناس قتلته أهل الإيمان " الذى أورده الألبانى فى سلسلة الأحاديث الضعيفة ^(٢) . وفيهما دليل على الطابع الحضارى والعالمى والانسانى للدعوة الاسلامية بصفة عامة وارتباط الحرب الاسلامية بصفة خاصة بأحكام مستمدة من الأصول ولاسيلا لتجاوزها وتلور حول تأكيد هذين العنصرين اللذين وردا فى وصية عمر بن الخطاب لجنده الذين وجههم الى أهل فارس : لا تمثيل عند القلعة ولا اسراف عند الظهور ^(٣) .

هذا النهى عن التمثيل والاسراف فى قتال الطرف الآخر بما يعنيه ذلك من رفض كل مظاهر التخريب والافساد هو قاعدة ثابتة نصت عليها المصادر الأصولية لكى تحكم كل حرب على

(١) ذكر الحليين وغيرهما للنزرى فى كتابه الترغيب والترهيب وعنون عليهما " الترهب من اللثة بالحيوان ومن قتله لغير الأكل وما جاء فى الامر بتحسين القطة والذبحة " راجع : الألبانى : صحيح الترغيب والترهيب للحافظ للنزرى ، مرجع سابق ، ١ / ٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٢) الألبانى : ضعيف الجامع الصغير وزيادته لفتح الكير للسيوطى ، مرجع سابق ، ١ / ٣٠٥ ، ٣١ / ٢ .

(٣) راجع : أحمد زكى صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٧ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة فى صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٤ .

الذين يخوضها المسلمون^(١) . وسوف نحاول في الصفحات التالية اكتشاف حقيقة التصور الأصولي المرتبط بهذه القاعدة .

النهى عن المظنة :

جاء في حديث سليمان بن بريدة - عن أبيه - أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوصي أمراء سراياه فيقول : " اغزوا ولا تغلروا ولا تغلوا ولا تمثلوا . . " الحديث . وقد تقدم ذكره في أكثر من موضع^(٢) . وقد ورد النهى عن التمثيل في أكثر من حديث ومن ذلك ما رواه مالك في الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أحد عماله أنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية يقول لهم : " اغزوا بأسم الله في سبيل الله تقاتلون من كفر بالله . لا تغلوا ولا تغلروا ولا تمثلوا " وما أخرجه ابن ماجه في صحيحه عن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : " . . ولا تمثلوا . . " وما رواه عبد الرزاق في المصنف عن ابن جريج قال : أخبرني حبيب الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث جيشا قال : " ولا تمثلوا " . وما رواه ابن اسحاق في السيرة وأبو داود في السنن عن سمرة بن جندب أنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحثا على الصلوة وينها عن المثلثة^(٣) . وقد ورد مثل ذلك في أكثر من حديث^(٤) . وقد أخرج الشيخان عن أبي هريرة وأحمد عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه " ^(٥) .

(١) يتضح من هذه اللقمة وقبل التطرق لتفاصيل هذه المسألة أن الاسلام يرفض كل سلاح يؤدي استخلامه إلى أحداث آلام مبرحة أو تشوهات دائمة أو وراثية وذلك كالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية واشباهها ، وأنه يأبى للمقاتل من الطرف الآخر ألا الموت " السريع " أو الاستحياء " بشروطه " وليس ثمة حالة ثلثة . ولكن هل يجوز اللجوء إلى هذه الأسلحة إذا كان للطرف الآخر يستعملها ؟ وهل هناك مانع شرعي لاستخدام الأسلحة النووية وتكيفية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في عصرنا هذا رغم ما يخلفه استخدام هذه الأسلحة من تمثيل وتشويه وتعذيب وفساد كبير ؟

(٢) راجع : النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٧ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٢-١٤٠-١٤١ ؛ الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠-٣٨١ .

(٣) الباجي : للتقى شرح للموطأ ، مرجع سابق ، ٣ / ١٧١ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ؛ عبد الرزاق : للمصنف . مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٠ ؛ سيرة ابن هشام . مرجع سابق ، ٣ / ٣٩ - ٤٠ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٤) راجع على سبيل المثال : الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩١ ، ٤٣٤ ، ٤٧٨ ؛ ابن قيم : زاد للعاد (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) ٣ / ١٠٠ ؛ الرزى : علل الحديث (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٨٥) ١ / ٤٨٧ .

(٥) الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٦ ؛ العجلوني : كشف الخفاء ومزيل الإلباس (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨) ١ / ٩٣ . وقيل العجلوني عن هذا الحديث أنه يرتبط بقتال التلاحم ولا يناسب الحرب الحديثة الشاملة .

ومن المؤلف أن يذكر بهذا الخصوص ما روى من أنه لما قتل حمزة رضي الله عنه في غزوة احد ومثل به - فبقر بطنه عن كبده وجدع أنفه واذناه - حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: لئن أظهرني الله على قريش لأمثلن بثلاثين رجلا منهم. ولما رأى المسلمون حزن الرسول صلى الله عليه وسلم وغيظه على من فعل بعمه ما فعل قالوا: والله لئن أظفرننا الله بهم يوما لنمثلن بهم مثلة لم يمثّلها أحد من العرب بأحد قط. فأنزل الله تعالى في ذلك ﴿وان علقبتهم فعاقبوا﴾ يمثل ما عوقبتهم به ولئن صبرتم لهو خير للصائرين ﴿الآيات الى آخر سورة النحل﴾. فعفا الرسول صلى الله عليه وسلم وصبر ونهى عن المثلة^(١).

وقد نهى عن المثلة أيضا أبو بكر الصديق كما جاء في كتابه الى المهاجر - عامله على كتلة بحضرموت - : "اياك والمثلة في الناس فانها مأثم ومنفرة"^(٢). وفي وصيته لأسامة بن زيد عندما سيره الى الشام (سنة ١١هـ) : "أوصيكم بعشر فاحفظوها عني : لا تخونوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا..."^(٣). وقد أنكر على المهاجر عامله على كتلة - أنه قطع يد امرأة ونزع ثنيثها لأنها تغتبت بشتم الرسول صلى الله عليه وسلم وكب اليه : "لولا ما قد سبقتني فيها لأمرتك بقتلها"^(٤). كما أنكر بشدة ما فعله عمرو بن العاص وشرحيل بن حسنة حين بعثا اليه برأس بنان بطريق الشام مع البريد وقال : لا يحمل الى رأس ، انما يكفي الكتاب والخير^(٥). وقد روى أنه

قلت : هو مناسب لما أيضا لأنه يقتضى النهى عن استخلام كل سلاح من شأنه أن يؤدي الى تشويه الوجه الذي هو مجمع بحاسن الانسان ما أمكن ذلك الا أن يكون ذلك قصاصا أو معاملة بالمثل كما سيأتي .

(١) سيرة ابن هشام : مرجع سابق ، ٣ / ٣٩ - ٤٠ ؛ تاريخ الطبري (بيروت : مؤسسة الاعلمي ، ١٩٨٣) ٢ / ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ ابن الاثير : الكامل في التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ٢ / ٥٤ . قال ابن كثير في التفسير : "هذا مرسل وفيه رجل مبهم لم يسم ، وقد روى من وجه آخر متصل ولكن اسناده فيه ضعف" . وقال الالباني " هذا الحديث ضعيف . يختلف رواياته" . راجع : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٩٢ ؛ الالباني : سلسلة الاحاديث الضعيفة وللوضوعة (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٩٨٨) ٢ / ٢٦ - ٢٨ .

(٢) محمد حميد الله الحيدر آبادي : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ ؛ الطبري : تاريخ الامم والملوك (بيروت : مؤسسة الاعلمي ، ١٩٨٣) ٢ / ٥٥٠ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٤٦٣ ؛ ابن الاثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٠ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ .

(٤) تاريخ الطبري : مرجع سابق ، ٢ / ٥٥٠ .

(٥) السيوطي : تاريخ الخلفاء (القاهرة : الفجالة الجديدة ، ١٩٦٩) ص ٩٩ ؛ ابن قلعة : للغني ، مرجع سابق ، ١٠ /

٤٦٠ ، ٥٦٥ .

فعل مثل ذلك مع عمرو بن العاص حينما بعث اليه برأس بطريق الشام^(١). وفي مصنف عبد الرزاق: "أتى أبو بكر برأس فقال: لا يؤتى بالجيف الى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم"^(٢)

أما عمر بن الخطاب فكان يوصي أمراء الجيوش عند عقد الألوية بعدم التمثيل وقد تقدم قوله في ذلك: "لا تمثلوا عند القدرة ولا تسرفوا عند الظهور"^(٣).

وهذه المسألة موضع اتفاق تام بين جمهور الصحابة والتابعين والعلماء والفقهاء لاختلاف بينهم في تحريم التعذيب والمثلة في معاملة الكفار. وكيف يمثل بالناس من نهوا عن التمثيل بالبهائم^(٤).

التخريب والحريق في بلاد العدو :

عن علي قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشا من المسلمين الى المشركين قال: "... ولا تغورن عينا ولا تعقرن شجرا الا شجرا يمنعكم قتالا أو يحجز بينكم وبين المشركين"^(٥) وعن حبيب الوليد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث جيشا قال: "... ولا تحرقوا كنيسة ولا تعقروا نخلا"^(٦). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال "بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث فقال : ان وجدتم فلانا وفلانا فحرقوهما بالنار"^(٧). فلما أردنا الخروج قال : كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا وأن النار لا يعذب بها الا الله ، فان وجدتموهما فاقتلوهما". قال الحافظ في الفتح والعيني في العمدة : قوله "وان النار لا يعذب بها الا الله" هو خير بمعنى النهي . ووقع في رواية ابن لهيعة : "وانه لا ينبغي..." وفي رواية ابن اسحاق : "ثم رأيت أنه لا ينبغي أن يعذب بالنار الا الله". وقال المهلب : "ليس نهيه عن التحريق

(١) محمد طاهر درويش : الخطبة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) عبد الرزاق بن همام : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٣) محمد طاهر درويش : الخطبة ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨٤ ؛ على الطنطاوي وناجي الطنطاوي : أخبار عمر (بيروت :

للكتب الاسلامي ، ١٩٨٣) ص ٢٤٠ ؛ المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٨٩ .

(٤) راجع : ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٢٩٥ - ٢٩٦ ؛ سيد قطب : في ظلال القرآن (بيروت : دار

المشرق ، ١٩٧٩) ١ / ١٨٨ ؛ عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٣ ؛ المنذرى : كثر أعمال ، مرجع سابق ، ٤

/ ٤٧٨ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ١٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٧٥ ، ٢ /

٨٩٦ ؛ محمد لنحفي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٧٧ .

(٥) المنذرى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٨ .

(٦) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٠ .

(٧) هما هبار بن الاسود ورجل آخر قيل هو نافع بن عبد قيس وقيل نافع بن عبد عمرو وقيل خالد بن عبد قيس . وكان الرجلان قد نكحوا بغير زيب ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم فأسقطت وألفت ماني بطنها - وكانت حفلا - ولذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم وكان ذلك قبل اسلام هبار بعد الفتح .

بالنار على معنى التحريم وإنما هو على سبيل التواضع لله تعالى . قال ابن حجر : ظاهر النهي في الحديث التحريم وهو نسخ لأمره المتقدم سواء كان بوحى إليه أو باجتهاد منه وهو محمول على من قصد إلى ذلك في شخص بعينه . . . قال : وفي الحديث كراهية قتل مثل البرغوث بالنار . وقد بوب البخاري على هذا الحديث : لا يعذب بعذاب الله . قال ابن حجر : هكنا بت الحكم في هذه المسألة لوضوح دليلها عنده . ومحلها إذا لم يتعين التحريق طريقاً إلى الغلبة على الكفار حال الحرب ^(١) . وقد روى مثل هذا الحديث أبو داود في سننه ولكن بصيغة الأفراد : "إذا وجدتم فلاناً فأحرقوه بالنار " . قال الخطابي في الشرح : هذا إنما يكره إذا كان الكافر أسيراً قد ظفر به ، وقد أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تضرم النار على الكفار في الحرب ^(٢) ورواه بصيغة الأفراد أيضاً عبد الرزاق في المصنف ^(٣) . وفي كل ما تقدم دليل على كراهية التعذيب بالنار وعلى أن أهل الحرب يقتلون ولا يحرقون . أما علة ذلك فهي أن القتل حرقاً فيه تعذيب والاسلام - كما تقدم - يأبى التعذيب ويحث على أسرع الموتات لأن القصد ازهاق الروح لا تعذيب الجسد ولذا قال "وان النار لا يعذب بها الا الله" أى يوم القيامة لأن المقصود حيثذ التعذيب لا القتل .

ومن ناحية أخرى فإن الثابت في الصحيحين وغيرهما عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وحرق ، وذلك حين أرادوا الغدر به - كما تقدم - فنادوا : أن يا محمد قد كنت تنهى عن الفساد في الأرض وتعييه على من يصنعه فما بال قطع النخل وتحريقها؟ فأنزل الله عز وجل في ذلك : "ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين" (الحشر/٥) ، أى أن ذلك كان باذنه ورضاه . قال أهل التفسير والحديث : فيه جواز قطع شجر الكفار وإحراقه . وقد استلوا من وقائع غزوة بني النضير على أن للمسلمين أن يكيّدوا عدوهم من المشركين بكل ما فيه تضعيف شوكتهم وتوهين كيدهم وتسهيل الوصول إلى الظفر بهم من قطع ثمارهم وتغوير مياههم والتضييق عليهم بالحصار ^(٤) .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري . مرجع سابق ، ١٢ / ١١٦ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢٠ ، ٢٦٣ - ٢٦٤ ، الفرجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ؛ ابن هشام : السيرة النبوية (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) ، ٢ / ٢١٧ - ٢١٨ .
(٢) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ . وقوله إن الإكراه مرتبط بحالة الأسر لا طيل عليه وقد أورد أبو داود الحديث في باب "كراهية تحريق العدو بالنار" .

(٣) راجع : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٤ - ٢١٥ ، ٢٢٠ .

(٤) راجع : العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٠ (باب حرق النور والنخل) ؛ الفرجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٣٤ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٥٠ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٤ ، ١٣٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٣ ؛ ابن حجر : فتح الباري . مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٣ ، ١٥ / ٢٠٥ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ /

كما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف بالمنجنيق وأمر بقطع أعنابهم وأمر بهدم - أو بحرق - قصر مالك بن عوف النصرى - أمير الجيش فى حصن الطائف^(١) . وفى حديث جرير الذى أخرجه البخارى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال له - أى جرير بن عبد الله البجلي : ألا تريخنى من ذى الخلصة - وكان يتأ فى خشم - فانطلق إليها فى خمسين ومائة فارس فكسرها وحرقتها . وقد بوب عليه البخارى "باب حرق الدور والنخيل" ورواه مع حديث حرق النبی صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير^(٢) . وروى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن سعد فى الطبقات أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما أمر الناس بالتهيب لغزو الروم قيل وفاته (سنة ١١هـ) دعا اسامة بن زيد وقال له : "أغر صباحا على أهل ابني وحرقت عليهم"^(٣) . وأخيرا فقد سمل النبی صلى الله عليه وسلم أعین العرنيين^(٤) بالحديد المحمى وقطع أيديهم وأرجلهم

- ٤ = / ٢٢٣ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٣ ، ١٥ / ٢٠٥ ؛ تاريخ الطبرى . مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٤ ؛ تاريخ ابن خلدون (بيروت : مؤسسة جمال ، د.ت) ٢ / ٢٨ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٨ - ١٩٩ (باب عقر الشجر بأرض العدو) ؛ البوطى : فقه السيرة (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
- (١) راجع : ابن خلدون : التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٧ - ٤٨ ؛ ابن تليار : الكامل فى التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ؛ السرخسى : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٤ - ٥٥ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٩٣ - ٩٤ . (والمجنيق آلة ترمى بها قذائف النار والحجارة وغيرها) .
- (٢) راجع : ابن حجر : كتاب الجهاد . مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ؛ العيني : عمدة القارى . مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٨ ؛ ليايوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .
- (٣) راجع : ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢٨٧ ؛ الخطابى : معالم السنن . مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٨ . ٢٨٢ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٦ ؛ السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٥٤ ، ٤ / ١٤٦٨ ؛ الشوكتى : نيل الأوطار . مرجع سابق ، ٧ . ٢٥٠ . وفى اسناد الحديث صالح بن بى الأخضر . قال البخارى : هو لين . وقد ورد الالبانى اخذ فى كذبه : ضعيف سنن ابن ماجه وقال : ضعيف . انظر ص ٢٢٩ (بيروت : المكتب الاسلامى / ١٩٨٨) . وأبنى اسم موضع ناحية البلقاء - الأردن .
- (٤) هم ثمانية من قبيلة عرينة - أو عكن - من اليمن أظهروا الاسلام وجاءوا الى النبی صلى الله عليه وسلم وهم مرضى فألحقهم النبی صلى الله عليه وسلم بأحد الرعاة يسقيهم من إبلان الأبل فلما صحوا وسمنوا قتلوا الراعى واستقوا الأبل وكفروا بعد اسلامهم . وقيل انهم ذبحوا الراعى وجعلوا الشوك فى عينيه وقد بعث النبی صلى الله عليه وسلم فى آثارهم خيلا من المسلمين أتوا بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم بالمسامير ثم تركهم بلاء ماء حتى ماتوا عطشا . راجع قصة العرنيين فى : ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢١ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ - ٢٣١ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر (بيروت : دار الجيل ، ١٩٧٤) ٢ / ٨٨ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٠ ؛ البطلوسى : كتاب التيه على الاسباب التى أوجبت الاختلاف بين المسلمين (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨) ص ١٩٥ ؛ الصابونى : روائع أيمان (دمشق : مكتبة الغزالي

وتركهم بالحرة^(١) يستسقون فما يسقون حتى ماتوا . ففى كل ذلك دليل على جواز التحريق وقطع الأشجار وهدم البيوت والتعذيب بالعطش وفقاً لأعين بالنار . وقال البعض إنه لاحجة فى قصة العرنيين على جواز التحريق بالنار لأنها كانت قصاصاً أو منسوخة وهو قول ابن المنير وغيره . فقد حكى أهل التاريخ والسير أن العرنيين قطعوا يدي الراعى ورجليه وعرزوا الشوك فى عينيه ولذا قال الكرماني أنه صلى الله عليه وسلم فعل بهم مثل ما فعلوا بالراعى من سمل العين ونحوه وقد ثبت ذلك فيما رواه مسلم عن أنس قال : إنما سمل النبي صلى الله عليه وسلم أعين العرنيين لأنهم سملوا أعين الرعاء . ولعل هذا يفسر لماذا بوب البخارى على حديث قصة العرنيين باب "إذا حرق للمشرك للمسلم هل يحرق ؟" . وكذا فإن تركه صلى الله عليه وسلم لهم بالحرة يستسقون فلا يسقون حتى ماتوا عطشاً فلأنهم عطشوا أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة ويشهد لذلك ما روى فى حديث مرفوع أنه صلى الله عليه وسلم لما بقى وأهله تلك الليلة بلا لبن قال : "اللهم عطش من عطش أهل بيت نبيك" . وقع هذا فى شرح ابن بطال وقد خرجه النسوى . ويفيد ذلك أن ما حدث كان قصاصاً . ومن جهة أخرى فقد روى أن هذه القصة قد وقعت قبل نزول حد الحراة بقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ﴾ الآية (المائدة/ ٣٣) .

فلما نزلت هذه الآية لم يسمل النبي صلى الله عليه وسلم عينا . أى أن هذا كان قبل نزول هذه الآية فلما نزلت نسخت ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم فى العرنيين . قاله قتادة وحكاها الطبرى عن بعض أهل العلم . وحكى أبو داود عن محمد بن سيرين قال : كان هذا قبل أن تنزل الحدود . وكذا قال الليث بن سعد : ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بوفد عرينة نسخ . وقيل أن هذه الآية نزلت معاقبة للنبي صلى الله عليه وسلم فى شأن عرنيين فلما وعظ ونهى عن المثلة لم يعد . قاله الليث وأبو الزناد^(٢) .

وبغض النظر عن قصة العرنيين ، وسواء وقعت على مقتضى قوله تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" أو نسخت بقوله تعالى : "إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . الآية" ، أو وقعت ابتلاء بما يجوز قتل الكفار وتعذيبهم بالنار ، فإن ما تقدم من أحاديث

= (١٩٧٧) ١ / ٥٤٨ ؛ تفسير القرطبي (لقاهرة : دار الكتب ، د.ت) ٦ / ١٤٨ ؛ الطبراني : معجم الكبير (ط ٢ ،

١٩٨٥) ٧ / ٦ - ٧

(١) سمل أعينهم أى قتلها . والحرة : أرض خارج المدينة ذات حجارة سود .

(٢) راجع : ابن حجر : فتح البارى مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ، ١٢١ ؛ سيرة ابن هشام . مرجع سابق ، ٣ / ٤٠ ؛

لعينى : عملة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٧ ؛ الفتوحى : عون البارى ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٩٧ ؛ تفسير القرطبي

(ط ٠ دار الكتب) مرجع سابق ، ٦ / ١٤٨ - ١٥٠ ؛ تفسير ابن العربي : أحكام القرآن (بيروت : دار الفكر ، د.ت)

٢ / ٥٩٤ - ٥٩٥ .

وسوابق يفيد بعضها الجواز ويفيد بعضها الآخر الكراهة، أدى الى اختلاف السلف في هذه المسألة . ويدل هذا الاختلاف في ادراك الصحابة لحكم هذه المسألة في ثلاثة أحاديث :

الأول - رواه عبد الرزاق في المصنف عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال "حرق خالد بن الوليد ناسا من أهل الردة فقال عمر لأبي بكر : أتدع هذا الذي يعذب بعذاب الله ؟ فقال أبو بكر : لأشيم - أي لأأعمد - سيفا سله الله على المشركين" ^(١) . ويفهم من ذلك أن أبا بكر وخالد كانا يريان جواز تحريق المرتدين بينما كان عمر يستنكر ذلك ويذكر أبا بكر بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "إن النار لا يعذب بها إلا الله" .

الثاني - رواه أيضا عبد الرزاق وأخرجه البخاري عن عكرمة : أن عليا رضي الله عنه حرق قوما فبلغ ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تعذبوا بعذاب الله ، ولقتلتهم كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه فاقتلوه" ^(٢) . ويفهم من هذا أن تجويز الصحابي معارض بمنع صحابي آخر . فقد أجاز التحريق علي بن أبي طالب وكرهه ابن عباس للأحاديث التي تنهى عن ذلك . وقد مال البخاري الى رأي ابن عباس وهو ما يفهم من الترجمة ، فقد روى البخاري هذا الحديث في باب "لا يعذب بعذاب الله" أي أنه يوب على كلام ابن عباس لا على فعل علي - رضي الله عنهما .

والثالث - أخرجه أبو داود عن ابن يعلى قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأتى بأربعة أعلاج من العدو ، فأمر بهم فقتلوا صبرا بالنبل . فبلغ ذلك أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر . فوالذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ماصيرتها " فبلغ ذلك عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فأعتق أربع رقاب" ^(٣) . وفيه تجويز عبد الرحمن للتعذيب وتحريم أبي أيوب له استنادا الى نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قتل الصبر .

(١) عبد الرزاق : للمصنف : مرجع سابق ، ٥ / ٢١٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ٥ / ٢١٣ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسياسة . مرجع سابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(٣) راجع : سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٨ ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٣٤ / ٣٠٦٥ (والعلاج : الرجل من الكفار . وقتل الصبر : أي بصفحة السيف لا بشفرته وفيه نوع من التعذيب بالموت البطيء . واعتق عبد الرحمن أربع رقاب وهي كفارة لقتل الخطأ . وقيل إن قتل الصبر أي القتل في الوثاق أي بعد ربط اليدين أو الرجلين) .

وهكذا اختلف السلف في مسألة التحريق والتعذيب بالنار أو غيرها . فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في كل مقاتلة أو كان قصاصا ، وأجازه علي وخالد بن الوليد ^(١) وأبو بكر الصديق واسامة بن زيد وغيرهم .

فالثابت أن أبا بكر قد حرق البغاة بالنار بحضرة الصحابة ، وأنه كان يوصي كل أمير من الأمراء الذين بعثهم لقتال أهل الردة " أن يحرقهم بالنار ويقتلهم كل قتلة " ^(٢) وقد تقدم منذ قليل أن عليا حرق قوما . وحرق خالد بن الوليد ناسا من أهل الردة ^(٣) . وحرق اسامة بن زيد في طوائف أهل أبني بالنار وحرق منازلهم ونخلهم حتى صارت " أعاصير من الدخاخين " ^(٤) . كل هذا على خلاف عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرهم ممن كرهوا تحريق أهل الحرب أو رميهم بالنار ^(٥) .

آراء الفقهاء :

بناء على ماتقدم من اختلاف بين الصحابة وعلماء السلف فقد اختلفت آراء الفقهاء في مسألة حكم التحريق والاتلاف في بلاد العدو :

أ) فقال مالك : ما أرى بأسا باحراق النخيل واخلاب العامر في أرض العدو وقد قال الله تعالى ﴿ ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وليخزي الفاسقين ﴾ (الحشر/٥) . ولا بأس أن تعرقب الدواب التي يتقوون بها على قتال المسلمين في أرض العدو . فأما المواشي التي تؤكل فلا أرى أن تعرقب ولا تمس . وسئل مالك عن تحريق بيوت الروم وأشجارهم ؟ فقال : " لا أرى بذلك بأسا ، قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم النخيل " . وفي المدونة الكبرى روى عن مالك أنه قال أيضا : يعرقب البقر والغنم ويحرق المتاع والسلاح . وقد فسر الإمام الباجي هذا الاختلاف بالقول إن النهي عن قطع الشجر وتخريب العامر وعقر الشاة والبعير في وصية أبي بكر الصديق ليزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام ^(٦) محمول على

(١) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ : ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛

القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ ؛ المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ .

(٢) راجع : تاريخ الطبري (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٨٠ - ٤٨٢ ؛ الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٥٩ ؛

محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧

(٣) راجع : الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦٦ .

(٤) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٧ .

(٥) المعنى : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ .

(٦) جاء في وصية أبي بكر التي أشرنا إليها في أكثر من موضع : " .. ولا تقطعن شجرا مشرا ولا نخلا ولا تحرقها ولا تخربن عامرا ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لما كلة " . وجاء مثل ذلك في وصية لاسعة بن زيد . راجع : الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٧٢ ، ٥ / ٦٦٠ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ١٩٩ ؛ السيوطي : تلخيص -

ما يرجى أن يظهر عليه المسلمون أو يخرجوا به من أرض العدو . أما ما كان بحيث لا يرجى مقام للمسلمين به - لبعده وتوغله في بلاد الكفر - فانه يخرب عامره ويقطع شجره للشر وكذا يقتل أو يعقر من الأبل والغنم ما يعجز المسلمون عن اخراجه لأن في ذلك اضعافا لهم وتوهينا واتلافا لما يتقوون به على المسلمين . قال ابن حبيب : "قال مالك واصحابه : انما نهى الصديق عن اخراب بلاد الشام لأنه علم مصيرها للمسلمين وأما ما لا يرجى ظهورهم عليه فخراب ذلك مما ينبغي" قال ابن حبيب : "وهو الصحيح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير" . وقد خالف ابن وهب وحمل قول أبي بكر على عمومته فقال : "لا يجوز قتل شيء من الحيوان الا لما كله" وقال : "لا يجوز عقر الخيل والدواب والبغال والحمير اذا عجز عن اخراجها والانتفاع بها ولكن تخلى" . وقد وقع مثل هذا الاختلاف في منهب مالك في مسألة تحريق للمشركين بالنار بسبب الكفر أو في حال القتال أو على سبيل القصاص ^(١) .

(ب) وقال الأوزاعي : "لابأس أن يدخن عليهم في المظمورة اذا لم يكن فيها الا المقاتلة ويحرقوا ويقتلوا كل قتال ، ولو لقيناهم في البحر رميناهم بالنفط والقطران" . قال : "ويجوز تحريق الحصون والراكب على أهلها" ^(٢) . أما تحريق الشجر وتخريب العامر فقد كرهه الأوزاعي واحتج بنهي أبي بكر عن ذلك فقال : "نهى أبو بكر الصديق أن تقطع شجرة تثمر أو يخرب عامر ، وعمل بذلك أئمة المسلمين بعده وكانت عليه علماؤهم ، ولا أعلم مكان أحد يشك في أبي بكر واصحابه وأنهم كانوا أعلم بتأويل هذه الآية من أبي حنيفة" ^(٣) . وعن أبي اسحاق قال : سألت الأوزاعي فقال : أكره تخريب القرى والكنائس والشجر . قلت : أيكسر أرحامهم ويغور غيرهم لئلا يطحنوا فيها؟ فقال : لا . قلت : أتهدم قنائهم ليقطع عنهم الماء؟ قال : لا ، إلا أن يكونوا يريدون احصارهم . قلت : أفيزبحون البقر والغنم في مائهم ليفسدوا عليهم ماءهم؟ قال : ان كانوا يريدون أكل ما ذبحوا فلا بأس والا فاني لأعلم هذا الا فسادا ، لا يعجبني

= الخلفاء . مرجع سابق ، ص ٩٧ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٤٦٣ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ،

٢ / ٢٠٠ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(١) راجع : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ ؛ مالك : المئونة الكبرى (دار صادر ، مطبعة

السعادة ، ١٣٢٣هـ) ، ٢ / ٣ / ٤٠ ؛ الباجي : للتقى شرح اللوطا ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ - ١٧٠ ، ١٧٢ ؛ ابن رشد :

بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛ العيني : عمدة

القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢١ ، ٢٦٤ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٢) العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛ ابن

حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ .

(٣) يعني قوله تعالى "ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة .." الآية . وقول أبي حنيفة أن قول أبي بكر مترل على حال

توقع افتتاح بلاد العدو والظفر بها لأنها تصير بذلك قيتا للمسلمين - كما سيأتي بعد قليل .

أن يكيلوا عليهم بما قد نهوا عنه . قلت : نجد الأعسل فنحمل منه لحاجتنا ونهريق بقيته ؟ قال : لا . هذا فساد . قلت : نجد الأوعية فيها اللقيق والطعام ولا نريد حمله ونريد حمل الأوعية الى المقسم ؟ قال : انثر اللقيق والطعام في ناحية وخذ الأوعية ان شئت ولا تفسد . وسئل الأوزاعي : اذا أصاب المسلمون غنما أو دواب فلم يستطيعوا أن يخرجوها الى دار الاسلام ؟ فقال : نهى أبو بكر الصديق أن تعقر بهيمة الا لما أكلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجماعتهم حتى أن كانت علماءهم ليكرهون ذبح الرجل الشاة أو البقرة لاهابها أو لياكل طائفة منها ويترك سائرها ^(١) .

(ج) وأجاز الثوري رمي الحصون بالنار وتحريق المراكب على أهلها ^(٢) . وسئل عن اخراب العمران وقطع الشجر في بلاد العدو ؟ فقال : لولا ما جاء فيه من الأثر ما رأينا به بأسا ^(٣) .

(د) وقال أبو حنيفة وأصحابه : لا بأس بتحريق حصون وسفن للمشركين وتغريقها ماداموا ممتنعين فيها . ولا بأس أن يقطعوا عنهم الماء وأن يجعلوا في مائهم الدم والسم حتى يفسدوه عليهم . ولا بأس بأن يجعل السم في السلاح وكذلك الأسمعة يجعل على رؤوسها النيران ليطعن به المشركين حتى يحترقوا فان كل هذا من مكايلة الحرب فلا بأس به ^(٤) . وقالوا : يجوز قطع النخيل وتخريب البيوت في دار الحرب ولو أصابوا دواب فعجزوا عن اخراجها جاز لهم أن يذبحوها ثم يحرقوها بالنار فان عجزوا عن ذبح بعضها - كالثور - فلا بأس أن يعقروه بالرمي . أما قول أبي بكر "لا تخرب عمراننا ولا تحرق نخلا ولا تقطع شجرا مثمرا" فلأنه علم باخبار النبي عليه السلام أن الشام تفتح وتصير للمسلمين فنهاهم عن التخريب وقطع الاشجار . وقد استدلوا على كل ذلك بقوله تعالى : "ما قطعتم من لينة . . . الآية" ، وبالأحاديث التي تفيد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بالتحريق وبما روى من أن جعفرا الطيار رضي الله عنه لما أيس من نفسه يوم مؤتة ترجل وعقر جواده وجعل يقاتل حتى قتل . وقالوا في تبرير ذلك أيضا : لأننا أمرنا

(١) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٨ ؛ الشافعي : الأم (بيروت ، دار للعرفة ، ١٩٧٣) / ٧ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ ؛ السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٤٣ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٤ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٢٥ ؛ الخطابي : معالم السنن ، ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

(٤) السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٦٧ ، ١٤٧٥ ، ١٥٥٤ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .

بقهر أهل الحرب وكسر شوكتهم . وجميع ما ذكرنا من تدبير الحروب مما يحصل به كسر شوكتهم ، فكان راجعا الى الامثال لالى خلاف للأمور . ثم في هذا كله نيل من العدو وهو سبب اكتساب الثواب . قال الله تعالى ﴿ولا يقاتلون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح﴾ (التوبة/ ١٢٠) . ولما جاز قتل النفوس وهو أعظم حرمة من هذه الاشياء لكسر شوكتهم فما دونه من تخريب البنيان وقطع الأشجار لأن يجوز أولى ^(١) .

هـ) وقال الشافعي : "أما كل مال الروح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويخربوه بكل وجه لأنه لا يكون معذبا إنما للعذب ما يالم بالعذاب من ذى الأرواح . وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقتها وقطع من أغصان الطائف وهي آخر غزوة غزاها لقي فيها حربا . ولعل أمر أبي بكر بأن يكفوا عن أن يقطعوا شجرا مثمرا إنما هو لأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح على المسلمين ، فلما كان مباحا له أن يقطع ويترك اختار الترك نظرا للمسلمين . وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير فلما أسرع في النخل قيل له : قد وعدكها الله ، فلو استبقيتها لنفسك ، فكف القطع استبقاء لا أن القطع محرم . فان قال قائل : قد ترك في بني النضير قيل : ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وآخر غزاة لقي فيها قتالا " قال : "فأقطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك ان الله تعالى يقول "يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين" فوصف وقوع التخريب كالرضا به . ويقول : ما قطعتم من لينة " الآية ، رضا بما صنع الرسول صلى الله عليه وسلم من قطع نخل بني النضير وإباحة للترك . وقد قطع الرسول صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وترك ، وقطع نخل غيرهم وترك ، ومن غزا من لم يقطع نخله" ^(٢) . وبناء عليه قال أصحاب الشافعي : اذا احتاج المسلمون الى التحريق باضرار النار ورمى النفط اليهم أو التفريق بارسال الماء أو الاتلاف بتخريب البيوت وقطع الشجر وغير ذلك من أجل أن يظفروا بهم جاز ذلك . وان لم يحتاجوا الى ذلك نظروا : فان غلب على ظنهم حصول مال الكفار للمسلمين كره الاتلاف ولا يحرم . وان لم يغلب على ظنهم حصول ذلك جاز اتلافه مغايضة لهم وتشديدا عليهم . ويجوز قتل ما يقاتلون عليه من الدواب لأن بقتل الفرس يتوصل الى قتل الفارس ^(٣) ولما روى أن حنظلة بن الراهب عقر

(١) السرخسي : شرح لسير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٤٣ - ٤٤ ، ٥٢ - ٥٥ ، ٤ / ١٤٦٧ - ١٤٦٩ ، ١٤٧٨ - ١٤٨٠ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ؛ الطبري ، كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٢) راجع : الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤١ ، ٢٢٨ ، ٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٢٨٧ ، ٧ / ٣٥٥ - ٣٥٦ ؛ الشافعي : أحكام القرآن (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠) ٢ / ٤٤ - ٤٥ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤ .

(٣) لاختلاف في جواز تدمير وتخريب ما يركبه المحارب في الحرب للعاصرة كالدبابة والطائرة وغيرهما وانما أثر الخلاف بين الفقهاء في جواز قتل الحيوان الذي قد يركبه المحارب لأن الحيوان قد يعذب بالقتل بعكس مال الروح فيه .

بأبي سفيان فرسه فسقط عنه فجلس على صدره حتى جاء ابن شعوب واستنقذ أبا سفيان وقتل حنظلة ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم فعل حنظلة^(١) . وقال النووي : نقل رؤوس الكفار الى بلاد الاسلام فيه وجهان ، أحدهما لا يكره للارعاب ، والثاني وهو الصحيح : يكره . وقال صاحب "الحاوي" : لا يكره ان كان فيه نكايه بل يستحب^(٢) .

(و) وقال أبو ثور : "لا يقتل مواشيهم ولا يحرق نخلمهم ولا زرعهم ولا يعقر دوابهم ولا يفسد من أموالهم شيء إلا أن يكون في ذلك اذا فعله ادعى خروجهم . ولا يقتل شيئاً من الحيوان ، ويأخذ من ذلك ما أطاق ، وما لم يطق تركه ، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يقتل شيء من الدواب صيراً"^(٣) .

(ز) وقال الامام أحمد : يكره نقل رؤوس للشركين والمثلة بقتلاهم . ولا يجوز أن يحرق بالنار منهم حياً ولا ميتاً لقوله صلى الله عليه وسلم "لا تعذبوا عباد الله بعذاب الله" . فاذا حارب العدو لم يحرقوا بالنار ولم يفرقوا في الماء اذا قدر عليهم بغير ذلك . فان تعذر قتلهم بدون ذلك جاز تغريقهم ورميهم بالنار . وان فعلوا بنا مثل ذلك فعلنا بهم . ولا يعجبنى أن يلقى في نهرهم سم لعله يشرب منه مسلم . ولا يفرقوا النحل . ولا يعقروا شاة ولا دابة الا لأكل لا بد لهم منه . ولا يقطع شجرهم ولا يحرق زرعهم الا أن يكونوا يفعلون ذلك في بلادنا فيفعل ذلك بهم ليتهاوا" . وقال أبو يعلى : "يجوز عقر خيلهم من تحتهم اذا قاتلوا عليها وقد عقر حنظلة فرس أبي سفيان يوم أحد . ويجوز أن يغور عليهم الماء ويقطعها عنهم . ويجوز أن يهدم عليهم منازلهم ويضع عليهم الليات والتحريق وان رأى في قطع نخلمهم وشجرهم صلاحاً يضعفهم به ليظفر بهم أو يدخلوا في السلم فعل وان لم ير ذلك صلاحاً لم يفعله" . وقال صاحب اللغنى : "ظاهر كلام أحمد جواز التحريق والتغريق مع الحاجة وعدمها . ويقوى عندي أن ماعجز المسلمون عن سياقه وأخذته ان كان مما يستعين به الكفار في القتال كالخيل جاز عقره واتلافه وان كان مما يصلح للأكل فللمسلمين ذبحه والأكل منه مع الحاجة وعدمها . وماعدا هذين القسمين لا يجوز اتلافه لانه مجرد افساد واتلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذبح الحيوان لغير مأكلة . أما الشجر والزرع فينقسم الى ثلاثة أقسام : أحدها - ماتدعو الحاجة الى اتلافه - كالذي يقرب من حصونهم ويمنع من قتلهم أو يحتاج الى قطعه لتوسعة طريق أو يكونون يفعلون ذلك بنا - فهذا يجوز بغير خلاف نعلمه .

(١) راجع : النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين (بيروت ودمشق : المكتب الاسلامي ، ١٩٨٥) ١٠ / ٢٤٤ ، ٢٥٨ ؛ الشيرازي : للذهب في فقه الامام الشافعي وبهامشه انظم للسعدي ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ؛ اللوردي : الاحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ؛ ابن رشد : بناية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) النووي : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، (ط ١٩٨٥) ١٠ / ٢٥٠ .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

الثاني - ما يضرر للمسلمون بقطعه لكونهم يتفنون ببقائه - لعلو قوتهم أو يستظلون به أو يأكلون من ثمره أو تكون العادة لم تجر بذلك يتناوين علونا فإذا فعلناه بهم فعلوه بنا . فهذا يحرم لما فيه من الأضرار بالمسلمين .

الثالث - ماعدا هذين القسمين مما لا ضرر فيه بالمسلمين ولا نفع سوى غيظ الكفار والاضرار بهم ففيه روايتان : احدهما لا يجوز والثانية يجوز^(١) .

(ح) وقال ابن حزم : "جائز تحريق اشجار المشركين وأطعمتهم وزرعهم ودورهم وهلمها لقوله تعالى "ما قطعتم من لينة . . الآية وقوله تعالى : "ولا يبطئون موطنًا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح" . وقد أحرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وقد علم أنها تصير للمسلمين في يومه أو غده" أما ماورد عن ابي بكر فقال ابن حزم : "لا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ينهى أبو بكر عن ذلك اختيارا لأن ترك ذلك أيضا مباح كما في الآية المذكورة . ولم يقطع الرسول صلى الله عليه وسلم أيضا نخل خيبر ، فكل ذلك حسن " قال : ولا يحل عقر شيء من حيوانهم البتة - لا ابل ولا بقرة ولا غنم ولا خيل ولا دجاج ولا حمام ولا لوز ولا غير ذلك الا للأكل فقط ، حاشا الخنازير جملة فتعقر وحاشا الخيل في حال المقاتلة فقط ، وسواء أخذها المسلمون أو لم يأخذوها ، أدركها العدو ولم يقدر المسلمون على منعها أو لم يدركوها ، ويحلى كل ذلك ولا بد ان لم يقدر على منعه ولا على سوقه . . وكذلك من وقعت دابته في دار الحرب فلا يحل له عقرها لكن يدعها كما هي . ولا يعقر شيء من نخلهم ولا يغرق ولا تحرق خلاياه^(٢) .

(ط) وعند الشيعة يجوز محاربة العدو بهدم الحصون والبيوت وقطع الأشجار والقذف بالنار وإرسال الماء لينصرفوا به أو منعه عليهم ليموتوا عطشا وكل ما يرجى به الفتح . ويحرم القاء السم ، وقيل يكره . ويكره رمي النار وقطع الأشجار الا مع الضرورة . ويكره أن يعرق المسلم دابته ان وقفت به الا لضرورة والذبح أفضل . أما دابة الكافر فلا كراهة في تعريقها حال الحرب اضعافا لهم ومقدمة لقتل راعيها ، ولو تمكن أيضا من ذبحها كان أولى^(٣) .

وخلص مما تقدم من أقوال الفقهاء في مسألة التحريق والتخريب في دار الحرب الى ما قاله ابن حجر في الفتح والنووي في شرح مسلم وغيرهما قالوا : ذهب الجمهور الى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو . وهو من ذهب نافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبي حنيفة

(١) راجع : ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير لابن قدامة للقدس ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦ - ٥٤ ، ٤٥٩ ، ٥٠٢ .

- ٥١٠ ، ٥٦٥ ؛ شمس الدين المقدسي : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢١٨ ؛ أبا يعلى : الاحكام

السلطانية (بيروت : دار الكتب العلمية ، د.ت) ص ٤٣ ، ٤٩ - ٥٠ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٦٤

(٢) ابن حزم : المحلى (القاهرة : مكتبة دار التراث ، د.ت) ٧ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) محمد النجفي : جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٦٥ - ٨٢ ، ٨٥ .

والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور . وكرهه الأوزاعي وأبو ثور والليث بن سعد ، واحتجوا بوصية أبي بكر لجيوشه أن لا يفعلوا شيئا من ذلك . وأجاب الطبري بأن النهي محمول على القصد لذلك بخلاف ماذا أصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب للنجنيق على الطائف ، وهو نحو ما أجاب به في النهي عن قتل النساء والصبيان . وبهذا قال أكثر أهل العلم . ونحو ذلك القتل بالغريق^(١) . ولكن هل يجوز ذلك إذا كان في دار الحرب أسارى من المسلمين أو كان فيها من نساء وأطفال للمسلمين ؟ اختلفوا في ذلك - وهذه المسألة تفرض نفسها في الحروب الحديثة بالنظر الى اندماج المسلمين مع غيرهم في ظل الدول القومية المعاصرة من جهة واستخدام أسلحة الدمار الشامل التي تفتك بالجميع ويصعب معها التحرز من قتل المسلمين من جهة أخرى :

أ) فقال مالك : لا يرمى الحصن ولا تحرق سفينة الكفار إذا كان فيها أسارى للمسلمين . قال : يقول الله لأهل مكة : "لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا اليما" أي إنما صرف النبي صلى الله عليه وسلم عن أهل مكة لما كان فيهم من المسلمين ولو تزيل الكفار عن المسلمين لعذب الكفار^(٢) .

ب) وقال الأوزاعي : إذا ترس الكفار بأطفال المسلمين كفوا عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه . واستدل بقوله تعالى في المشركين بمكة : ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَّوُّوهُمْ فَتَصِيكُم مِّنْهُمْ مَّعْرَةٌ بَغِيرَ عِلْمٍ لِّدُخْلِ اللَّهِ فِي رَحْمَتِهِ مِنْ يَشَاءُ . وَلَوْ تَزِيلُوا لَعَذَبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الفتح/٢٥) . قال : فكيف يرمى المسلمون من لا يرونه من المشركين وهم يعلمون إذا رموهم أنهم يصيرون بها أطفال المسلمين . وسئل عن القوم من المسلمين يلقون السفينة من سفن العدو وفيها سبي من المسلمين أتكره لهم أن يحرقوها ؟ قال : يكف عن تحريقها بالنار ما كان فيها من أسارى للمسلمين^(٣) .

(١) راجع : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٢٣ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ ؛ القنوجي : عون الباري ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٣٤ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٧٠ ؛ النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٥٠ ؛ البوطي : فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٠٥ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ٢٨١-٢٨٣ ، ٣٥٦ ؛ البهوتي : شرح منتهى الاراءات (القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت) ٢ / ٩٦ ؛ ابن النجار : منتهى الاراءات (القاهرة : مكتبة دار العروبة ، د.ت) ١ / ٣٠٥ .

(٢) مالك : للنوثة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٢٤ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٣) مالك : للنوثة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٢٥ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٤٩ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤ - ٥ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ ؛ ابن رشد : بلية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٩ .

(ج) وقال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد : لا بأس بتحريق حصونهم وسفنتهم وتغريقها ماداموا ممتنعين فيها ، سواء كان فيها قوم من المسلمين أسراء أو مستأمنين أو لم يكونوا . وكذلك اذا ترسوا بأطفال المسلمين فلا بأس أن يرميهم المسلمون يتمكنون من الظفر بهم بوجه آخر فاذا لم يتوصل الى الظهور عليهم الا بذلك ينبغي لهم أن يقصلوا بفعلهم للمشركين من المقاتلين دون غيرهم من النساء والأطفال وكان عليهم أن يتحرزوا عن اصابة المسلمين . فان اصابوا رغم ذلك أحدا من المسلمين في حصون أو سفن الكفار فليس عليهم في ذلك دية ولا كفارة . وقالوا في تبرير ذلك . لو وجب الكف عنهم بسبب المسلمين الذين فيهم لم يتوصل الى الظهور عليهم وماوسع المسلمون أن يغيروا على أهل الحرب لأنه لا يخلو أن يكون فيهم بعض المسلمين والولدان والنساء ولأنه لو علم أهل دار الحرب أن المسلمين يكفون عنهم ان كان فيهم من المسلمين لجعل كل أهل حصن منهم أو أهل سفينة معهم أسيرا من أسرى المسلمين حتى يتعذر على المسلمين أن يقاتلوهم وهذا لا يجوز^(١) .

(د) أما اللؤلؤي^(٢) فقال : " لا ينبغي للمسلمين اذا علموا أن في المدينة أو في الحصن مسلمين أن يحرقوا عليهم مدينتهم ولا يغرقوها ولا ينصبوا عليها المنجانيق . قال : وعلى من أصاب أسيرا أو تاجرا مسلما في المدينة بسبب ذلك الكفارة والدية^(٣) .

(هـ) وقال الثوري : لا بأس برمي حصون المشركين وان كان فيها اسارى من المسلمين وأطفالهم أو أطفال المشركين ونسائهم . قال : فان أصابوا واحدا من المسلمين ففيه الكفارة ولادية^(٤) .

(و) وقال الشافعي : اذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال واسراء مسلمون فلا بأس أن ينصب المنجنيق - أو النفط والنار والماء - على الحصن دون البيوت التي فيها المساكن . ولا أحب أن ترمى التي فيها المساكن الا أن يلتحم المسلمون قريبا من الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها . فاذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رميت البيوت والحصن . قال : واذا ترسوا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون ملتحمون فلا بأس أن يعمدوا للمقاتلة دون المسلمين والصبيان وان كانوا غير ملتحمين أحييت لهم الكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوهم غير

(١) راجع : السرخسي : شرح السيرة الكبرى ، مرجع سابق ، ٤ / ١٤٤٦ - ١٤٤٧ ، ١٤٧٢ - ١٤٧٤ ، ١٥٥٤ ؛

كمال الدين بن المصمم : فتح القنبر (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠) ٥ / ٤٤٧ ؛ الليثاني ، عبد الغني الغنيمي :

اللباب في شرح الكتاب (بيروت : دار الحديث ، ١٩٧٩) ٤ / ١١٧ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٦ - ٧ ؛

الشافعي : الأمل ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٤٩ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

(٢) هو الحسن بن زياد اللؤلؤي الكشي أبو علي (ت ٢٠٤ هـ) وهو من اصحاب الامام أبي حنيفة النعمان .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ٧ - ٨ .

(٤) نفس المرجع السابق . ص ٥ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٢ .

مترسين . وهكذا ان ابرزوههم فقالوا : ان قاتلتمونا قتلناهم ^(١) . وقال النووي : لو كان في البلدة
لو القلعة مسلم أو أسير أو تاجر أو مستأمن أو طائفة من هؤلاء فهل يجوز قصد أهلها بالنار
وللتنجيق وما في معناه ؟ وأجاب : فيه طرق :

(١) للمذهب : أنه ان لم يكن ضرورة كره ولا يحرم على الأظهر لتلا يعطلوا الجهاد بحبس المسلم
فيهم . وان كانت ضرورة كخوف ضررهم أو لم يحصل فتح القلعة إلا به ، جاز قطعاً .

(٢) الطريق الثاني : لاعتبار بالضرورة بل ان كان ما يرمى به يهلك للمسلم لم يجوز والا فقولان .

(٣) والثالث : ان كان عدد المسلمين الذين فيهم مثل للمشركين لم يجوز رميهم وان كان أقل
جاز لأن الغالب أنه لا يصيب للمسلمين .

قال : والمذهب : الجواز وان علم أنه يصيب مسلماً لأن حرمة من معنا أعظم حرمة ممن في
أيديهم فان هلك منهم هالك فقد رزق الشهادة . ولو رمى بشيء منها الى القلعة او البلدة فقتل
مسلماً : فان لم يعلم أن فيها مسلماً لم يجب إلا الكفارة . وان علم وجبت الدية والكفارة ^(٢) .
وقال صاحب "المهذب" : وان تترسوا بأهل النعمة أو بمن يتنا وينهم أمان كان الحكم فيه
كالحكم فيه اذا تترسوا بالمسلمين لأنه يحرم قتلهم كما يحرم قتل للمسلمين ^(٣) .

ز) أما أبو ثور فقال : اذا كان في حصن من حصون المشركين اسارى من المسلمين لم يحل
لأهل الاسلام أن يحرقوهم ولا يرموهم بمنجانيق ولا يقطعوا عنهم الماء ولا يدخلوا عليهم ضرراً ينال
للمسلمين الذين معهم ويحاربونهم بما أمكن مما لا يدخل ضرره على المسلمين . وكذلك ان كان
في حصن اسارى من المسلمين لم يكن لأهل الاسلام أن يمنعوهم للميرة ^(٤) . واذا تترس للمشركون
بأطفال المسلمين لم يرموهم بتل ولا منجنيق ولا نشاب إلا أن يمكنهم رميهم بما لا يصيب أحداً من
أطفال المسلمين بشيء ^(٥) .

ح) وقال الامام أحمد في القوم يحاصرون فيتقون بأولاد المسلمين ينصبونهم أمامهم : أحب
الى أن لا يعرض لهم ، إلا أن يخافوا أن يخرجوا عليهم ، ويكون تركهم ضرراً للمسلمين ،

(١) الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٧ / ٣٥٠ : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص

ص ٥ - ٦ .

(٢) النووي : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٤٥ - ٢٤٦ . ونظر كذلك : للوردى : الاحكام

السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٤

(٣) الشيرازي : المهذب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٤ .

(٤) الميرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه .

(٥) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ٨ .

فيريهم^(١) . ويقصد مقاتلة الكفار . وإن قدر عليهم بدون ذلك لو لم يكن ثمة خوف على المسلمين ان لم يرموهم لم يجوزهم . فإن رماهم فأصاب مسلماً فعليه ضمانه^(٢) .

ط) وقال الليث: ترك فتح حصن يقدر على فتحه أفضل من قتل مسلم بغير حق^(٣) .

ي) وقال علماء الشيعة - الامامية - : لو تترسوا بالأسارى من المسلمين ولم يمكن جهادهم الا بالرمى رموهم وان قتل الأسير ، ولا يلزم القاتل دية وتلزمه الكفارة ، لأن ترك الترس يودى الى تعطيل الجهاد^(٤) .

و خلاصه ماتقدم من أقوال الفقهاء فى هذه المسألة أنهم اختلفوا على قولين :

(الأول) ماذهب اليه مالك والأوزاعى واللقلى وأبو ثور وأحمد والليث من أنه لا يجوز رمى العدو بمنجنق أو غيره أو إلحاق الضرر بهم مادام معهم مسلمون .

(الثانى) رأى الثورى وأبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد والشافعى فى الصحيح عنه وعلماء الشيعة . وينهب الى جواز ذلك مع التحرز من قتل المسلمين ما أمكن وذلك فى حالة تعذر تحقيق النصر بغير ذلك .

وقد احتج أصحاب القول الأول بقوله تعالى ﴿لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم﴾ الآية . وبحرمة دم للمسلم . أما أصحاب القول الثانى فقد انطلقوا فى اباحة ذلك من دليل المصلحة - رغم أن بعضهم كالشافعية والشيعة الامامية لا يأخذ بالمصالح المرسلة كطريق لاستنباط الأحكام

١ - فقالوا إن ترك قتل الكفار من أجل من معهم من المسلمين يفضى الى ترك الجهاد وقد يفضى الى هزيمة المسلمين ولنا يجوز رمى أهل الحرب بالنار والمنجنق وغير ذلك وإن أدى ذلك الى قتل من معهم من المسلمين نظراً لمصلحة عموم المسلمين . أى أنهم أباحوا هذا القتل انطلاقاً من دليل المصلحة المرسلة على أسس: "أن هذا القتل وإن كان مناسباً فى هذه الصورة والمصلحة ضرورية كلية قطعية غير أنه لم يظهر من الشارع اعتبارها ولا إلغاؤها" وهو قول الآمدى .

(١) أبو يعلى بن الفراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٣ .

(٢) ابن قدامة : المغنى ، مع الشرح الكبير لابن قدامة المقدسى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٠٥ ؛ شمس الدين المقدسى : كتاب الفروع . مرجع سابق ، ٦ / ٢١١ ؛ ابن تيمية : الفتاوى الكبرى (القاهرة: مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٩ هـ) ٤ / ٢٩٩ ، ٢٩٤ .

(٣) ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥٠٥ . وقرن: ابن رشد: بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٨ .

(٤) محمد النخعي : جواهر الكلام فى شرح شرائع الاسلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٦٨ - ٧٢ .

المبحث الثالث

الإجـارة والأمان

المبحث الثالث

الإجارة والأمان

هذا تعبير آخر عن عالمية وحضارية وإنسانية الدعوة الإسلامية ، وتأكيد جديد على ارتباط الحرب الإسلامية بوظيفة نشر الدعوة وعدم اقتصرها على مهمة رد العدوان . والإجارة : المنعة . واستجاره : سأله أن يجيره أى يمنعه ويعينه . والأمان : الأمن ، وهو ضد الخوف ، واستأمن : أى طلب الأمان^(١) . وسوف نتناول عملية الإجارة والتأمين فى عدة نقاط توضح عناصر هذه العملية وخصائصها وعلاقتها بالاطار العام للتحليل وبصفة خاصة بموضوع غاية الحرب فى التصور الأصولى من جهة وبموضوع خصائص الدعوة الإسلامية من جهة أخرى .

أولاً : مشروعية الإجارة والأمان :

الأصل فى ذلك قوله تعالى : ﴿ فسيحوا فى الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزى الكافرين ﴾ (التوبة/٢) . فقد أذن للمشرىكين مدة أربعة أشهر يتدبرون فيها أمرهم وموقفهم من الدعوة ويتعرفون فيها على حقيقة الإسلام وما يقاتلون عليه . ولو كان القتال لرد العدوان مأمونهم أماناً يتقرون فى مدته على المسلمين . ولو كان القتال لمجرد القتل مأمونهم فرصة التدبر والدخول فى الإسلام والنجاة من القتل . فبين من ذلك أن القتال هو لنشر الدعوة ، وأن الأمان قد شرع رحمة بالناس اذ أنه بمثابة الباب الذى يدخل منه كل من هداه الله الى الإسلام من أهل الحرب ولو كان ذلك فى ميدان القتال ، الأمر الذى يؤكد الطابع العالمى والإنسانى للدعوة الإسلامية ووظيفتها الحضارية . وبالفعل فقد دخل أغلب مشركى الجزيرة فى الإسلام قبل مرور فترة الأمان للمنوحة لهم كما تقدم ذلك فى المبحث السابق^(٢) . ولما كان الأصل فى الحرب فى الإسلام أنه يجب أن تسبقها دعوة وأن هذه الدعوة يجب أن تجدد كلما أمكن ذلك وكلما رجاى أن يستجاب لها فقد أمر الشارع بمنح الإجارة والأمان لكل من يطلب الاستماع الى الدعوة من جديد بل ومنحه حرية الاقتناع أو عدم الاقتناع بها واعادته الى مأمنه اذا أصر على البقاء على الكفر فقال تعالى : ﴿ وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون ﴾ (التوبة/٦) . قال الزجاج : المعنى إن طلب منك أحد من أهل الحرب أن تجيره من القتل الى أن يسمع كلام الله فأجره حتى يتسمع كلام الله فأجره أى أمنه وعرفه ما يجب عليه أن يعرفه من أمر الله تعالى الذى يتبين به الإسلام ، ثم أبلغه مأمنه لئلا يصاب بسوء قبل انتهائه الى مأمنه^(٣) . ويفهم من هذه الآية أمور :

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ - ١٤١ ، ٩ / ٧٢٢ - ٧٢٣ .

(٢) راجع فيما تقدم . وانظر : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٠ .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ٩ / ٧٢٣ .

(أولها) ان اجارة المستجير فرض على المسلمين في حق أهل الحرب . يدل عليه قوله تعالى: "فأجره" بصيغة الأمر . (والثاني) أن قوله "أحد" تفيد شمول الأمان لكل أحد من المحاربين . (والثالث) أن قوله "من للمشركين" يشي بأن القتال إنما هو على الدين . (والرابع) أن الغرض من إعطاء الاجارة هو منح للمشرك فرصة الانسجام الى الدعوة التي هي سبب قتاله . (والخامس) أن تبيان حقيقة الاسلام والدعوة اليه يجب أن يكونا بالحكمة والموعظة الحسنة وفي غياب أي مظهر للضغط أو الاكراه . (والسادس) أنه يجب اسباغ الأمن والمنة على المستجير في حالة عدم استجابته للدعوة وتجب حراسته وحمايته ورده الى مأمنه ثم قتاله بعد ذلك على الدين .

الأمان بهذا المعنى لا يعنى أن يكون اجارة مؤقتة من القتل حين استماع المحارب الى الدعوة في اطار يغلب عليه الحوار والاقناع وعدم الاكراه وبحيث يزول هذا الأمان بعد تعريف المستجير بما يجب أن يعرفه من أمر الاسلام وعادته الى مأمنه وعلى أن تقع على المسلمين مهمة ابلاغه مأمنه بما يفرضه ذلك من حماية وحراسة ومنعة .

هذا النوع من أنواع الأمان الذي يمنح للمحارب في ميدان القتال رجاء اسلامه واتقاء لقتله جسده سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم التي تمثل نموذج للممارسة المثالي للمعبر عن الادراك النابع من المثالية القرآنية . فقد منح الرسول صلى الله عليه وسلم أمانا لأبى سفيان ولكل من دخل بيته وذلك حين استأمن له العباس قيل دخول الرسول صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح (٦١٠هـ) وقد أسلم أبو سفيان في اليوم التالي لليوم الذي أئمنه فيه الرسول صلى الله عليه وسلم فكان الأمان سببا لاسلام أبى سفيان ^(١) . ولما كان يوم فتح مكة منح الرسول صلى الله عليه وسلم أمانا لكل من لم يقاتل من أهل مكة إلا امرأتين وبعض نفر من المشركين أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم وان تعلقوا بأستار الكعبة . وقد كان هذا الأمان سببا لاسلام أهل مكة وانقاذهم من القتل الذي كان سيحل بهم . بل وقد كان الأمان سببا لاسلام بعض أولئك النفر الذين أهدر الرسول دمهم مثل عكرمة بن أبى جهل الذي استأمنت له امرأته أم حكيم بنت الحارث فأئمنه الرسول فعاد الى مكة بعد أن كان قد فر الى اليمن وأسلم وحسن اسلامه . وعبد الله بن سعد بن أبى سرح الذي استأمن له أخوه من الرضاة عثمان بن عفان فأئمنه الرسول صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن اسلامه . وصفوان بن أمية الذي استأمن له عمير بن وهب فأئمنه الرسول صلى الله عليه وسلم أربعة أشهر فأسلم وحسن اسلامه . واستأمن الرسول صلى الله عليه وسلم لمولاة لبني عبد المطلب اسمها سارة ولاحدى قيتيين لابن خطل فأمنهما فأسلما . واستجار رجلان من بني مخزوم بأبى هانئ فأمنتهما وأمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) راجع: سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٤ / ٣١ - ٣٣؛ عبد الرزاق بن همام: المصنف، مرجع سابق، ٥ / ٣٧٦

؛ ابن عبد البر: المذخر، مرجع سابق، ص ٢٥٤ - ٢٥٦؛ ابن أبي عمير: حقائق الانوار، مرجع سابق، ٢ / ٦٦٥

- ٦٦٦؛ ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٦ / ١١٣ - ١١٦؛ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مرجع سابق، ٢

/ ١٢٠ - ١٢١؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٤٠١ - ٤٠٣ .

أمانها^(١). وهكذا فتح الأمان الطريق لاسلام من سبق لهم رفض الدعوة ومناصبتها العداء ،
وليؤكد من جديد على أن الغاية من الحرب في الاسلام هي تحقيق الهداية ، وأن اندلاع المعارك
لايغلق الباب أمام كل من يريد من أهل الحرب أن يستمع من جديد الى دعوة الاسلام وأن يمنح
فرصة أخرى للتدبر والاختيار .

وقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على صيانة دم للمستأمن وعدم الاعتداء على حياة
المستجير وانزاله منزلة المعاهد فقال : "من أمن رجلا على دمه فقتله فانه يحمل لواء غدر يوم
القيامة" وفي رواية أخرى : "من أمن رجلا على دمه فقتله فأنا يرىء من القتال وان كان للمقتول
كفرا"^(٢) . ولما قتل عمرو بن أمية رجلين ظن أنهما من بني عامر - قوم عامر بن الطفيل الذي
قتل حرام بن ملحان وقاد رجال القبائل الذين قتلوا الدعاة للمسلمين في بئر معونة (٤هـ) -
وداهما الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه كان قد أجارهما ولم يكن عمرو بن أمية يعلم بذلك
لأنه كان مع دعاة بئر معونة^(٣) .

وبعد فتح مكة هرب حويطب بن عبد العزى فرآه أبو ذر في حائط فأخبر النبي صلى الله
عليه وسلم بمكانه فقال : أوليس قد أمانا الناس الا من قد أمرنا بقتله؟ فأخبر أبو ذر حويطب بذلك
فجاء الى النبي فأسلم^(٤) .

ولما كان القتال وسيلة لنشر دعوة الاسلام وليس غاية في ذاته ، ولما كان تحقق هذه الغاية
بدون قتال أولى من تحقيقها عن طريق القتال ، فقد مد الرسول صلى الله عليه وسلم دائرة الأمان
لتشمل أيضا سفراء ووفود ومبعوثي الطرف الآخر الذين يوفدون للتشاور والحوار ومحاولة انهاء
حالة الحرب عن طريق الاتصالات السلمية دل على ذلك ما رواه الامام أحمد عن ابن مسعود قال :

(١) لمزيد من التفاصيل حول اسباب اهدار دم هؤلاء الغير بلذات من أهل مكة واسلام بعضهم بفضل الاجارة والأمان
راجع : سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨ - ٤٠ ؛ ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٦ / ١٢٠ ؛ ابن عبد
البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ - ٢٦١ ، ٢٦٤ ؛ ابن الديبع : حقائق الانوار ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٧٠ - ٦٧١ ؛
ابن قيم : زاد للعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢١ ، ١٢٢ ، ٤١٠ - ٤١٣ ؛ ابن الاثير : الكفيل ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٣ -
١٢٤ ؛ محمد طاهر درويش : الخطابة في صدر الاسلام ، مرجع سابق ، ١ / ٢٩١ .

(٢) الألباني : سلسلة الاحاديث الصحيحة ، مرجع سابق ، ١ / ٧٢٥ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ،
٥ / ٣٠٠ ؛ ابن قيم : زاد للعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٥ ؛ الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٦٢ .

(٣) راجع : سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٥ ؛ ابن عبد البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ١٨١ ؛ ابن قيم : زاد
العاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٤٨ ؛ ابن الديبع : حقائق الانوار ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٤٣ ؛ تاريخ الطبري (مؤسسة الاعلمي -
بيروت) ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠ - ٢٢١ ؛ البوطي : فقه السيرة ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع
سابق ، ٢ / ٢٨٠ .

(٤) ابن الاثير : الكفيل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢٥ .

"جاء ابن نواحة وابن أثال - رسولاً مسيلاً - إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما :
 أشهدان أني رسول الله ؟ قال : تشهد أن مسيلاً رسول الله . فقال الرسول صلى الله عليه
 وسلم : آمنت بالله ورسوله . لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما" . وفي رواية : "والله لولا أن
 الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما" قال عبد الله : فمضت السنة أن الرسل لا تقتل ^(١) . ويشهد
 لذلك ما رواه ابن كثير في التفسير من أنه حين تولى ابن مسعود الإمارة على الكوفة وظهر عن ابن
 نواحة أنه يشهد لمسيلاً بالرسالة أرسل إليه ابن مسعود وقال له : إنك الآن لست في رسالة ثم
 أمر به فضربت عنقه ^(٢) . وفي كل ذلك دليل على تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار وإن
 تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام أو سائر المسلمين ، لأن الرسالة تقتضي جواباً يصل على يد
 الرسول فكان ذلك بمنزلة عقد العهد ^(٣) ، ولأن ذلك يعطى الفرصة لتحقيق مقصود الحرب بدون
 قتال ويساعد على تعرف الطرف الآخر على حقيقة الإسلام كما أنه قد يؤدي إلى إنهاء حالة
 الحرب ودخول الطرف الآخر في الإسلام - كما حدث في عام الوفود بعد فتح مكة - أو على
 الأقل قد يؤدي إلى توقيع معاهدة صلح يتوقف خلالها القتال بين الطرفين إلى أجل مسمى - كما
 حدث عام الحديبية - . وهكذا أدت ممارسة إعطاء الأمان للسفراء والوفود إلى نمو الاتصالات
 السلمية في وقت الحرب وإلى دخول الكثير من القبائل في الإسلام بدون قتال وإلى ارتباط انتشار
 الدعوة الإسلامية بالحرية والاقتناع في ظل مفهوم الأمان ^(٤) .

ثانياً : المستامن :

يوضح مما تقدم أن الأمان يمنح لكل أحد من أهل الحرب أراد أن يستمع إلى الدعوة أو أن
 يعيد النظر في موقفه منها وسواء كان فرداً من المحاربين أو جماعة منهم في حصن أو سرية أو
 جيش أو حتى مدينة بأسرها كما آمن الرسول صلى الله عليه وسلم أهل مكة يوم الفتح . هذا
 فيما يتعلق بالأمان الذي يمنح للمحارب حال القتال . أما الأمان الذي يمنح للسفراء والتجار في
 وقت الحرب فليس هذا موضع بسط أحكامه ونكفي بما ذكرناه بهذا الخصوص .

(١) راجع : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٦١١ / ٣ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ١٨٣ / ٤ ؛ الفتوحى :

لروضة البنية (ط . القاهرة) مرجع سابق ، ٢ / ٣٥٣ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ .

(٣) لشركتى : نيل الأوطار (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، د . ت) ٨ / ٣٠ .

(٤) تحدثت للصفات الفقهية عن نوع ثالث من الأمان يمنح للتجار الذين يوفدون إلى دار الإسلام للبيع والشراء وذلك

انطلاقاً من الطابع الإنساني والحضارى للدعوة الإسلامية وعلى أساس أن حرمان الشعوب من ضرورات الحياة يدخل في

باب الاعتناء الذي نهى الله عنه بقوله " ولا تحذروا " الأمر الذي يفرض استمرار التجارة وتأمين التجار رغم استمرار حالة

الحرب . راجع بهذا الخصوص : باب الأمان في كتب الفقه .

ثالثاً : كيفية طلب الأمان :

وكما حرص الاسلام على توسيع دائرة المستأمنين حتى شملت كل أحد من المحاربين رجاء اسلامهم جميعا ، فقد كان حريصا أيضا على قبول أى مظهر من مظاهر طلب الأمان وسواء كان ذلك صراحة بالكلام أو ضمنا بالإشارة أو بكل ما يفهم منه طلب الأمان . بل وقد أجرى مجرى الامان كل كلمة أو إشارة تصدر عن المسلمين ويفهم منها المحارب أنه قد صار مستأمنا كقولهم له : لا تخف أو لا بأس أو ماشابه ذلك من كلام أو إشارة . يدل على ذلك ما رواه عبد الرزاق فى المصنف عن الثورى عن موسى بن عبيدة عن طلحة بن عبيد الله بن كريب قال : كتب عمر بن الخطاب : لهما رجل دعا رجلا من المشركين وأشار الى السماء فقد آمنه الله ، فانما نزل بعهد الله وميثاقه ^(١) . وما رواه عبد الرزاق أيضا عن الثورى عن الأعمشى عن أبى وائل قال : كتب الينا عمر - ونحن بخانقين - : اذا لقي رجل رجلا فقال له : مترس ^(٢) ، فقد آمنه . واذا قال : لا تنهل ^(٣) ، فقد آمنه . واذا قال : لا تخف ، فقد آمنه . فان الله يعلم الألسنة ^(٤) . وما رواه الطبرى فى تاريخه أن عمر بن الخطاب كتب الى سعد بن أبى وقاص فى وقعة القادسية (١٤هـ) : "فان لاعب أحد منكم أحدا من العجم بأمان أو قرفه بإشارة أو بلسان ، كان لا يدرى الأعجمى ما كلمه به ، وكان عندهم أمانا ، فأجروا ذلك مجرى الأمان ... " ^(٥) . وما رواه مالك فى اللوطا عن رجل من أهل الكوفة أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب الى عامل جيش كان بعثه : "أنه بلغنى أن رجلا منكم يطلبون العليج - أى الكافر - حتى اذا أسند فى الجبل وامتنع قال رجل : مطرس - يقول : لا تخف - فاذا أدركه قتله . وانى - والذى نفسى بيده - لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا ضربت عنقه " ^(٦) . وما رواه أنس بن مالك أنه لما فتح

(١) عبد الرزاق بن همام : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٢ ؛ الخليلي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٨٤ .

(٢) كلمة فارسية معناها : لا تخف .

(٣) كلمة نبطية معناها أيضا : لا تخف .

(٤) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٩ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص

٣٠٣ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ /

٢٦٤ .

(٥) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ ؛ ابن الأثير : المكمل فى التاريخ ، مرجع سابق ،

٢ / ٣٠٣ .

(٦) مالك بن أنس : اللوطا (القاهرة : دار الشعب ، د . ت) ص ٢٧٨ ؛ الباجي : للتقى شرح اللوطا ، مرجع سابق ، ٣ /

١٧٢ . وقال يحيى : قال مالك : ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه العمل . قال الباجي فى الشرح : يريد أن من

قتل من المسلمين مستأمنافه لا يقتل به وهو رأى أبى حنيفة والشافعى كذلك أما أبو يوسف فقال بقتل المسلم بالمستأمن .

قال : يحتمل أن يكون عمر بن الخطاب رضى الله عنه رأى قتل المسلم بالمستأمن لقوله " لا أعلم مكان أحد فعل ذلك الا

ضربت عنقه " ولذا عقب مالك بقوله : ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه . راجع الباجي : للتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٧٤ .

للمسلمون تستر (١٧هـ) نزل الهرمزان على حكم عمر . فلما قدم به عليه استعجم - أى لم يتكلم - فقال له عمر : تكلم . قال : أكلام حى أم كلام ميت ؟ فقال له عمر : تكلم لا بأس عليك . فتكلم الهرمزان بكلام لم يعجب عمر فأمر بقتله فقال له أنس : لاسيل الى ذلك قد قلت له تكلم لا بأس . وشهد بذلك أيضا الزبير بن العوام . فتركه عمر ولم يقتله فأسلم الهرمزان^(١) . وهكنا بنى الأمان على التوسع حتى أنه كان يثبت بالمحتمل من الكلام والاشارات وبغير المقصود منهما وليس ذلك الا نظرا لمصلحة المحارب وحققنا للمه ورجاء اسلامه وإثرا لتحقيق غاية الحرب فى الاسلام بدون قتال . وقد ظهر مما تقدم ان أغلب من طلبوا الاجارة ومنحوا الأمان قد اعتنقوا الاسلام فى غياب أى ضغط أو اكراه . وعلى الرغم من أن القتال يسبقه اتصال ودعوة وحوار إلا أن باب الاتصال والحوار والدعوة لا يغلق بمجرد اندلاع القتال ولكنه يظل مفتوحا دائما لمن أراد أن يتعرف من جديد على حقيقة الاسلام وحقيقة مايقا تل عليه وذلك من منطلق مفهوم الأمان . وهكنا يمكن القول إن ظاهرة الحرب فى الاسلام ترتكز الى منطق قوامه الجمع بين الدعوة السلمية والالتحام العضوى وأنها تعتمد أساسا على الاتصال السلمى ولا تلجأ الى القتال والمواجهة الا حينما يفشل الاتصال فى تحقيق الغاية التى قامت الحرب من أجلها وأن للمسلمين الأوائل كانوا يؤثرون الطرق السلمية ولا يلجأون للقتال الا كمرحلة أخيرة من مراحل التعامل مع الطرف الآخر . وحتى فى هذه المرحلة فانهم كانوا على استعداد دائم لوقف القتال وإعادة الاتصال والحوار اذا أبدى الطرف الآخر رغبتة فى ذلك .

رابعا : المؤمن :

امتد التوسع الذى بنى عليه الأمان الى عنصر المؤمن : أى من له حق ممارسة اعطاء الأمان . ويان هذا فى حديث : "ذمة للمسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم" وحديث : "المسلمون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم" وحديث : "يجير على المسلمين أدناهم"^(٢) . قال فى اللسان : "أى اذا أجار واحد من المسلمين - حر أو عبد أو امرأة - واحدا

(١) روى أن عمر قال سبعة أن قال قس مقالته : قتله الله - يعنى الهرمزان - أخذ لنا ولاشعر . وروى أنه قال له : خدعتى . . . راجع : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٤ ؛ لكانه لوى : حياة الصحابة (بيروت : دار المعرفة ، د.ت) ٢ / ٩٣ - ٩٤ ؛ السرخسى : شرح السير الكبير للشيخان ، مرجع سابق ، ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ ؛ أحمد عبد العليم البردوني : المختار من كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة (القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، د.ت) ص ٦٠ .

(٢) محمد فؤاد عبد الباقي : اللؤلؤ والرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٣ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ٨ / ٢١٤ ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ اللئلى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ١ / ٢٠٤ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ١٠٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٤ ؛ عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٦ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ الخندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١ / ٩٤ ؛ ابو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

أو جماعة من الكفار وخفرهم وأمنهم جاز ذلك على جميع المسلمين لا تنقض عليه حوارته وأمانه^(١). وقال الحافظ ابن حجر في الفتح: "دخل في قوله "أدناهم" - أي أفلهم - كل وضع بالنص وكل شريف بالفحوى. فدخل في أدناهم للرأفة والعبد والصبي والمجنون"^(٢). يدل على ذلك أحاديث وآثار ووقائع منها ما رواه الطبري وابن الأثير في تاريخيهما من أنه لما هزم المسلمون الفرس في موقعة النمارق (١١٣هـ) أسر مطر بن فضة التيمي ملكهم جابان إلا أنه خدعه حتى أمنه وخلق عنه فوقع في يد المسلمين فأتوا به قائلهم أبا عبيد بن مسعود وأخبروه أنه جابان وأشاروا عليه بقتله فقال: اني أخاف الله أن أقتله وقد أمنه رجل مسلم، والمسلمون في التواد والتناصر كالجسد، مالزم بعضهم فقد لزمهم كلهم. فقالوا له: انه للملك. قال: وان كان، لا أغتر، فتركه^(٣). وفي القادسية (١٤هـ) سأل رستم (قائد جيش الفرس) ربعي بن عامر: أسيلهم أنت؟ فرد ربعي: "لا ولكن للمسلمين كالجسد الواحد بعضهم من بعض يجير أدناهم على أعلاهم"^(٤). وفي غزوة بني قريظة (٥٥هـ) استجار رفاعه بن سموع القرظي بأمر المنذر سلمى بنت قيس - إحدى خالات الرسول صلى الله عليه وسلم - فأجاز الرسول صلى الله عليه وسلم حوارها ووجهها لها^(٥). كما أمضى النبي صلى الله عليه وسلم حوار ابنته زينب لزوجها أبي العاص بن الربيع قيل فتح مكة وقال: أنه يجير على المسلمين أدناهم^(٦). وأجاز النبي صلى الله عليه وسلم حوار أم هانئ لرجل - أو لرجلين - يوم فتح مكة بعد أن هم على ابن أبي طالب بقتله - أو بقتلهما - وقال: "قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ"^(٧). كما أستاذنت أم حكيم لزوجها عكرمة بن أبي جهل فأمنه^(٨). وقد أسلم هؤلاء جميعا بفضل اجارة

(١) ابن منظور: لسان العرب، مرجع سابق، ٩ / ٧٢٣.

(٢) ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ / ٢٦٢.

(٣) تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢ / ٦٣٤ - ٦٣٥؛ ابن الأثير: الكامل، مرجع سابق، ٢ / ٢٨٤.

(٤) نفس المرجع السابق، ٢ / ٣١٢.

(٥) ابن عبد البر: الدرر في اختصار لغزى والسير، مرجع سابق، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(٦) راجع: عبد الرزاق بن همام: المصنف، مرجع سابق، ٥ / ٢٢٤ - ٢٢٦؛ سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ / ٢١٨.

٢١٨؛ تاريخ الطبري، مرجع سابق، ٢ / ١٦٦؛ ابن الأثير: الكامل، مرجع سابق، ٢ / ٣٠، ٩٢؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٢٨٣؛ أبايوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٧) راجع: عبد الرزاق: المصنف، مرجع سابق، ٥ / ٢٢٣ - ٢٢٤؛ ابن حجر: فتح الباري، مرجع سابق، ١٢ / ٢٦٢؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ١٢١، ٤١٠، ٤٦٤؛ أبايوسف: الخراج، مرجع سابق، ص ٢٢٢ - ٢٢٣؛ ابن سيد الناس: عيون الآثار، مرجع سابق، ٢ / ١٧٧؛ البوطي: فقه السيرة، مرجع سابق، ص ١٦٢، ٢٨١.

(٨) سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٤ / ٣٩؛ ابن قيم: زاد المعاد، مرجع سابق، ٣ / ٤١١، ٤١٣؛ ابن حجر: فتح

الباري، مرجع سابق، ١٦ / ١٢٠.

النساء لهم وامضاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأمانتهم . ويدل أن هذا الأمر كان مألوفاً لقول عائشة رضي الله عنها فيما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عنها : "إن كانت المرأة لتأخذ على للمسلمين" تقول : تؤمن^(١) .

وكما أجاز النبي صلى الله عليه وسلم أمان المرأة فقد أجاز أمان العبد . يشهد لذلك ما رواه ابن جرير وابن عساكر من أن عمار بن ياسر كان في سرية مع خالد بن الوليد فأجار رجلاً وأهل بيته فتنازع هو وخالد بن الوليد فقال له خالد : أتجير على وأنا الأمير ؟ وقال عمار : نعم ، أجير عليك وأنت الأمير . فلما عادا إلى المدينة وعرضا الأمر على الرسول صلى الله عليه وسلم أجاز أمان عمار^(٢) . وقد أمضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمان عبد آمن قرية من قرى فارس يقال لها "شاهرتا" وقال : "إن العبد للمسلم من المسلمين أمانه أمانهم"^(٣) . كما أجاز أمان عبد رماه بسهم على إحدى قرى فارس تسمى "جنديسابور" (١٧هـ) وكان أصل العبد من هذه القرية^(٤) .

أما أمان الصبي فالثابت أن أبا سفيان بن حرب ذهب إلى المدينة بعد أن نقضت قريش صلح الحديبية وطلب من أبي بكر وعمر وعلى أن يجيروا قريشاً فأبوا فالتفت إلى فاطمة فقال : "هل لكى أن تأمرى ابنك هذا - يعنى الحسن وكان غلاماً يدب بين يديها - فيجير بين الناس فيكون سيد العرب إلى آخر الدهر ؟" قالت : والله ما يبلغ ابني ذاك أن يجير بين الناس وما يجير أحد على رسول الله^(٥) . ويفهم من طلب أبي سفيان أن الأمان كان جائزاً من الصبيان ويفهم من كلام فاطمة رضي الله عنها عكس ذلك ، أو ربما لم يكن الحسن قد بلغ سن الصبيان المسموح لهم بممارسة إعطاء الأمان وهو المفهوم من وصف ابن اسحاق وغيره للحسن بن علي بكونه "غلاماً يدب بين يديها"^(٦) ومن قول فاطمة "ما يبلغ ابني ذاك أن يجير بين الناس" . والله أعلم .

وأما النمي ، فالواضح أنه لا يدخل في عموم قوله "يسعى بنمة للمسلمين أدناهم" أو قوله "يجير على المسلمين أدناهم" لأنه ليس من المسلمين وإن قاتل معهم ولنا كتب عمر بن عبد العزيز

(١) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٣ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ ؛

السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٥٥ .

(٢) الكاتحلوي : حياة الصحابة (بيروت : دار للفرقة ، د.ت) ٢ / ٥٤ - ٥٥ ؛ سعيد حوى : لرسول (القاهرة : مكتبة

وهبة ، د.ت) ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

(٣) عبد الرزاق بن همام : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٤) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٣ / ١٨٨ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ١١٣ .

(٥) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٨ ؛ ابن عبد البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ،

مرجع سابق ، ٣ / ٣٩٧ ؛ ابن الأثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ١١٨ .

(٦) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٧ .

الى للنثر بن عبيد في النسي الذي يغزو مع المسلمين فيؤمن العدو قال : "لا يجوز أمانه . . انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "يجبر على المسلمين أدنهم" وهذا ليس بمسلم" ^(١) .

خامساً : المأمن :

ويقصد به موضع الأمن . وهو للموضع الذي يجب على امام المسلمين أن يبلغ المستأمن اليه بعد انتهاء وقت أو سبب الأمان . وواضح من قوله تعالى "ثم أبلغه مأمنه" أن المستأمن هو الذي يحدد للموضع الذي يراه مأمناً له وأن على المسلمين حمايته وحراسته حتى يبلغ هذا الموضع ثم يعامل بعد ذلك معاملة غيره من أهل الحرب .

سادساً : انتهاء الأمان :

يتهى الأمان في حالتين :

(الأولى) انتهاء مدة أو سبب الأمان إن كان الأمان محددا بمدة معينة أو بغرض - كسماع دعوة الاسلام أو توصيل رسالة أو لممارسة التجارة - وبلوغ المستأمن مأمنه أو بقاءه في دار الاسلام ان اختار اعتناق الاسلام .

(الحالة الثانية) الغاء الأمان ، اذا رأى الامام المصلحة في ذلك - كأن يشك في المستأمن أن يكون عينا للمشركين أو غير ذلك . وفي هذه الحالة لايجوز الاعتداء على المستأمن انما يجب على الامام أن ينبذ اليه ثم يمنعه من المسلمين والمعاهدين حتى يبلغه مأمنه .

آراء الفقهاء :

اتفق الفقهاء حول أغلب عناصر التصور الأصولي المرتبط بمسألة الأمان ، واختلفوا في بعض الجزئيات الخاصة بالمؤمن ، وقتل للمسلم بالمستأمن ، وأثر ارتكاب المستأمن للجرائم على سريان الأمان وغيرها . .

فاتفق المالكية على أن التأمين لازم بكل لسان عربيا كان أو غيره وأنه لازم كذلك بالكناية والاشارة وأنه اذا أراد المؤمن التأمين ولم يفهمه الحربى فقد لزم الأمان وكذلك ان ظن الحربى أن مسلما قد منحه الأمان فاستسلم ولم يكن للمسلم يريد ذلك فقد لزم المسلم من الأمان أن لا يقتله بذلك الاستسلام . قالوا : والتأمين لازم ما لم يكن الحربى مأسورا أو في حكم المأسور ممن تيقنت هزيمته وظهر الظفر به وأنه يقتضى النع من القتل والاسترقاق ويفرض ابلاغ المستأمن موضع امتناعه من بلاد الحرب فان مات المستأمن وترك مالا في دار الاسلام يرد الى ورثته في دار الحرب . وان قتله رجل من المسلمين فانه لا يقتل به وانما يلغ دية الى ورثته في بلاد الحرب . وقد اختلف علماء المالكية في مسألتين : صفة المؤمن وما يشب به الأمان : فقيما يتعلق بصفة من له

(١) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٥ .

حق ممارسة إعطاء الأمان قال عبد الملك بن الماجشون (ت ٢١٢هـ) : لا يلزم غير تأمين الإمام فان أمن غيره فالإمام بالخيار بين أن يمضيه وبين أن يرده . وقال مالك يجوز تأمين كل مسلم اجتمعت له صفات خمسة هي الذكورة والحرية والبلوغ والعقل والاسلام . وقال مالك يجوز أمان المرأة . وقال ابن الماجشون وسحنون : أمان للمرأة موقوف على إذن الإمام . وعن الإمام مالك روايتان فيما يتعلق بالعبد فحكى عنه القاضي أبو محمد أنه قال يلزم أمان العبد وبه قال ابن القاسم أيضا ^(١) . وفي رواية لمعن بن عيسى (ت ١٩٨هـ) عن مالك أنه قال : لا يصح أمان العبد وما سمعت فيه شيئا . وقال سحنون : ان إذن له سيده في القتال جاز أمانه والا لم يجز أمانه . ووجه ذلك انه محجور عليه فلم يجز تأمينه . وأما البلوغ فأختلف فيه علماء المالكية أيضا : فقال ابن القاسم : يجوز تأمين الصبي اذا عقل الأمان . وقال سحنون : ان اجازه الإمام في المقاتلة جاز تأمينه والا فلا أمان له . وأما العقل والاسلام فلا اختلاف في اعتبارهما في لزوم الأمان وصحته عند علماء المالكية .

أما ما ثبت به الأمان : فقال ابن القاسم وأصبغ وابن اللواز : ثبت بقول المؤمن . وقال سحنون : لا ثبت الا بقول شاهدين . ووجه قول ابن القاسم وغيره : أن هذا شخص يصح أمانه فوجب أن يقبل فيه قوله . أما وجه كلام سحنون : أن التأمين فعل المؤمن والزام سائر المؤمنين تأمينه لا ثبت بقوله وإنما ثبت بشهادة غيره ^(٢) .

وقال الأوزاعي : أمان الحر والعبد والمرأة جائز ^(٣) . وسئل عن أمان الغلام فقال : وما أمان الغلام ؟ ثم قال : ليس ابن عشر سنين تراه جائزا ^(٤) . أما النمي فقد حكى عن الأوزاعي فيه روايتان . فقال ابن حجر في الفتح : قال الأوزاعي : ان غزا النمي مع المسلمين فأمن أحدا فان شاء الإمام أمضاه والا فنيرده الى مأمنه ^(٥) . وقال ابن وهب في المدونة الكبرى : قال الليث والأوزاعي في النصراني يكون مع المسلمين فيعطى لرجل من المشركين أمانا ، قالا : لا يجوز على المسلمين أمان مشرك ويرد الى مأمنه ^(٦) . وقال الأوزاعي بثبوت الأمان بقول المؤمن ولا يشترط

(١) هو عبد الرحمن بن القاسم لعننى لثنى روى عنه سحنون بن سعيد التوغنى المدونة الكبرى .

(٢) راجع : مالك بن انس : المدونة الكبرى (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣هـ) ٢ / ٣ / ٢٤ ، ٤١ - ٤٢ ؛ الباجي :

لثنى شرح اللوطا (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ) ، ٣ / ١٧٢ - ١٧٤ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ،

١ / ٣٢٦ ؛ الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ؛ ابن حجر : فتح الباري ،

مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ تفسير القرطبي (القاهرة : دار الشعب ، د.ت) ٤ / ٢٩١٥ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة

الاجماع في الفقه الاسلامي (قطر : ادارة احياء التراث الاسلامي ، ١٩٨٥) ٢ / ٩٩٠ .

(٣) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ؛ لثنى : الأم (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) ، ٧ - ٣٥٠ - ٣٥١

(٤) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٥) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٣ .

(٦) مالك : المدونة الكبرى . مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٤٢ .

فيه شهادة غيره ^(١) . وقال الأوزاعي : إن اجارة للمستجير حتى يسمع كلام الله لازمة ولا يحمل للامام أن يرده وعليه أن يؤمنه ثم يبلغه مأمنه . وسئل عن المأمن فقال : اذا بلغه حصنا من حصونهم أو معقلا من معقلهم فهو مأمنه . وسئل : كم يترك التاجر والرسول وصاحب الحاجة اذا دخل بأمان أن يقيم ؟ قال : قدر ما يرى الامام وحتى يفرغ من حاجته ويبيع تجارته وان استبطأه الامام أمر بأخراجه . وسئل عن حكم المستأمن اذا أتى ما يجب عليه فيه الحد قال : اذا كان ذلك منهم فينا أو في أهل ذمتنا أو اذا استعلنوا بذلك فيما بينهم أخذوا بالحدود لأنهم لم يؤمنوا على أتيانها فينا واظهار الفواحش في دار الاسلام . قيل : ان شرب أحدهم الخمر ؟ قال : ليس عليه شيء . قيل : فان سرق متاعا لمسلم ؟ قال : يقطع . قيل : فان زنى وهو محصن ؟ قال : يقام عليه الحد ، الجلد ، ولا يرحم . قيل : فان قذف مسلما ؟ قال : يجلد ، قال : فان سرق متاع للمستأمن ؟ قال : يقطع من سرقه . وسئل عن حكم المستأمن يطلع عليه أنه عين للمشركين يكتب اليهم بأخبار المسلمين ؟ قال : ينبذ اليه على سواء "ان الله لا يحب الخائنين" ^(٢) .

وقال الثوري : المرأة اذا أمنت جاز أمانها ^(٣) . وحكى عنه ابن المنذر أنه استثنى من الرجال الأحرار الأسير في أرض الحرب فقال : لا ينفذ أمانه وكذلك الأجير ^(٤) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : اذا نادى المسلمون أهل الحرب بالامان فهم آمنون جميعا بأى لسان نادوهم به . واذا قال المسلمون للحربي : أنت آمن ، أو لا تخف ، أو لا بأس عليك ، أو ماشابه ذلك ، فهو كله أمان . ولو أن مسلما أشار الى مشرك في حصن أن تعال ، أو أشار الى أهل الحصن أن افتحوا الباب ، أو أشار الى السماء فظن للمشركون أن ذلك أمان فهو أمان . ولو أشار المسلم الى الحربي أن تعال فانك ان جئت قتلتك وكان الحربي لا يفهم قوله ان جئت قتلتك أو لا يسمعه فهو أيضا أمان لأن أمر الأمان مبني على التوسع ، والتحيز عما يشبه الغدر واجب . ولو أن رسول ملك أهل الحرب جاء الى عسكر المسلمين فهو آمن حتى يبلغ رسالته بمقتلة مستأمن جاء للتجارة لأن في مجيء كل واحد منهما منفعة للمسلمين . فان أراد الرجوع فخاف الأمير أن يكونا قد رأيا للمسلمين عورة فيدلان عليها العلو فلا بأس بأن يجبسهما عنده حتى يأمن من ذلك الا أنه لا ينبغي له أن يعذبهما أو يقيدهما لأنهما في أمان ولأنه لم يتحقق منهما خيانة .

وقالوا : الأمان التزام الكف عن التعرض للمستأمنين بالقتل والسبي حقا لله تعالى . فان بدا للأمير أن ينبذ اليهم فعليه أن يلحقهم بمأمنهم ولا يخلى سبلهم الا في موضع لا يخاف عليهم فيه . ولو كان الأمير والمسلمون أمنوا قوما ثم بعثوا رجلا ينبذ اليهم ويخبرهم أنهم قد نقضوا العهد

(١) الباجي : المتقى ، مرجع سابق ، ١٧٣ / ٣ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢) الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ص ٢٧ .

(٤) ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٣ .

فرجع الرسول وذكر أنه قد أخبرهم بذلك ، فليس ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم حتى يعلموا ذلك . فان أغاروا عليهم قبل الثبوت فقال المحاربون : لم يلغنا ما جاء به رسولكم فالقول قولهم . ولو جاء رسول أميرهم بكتاب محتوم الى أمير عسكر المسلمين اتى قد ناقضتك العهد فليس ينبغي للمسلمين أن يعجلوا حتى يعلموا حقيقة ذلك .

وقالوا : انما يتحقق طرح الأمان باعلامهم واعادتهم الى ما كانوا عليه قبل الأمان : فان كانوا لم يبرحوا حصنهم فلا بأس بقتلهم بعد الاعلام لأنهم فى منعهم فصاروا كما كانوا . وان كانوا قد نزلوا وصاروا فى عسكر المسلمين فهم آمنون حتى يعودوا الى مآمنهم كما كانوا ، لأنهم نزلوا بسبب الأمان فلو عمل النبد فى رفع أمانهم قبل أن يصيروا ممتنعين كان ذلك خيانة من المسلمين والله لا يحب الخائنين .

وقالوا : اذا دخل الحربى دارنا بأمان فقتل مسلما - عملا أو خطأ - أو قطع الطريق أو تجسس أخبار المسلمين فبعث بها الى المشركين أو زنى بمسلمة أو ذمية كرها أو سرق فليس يكون شىء منها نقضا منه للعهد - خلافا لقول مالك - لأن هذه الافعال لا تنقض إيمان المسلم وهى لذلك لا تنقض أمان المستأمن ، ولكنه ان قتل انسانا عملا يقتل به قصاصا وان قذف مسلما يضرب الحد وهكذا .

وقالوا : لو أن عينا من المشركين دخل الى أرض الاسلام بأمان لغير تجارة ثم علم بعد ذلك أنه عين للمشركون فانه ينبغي للامام أن يخرجهم من دار الاسلام الى مأمنه من دار الحرب . وان كان خرج الى دار الاسلام بأمان لتجارة ثم علم أنه عين للمشركون يكتب اليهم بعورات المسلمين فانه ينبغي للامام أن يوجعه عقوبة وأن يلحقه بمأمنه من دار الحرب .

وقالوا : أمان الرجل الحر المسلم جاز على أهل الاسلام كلهم عدلا كان أو فاسقا . ويصح أمان المرأة المسلمة الحرة . أما العبد - والأمة - فقال أبو حنيفة وأبو يوسف فى رواية عنه : ان قاتل العبد جاز أمانه والا فلا . وقال محمد بن الحسن الشيبانى وأبو يوسف فى الرواية الاخرى : أمانه صحيح قاتل أو لم يقاتل . أما الذمى فأمانه باطل وان كان يقاتل مع المسلمين لتهمة ميله الى الضرف الآخر اعتقادا . ويجوز أمانه اذا أمره أمير العسكر أو رجل من المسلمين أن يؤمن محارب أو أكثر لأن الأمير أو المسلم يملك مباشرة الأمان بنفسه أما الذمى فلا . وأما الغلام فقال أبو حنيفة وأبو يوسف : لا أمان للصبيان الذين لم يبلغوا لأنهم ليسوا بمعتلى الحال فلا يتم معنى النظر للمسلمين فى أمانهم ولأن اعتدال الحال لا يكون قبل البلوغ . وقال محمد بن الحسن : يجوز أمان الصبي اذا عقل الاسلام ووصفه لأنه من ثم يعقل الأمان فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز أمانه . ومحتلط العقل كالصبي فى ذلك . فان كان لا يعقل الاسلام ولا يصفه لا يجوز أمانه . وان كان بحيث يعقل الاسلام ويصفه صح أمانه عند محمد بن الحسن . أما الأسير من المسلمين فى أيدي أهل الحرب وكذلك تجار المسلمين فى دار الحرب فهؤلاء لا يجوز أمانهم لأن أمانهم لا يقع بصفة النظر منهم للمسلمين بل لأنفسهم حتى يتخلصوا من أهل الحرب ولأنهم

خائفون على أنفسهم ولأن أهل الحرب آمنون منهم لكونهم مقهورين في أيديهم ، ولو جاز أمانهم انسد باب الجهاد لأن أهل الحرب لا تخلو دارهم عن أسير أو تاجر من المسلمين ويستطيع أهل الحرب كلما حز بهم خوف أمروا الأسير أو التاجر حتى يؤمنهم . والقول بهذا فاسد ^(١) .

وقال الشافعي : من جاء من المشركين يريد الاسلام فحق على الإمام أن يؤمنه حتى يتلو عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه الى الاسلام بالمعنى الذي يرجو أن يدخل الله به عليه الاسلام ، لقوله تعالى : ﴿ وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ﴾ قال : وإبلاغه مأمنه : أن يمنعه من المسلمين والمعاهدين ما كان في بلاد الاسلام أو حيث ما يتصل ببلاد الاسلام وسواء قرب ذلك أو بعد . فقله "ثم أبلغه مأمنه" يعنى مأمنه منك أو ممن على دينك أو ممن يطيعك ، لا مأمنه من غيرك ممن لا يطيعك أو من علك . قال : وإذا أبلغه الإمام أدنى بلاد أى للمشركين شاء فقد أبلغه مأمنه . قال : أحب الى ألا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله جل ثناؤه جعل للمشركين أن يسيحوا فى الأرض أربعة أشهر . وأكثر ما يجعل له ألا يبلغ به الحول لأن الجزية فى حول فلا يقيم فى دار الاسلام مقام من يؤدى الجزية ثم لا يؤديها . فهذه الدار لا تصلح الا لمؤمن أو معطى الجزية . فان كان من أهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال ولا ينظر الا الى مادون الحول . وان كان من أهل الكتاب قيل له : ان أردت للمقام فأد الجزية وان لم ترده فارجع الى مأمنك .

وقال : أمان كل مسلم بالغ جائز ، حرا كان أو عبدا ، رجلا كان أو امرأة . وإذا أمن من دون البالغين والمعتوه - قاتلوا أو لم يقاتلوا - لم يجوز أمانهم . وكذلك ان أمن ذمى لم يجوز أمانه . وان أمن واحد من هؤلاء فخرجوا اليه بأمان فعليها ردهم الى مأمنهم ولا تعرض لهم فى مال ولا نفس ، من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من فى عسكرنا ممن يجوز أمانه ولا يجوز ، ونبذ اليهم فنقاتلهم .

قال : وإذا أشار المسلم اليهم بشيء يرونه أمانا فقال : أمتهم بالاشارة فهو أمان . فان قال : لم يؤمنهم بها فالقول قوله .

قال : اذا خرج أهل دار الحرب الى بلاد الاسلام بأمان فاصابوا حدودا : فالحدود عليهم وجهان : فما كان لله منها لاحق فيه للأدمين يجوز العفو عنه ويقال لهم : لم تؤمنوا على هذا فان

(١) راجع : السرخسى : شرح تفسير الكبير ، مرجع سابق ، ١ / ٢٥٢ - ٢٥٧ ، ٢٦٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ / ٢ ، ٤٧٦ - ٤٧٧ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ؛ إبي يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٠ ، ٥٦ ، ٥٩ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ ؛ الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٥٠ ؛ ابن رشد : بناية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ اللوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ، ١٦٥ ؛ ابن قدامة : المغنى ، مع الشرح الكبير ، مرجع سابق (ط ١٩٨٣) ، ١٠ / ٤٣٢ .

كففتهم والا رددنا عليكم الأمان والحقناكم بمأمنكم . فان فعلوا الحقوهم بمأمنهم ونقضوا الأمان بينهم وبينهم . وكان ينبغي للامام اذا آمنهم ألا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان اصابوا حدا أقامه عليهم . أما ما كان من حد للآدميين لقيم عليهم كحد القتل والقذف والسرقه وغير ذلك ^(١)

واشترط الشافعية لممارسة اعطاء الأمان ألا يفضى ذلك الى تعطيل الجهاد فقال فى المذهب : يجوز للمسلم أن يؤمن من الكفار أحادا لا يتعطل بأمانهم الجهاد فى ناحية ^(٢) . وقال فى الروضة : يجوز لأحد المسلمين أمان كافر أو كفار محصورين كعشرة ومائة . ولا يجوز أمان ناحية وبلدة . وفى "البيان" أنه يجوز أن يؤمن واحد أهل قلعة . ولا شك أن القرية الصغيرة فى معتلها . وعن الماسرجسى أنه لا يجوز أمان واحد لأهل قرية وإن قل عدد من فيها . قال النووى : الأول أصح ، وضابطه أن لا ينسد به باب الجهاد فى تلك الناحية . فان تأتى الجهاد بغير تعرض لمن آمن نفذ الأمان ، لأن الجهاد شعار الدين والدعوة القهرية ، وهو من أعظم مكاسب المسلمين ، ولا يجوز أن يظهر بأمان الآحاد انسداد أو نقصان يحس ^(٣) .

وقالوا : يشترط فى الأمان أيضا ألا يتضرر به المسلمون . فلو أمن جاسوسا لم ينقذ الأمان . قال الشافعى فى هذه الحالة : وينبغي أن لا يستحق تبليغ للأمن لأن دخول مثله خيانة ، فحقه أن يقتل . أما اذا استشعر الامام منه خيانة نبذ الأمان لأن للمهادنة تنبذ بذلك . وماعدا ذلك فالأمان لازم من جهة المسلمين ولا يشترط لانعقاده ظهور للمصلحة ، بل يكفى عدم المضرة ^(٤) .

أما الحنابلة فقد أجازوا أيضا أمان الأسير فقالوا بصحة أمان كل مسلم عاقل مختار ذكررا كان أو أنثى ، حرا كان أو عبدا . وكذلك الأجير والتاجر فى دار الحرب على أساس أن كل هؤلاء يدخلون فى عموم قوله "ذمة للمسلمين واحدة يسعى بها أدناهم" فاذا عقد أحدهم أمانا غير مكره عليه جاز . أما الصبي للميز ففى أماته روايتان . ولما أمان الطفل والنمى والمجنون والمكره فلا يصح .

وقائوا : الأمان جائز بما يدل عليه من قول أو إشارة . قال أحمد : اذا اشير اليه بشيء غير الأمان فظنه أمانا فهو أمان . وكل شيء يرى العلاج أنه أمان فهو أمان . فان أشار للمسلم بما يروونه أمانا وقال : أردت به الأمان، فهو أمان . وإن قال : لم أرد به الأمان ، فالقول قوله لأنه

(١) الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ٢٨٤ ، ٧ / ٣٥١ - ٣٥٠ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ٣٦ - ٣٨ ، ٥٥ ، ٥٩ ؛ الشافعى : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٤ - ٦٦ ؛ اللوردى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ، ١٦٥ ؛ الشيرازى : للمذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ ؛ النووى : روضة الطالبين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٧٨ - ٢٨١ ، ٢٩٥ - ٢٩٦

(٢) الشيرازى : للمذهب فى فقه الامام الشافعى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ .

(٣) النووى : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٧٨ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ١٠ / ٢٨١ .

أعلم بنيت ، فان خرج الكفار من حصنهم بناء على هذه الإشارة لم يجوز قتلهم ولكن يردون الى مأمئهم .

وقالوا : يصح أمان الامام للكل ، ويصح أمان الأمير لمن بازائه من الكفار أما آحاد المسلمين فيصح أمانه للواحد والعشرة والقافلة الصغيرة والحصن ولا يصح أمانه لأهل بلدة أو لجمع كثير لأن ذلك يفضى الى تعطيل الجهاد والاقنيات على الامام .

وقالوا : يشترط للأمان عدم الضرر . ولاجزية مدة الأمان . ويجوز عقده مطلقا ومقيدا بمدة سواء كانت طويلة أو قصيرة . وقال بعضهم : يشترط ألا تزيد مدته على عشر سنين . وقال البعض : ان أقام المستأمن بدار الاسلام سنة دفع الجزية .

وقالوا : من طلب الأمان ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الاسلام وجب أن يعطاه ثم يرد الى مأمئهم . ويجوز عقد الأمان للرسول والمستأمن^(١) .

وخلاصة ماتقدم أنه فيما يتعلق بالأمان ، فقد أجمع الفقهاء على أمور ثم اختلفوا فى أمور : فأجمعوا على أنه كل من قدم من دار الحرب الى دار الاسلام فى أداء رسالة أو تجارة أو طلب صلح أو مهادنة أو حمل جزية أو نحو ذلك من الأسباب وطلب من الامام أمانا اعطى أمانا مادام مترددا فى دار الاسلام وحتى يرجع الى مأمئهم ووطنه . وأنه ان طلب مقاتل أو أهل حصن من الكفار الأمان ليسمعوا كلام الله تعالى ويعرفوا شرائع الاسلام فقد وجب اعطاؤهم الأمان ثم يردوا الى مأمئهم . وأجمعوا على أن الأمان كما يكون بالكلام يكون بالإشارة وبكل ما جرت العادة على اعتباره أمانا .

وأجمعوا على أن الأمان يفترض للنعة والحماية وأنه فى حكم العهد . وأنه اذا دخل المستأمن دار الاسلام فلا سبل لأحد عليه . فلا يجوز نقض عهده ولا اكراهه على ما لم يلتزمه اذا أقام على ما عهده اليه . وعلى أن المستأمن يصير بأمانه محقون الدم - فلا يجوز قتله - والمال - فلا يجوز الاستيلاء على ماله ولا يجوز منعه من الخروج بما اشتراه بماله من دار الاسلام الى دار الحرب فيما عدا السلاح فانه لا يجوز له الخروج به الى دار الحرب . وان مات المستأمن فى دار الاسلام وخلف مالا وكان له ورثة فى دار الحرب فللمال مردود الى ورثته .

وأجمعوا على أن الحربى بعد أن يدخل دار الاسلام بأمان لا يقتص منه ولا تؤخذ منه دية عن جنابة ارتكبها وهو حربى فى دار الحرب حتى لو كان قد قتل مسلما . وعلى أن جنابات أهل الحرب بعضهم على بعض فى دار الحرب وغصب بعضهم بعضا فيها موضوعة وأن ليس لحاكم المسلمين أن ينظر فى ذلك اذا دخلوا فى دار الاسلام بأمان .

(١) راجع : ابن قدامة : المغنى ، مع الشرح الكبير (ط ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٣٢ - ٤٤١ ، ٥٥٥ - ٥٦٨ ؛

شمس الدين المقدسى : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٤٨ - ٢٥٢ .

وأجمعوا على أنه حرام على مسلم أن يبيع مستأمنًا يباعا فاسداً . وأنه يطل ويفسخ من مبيعة للمستأمن المسلم في دار الاسلام مايفسخ من مبايعات المسلمين الفاسدة بينهم .

وأجمعوا على أنه اذا أراد للمستأمن الرجوع الى وطنه فعلى الامام أن يبلغه مأمنه . وعلى أنه اذا أراد الامام الرجوع في الأمان أو الغائه لسبب من الأسباب - أن يشك في المستأمن أن يكون عينا أو لعدم أهلية من أعطى الأمان أو لعدم قصد المسلم منح الأمان أو غير ذلك - فينبغي رده الى مأمنه وعدم التعرض له بسوء حتى يبلغ مأمنه .

وأجمعوا على أنه اذا قتل للمستأمن أو جرح أو اعتدى عليه أو على أمواله وهو في الأمان فانه يجب في هذه الحالة دفع اللدية أو التعويض^(١) .

أما اختلافهم الأساسي فحول من له حق ممارسة اعطاء الأمان : فذهب عبد الملك بن الماجشون - صاحب مالك - الى أن الأمان موقوف على اذن الامام فان أجازة جاز والا فلا . أما الجمهور فعلى جواز أمان الامام والأمير والرجل للمسلم الحر البالغ العاقل . أما للمرأة والعبد والصبي والمجنون والذمي والأسير ففي أمانهم اختلاف بين الفقهاء .

فأما للمرأة فأجاز الجمهور أمانها وقال ابن الماجشون وسحنون : أمانها موقوف على الامام فان أجازة جاز وان رده رد . وقد تأولا ماورد مما يخالف ذلك - أمان أم هانئ وزينب وغير ذلك - على قضايا خاصة .

وكنا أجاز الجمهور أمان العبد . وقال أبو يوسف : ليس لعبد أمان . وقال أبو حنيفة : ان قاتل العبد جاز أمانه والا فلا . وقال سحنون : اذا أذن له سيده في القتال صح أمانه والا فلا .

وأصل الخلاف في أمان المرأة والعبد يرتبط بتأويل حديث "يسعى بنمتهم أدناهم" وحديث "قد أجزنا من أجزت يأم هانئ" . فقال البعض أن أدناهم تعني أقلهم مرتبة ويدخل في ذلك المرأة والعبد . فقال الماوردي : أدناهم يعني عبيدهم . وقال فريق : أدناهم يعني أقلهم عددا كالواحد والاثنين وليس أقلهم مرتبة لأن العبد لا يملك نفسه ولا يملك أن يتزوج أو يبيع أو يشتري فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه . ورد الفريق الأول بأن الحديث عام وليس فيه مجال لاعمال القيلس على قضايا أخرى وأن الآثار الواردة عن عمر بن الخطاب تبرهن على أنه أجاز أمان العبد وأنه لما كان الايمان يلزم جميع المسلمين فان الأمان يجوز لهم جميعا أيضا لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة أو حر وعبد .

(١) راجع : الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٥ ؛ سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ١٤٢-١٤٥ ، ٣٥٧ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ . وبخصوص للذهب الشيعي راجع : محمد النجفي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ٩٢ وما بعدها .

أما حديث أم هانئ فقد فهمه البعض على أن قوله "أجرنا من أجرت يأم هانئ" إنما هو اجازة لأمان أم هانئ لاصحته في نفسه ، وأنه لولا اجازته لأمانها لم يؤثر . ولذا قال هؤلاء إنه لا أمان للمرأة إلا أن يجيزه الإمام . وفهم آخرون الحديث على أساس أن امضاء الرسول صلى الله عليه وسلم لأمان أم هانئ كان من جهة أنه كان عقلا صحيحا لامن جهة ان اجازته هي التي صححت العقد . ولذا قالوا إن أمان المرأة جائز .

وأما الصبي فقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز . وتعقبه ابن حجر في الفتح بأن هناك خلافا بين المالكية والحنابلة حول التفرقة بين المراهق وغيره وكذلك للمميز الذي يعقل . وقد تقدم عن ابن القاسم - من المالكية - أنه قال : يجوز تأمين الصبي اذا عقل الأمان وكنا قول سحنون : إن أذن له الإمام في القتال جاز أمانه والا فلا . وأجاز الأوزاعي أمان من بلغ عشر سنين . وقال محمد بن الحسن من الحنفية مثل قول ابن القاسم . واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف البلوغ لاجازة أمان الصبيان . وهو قول الشافعي أيضا . وعند الحنابلة روايتان .

ولا خلاف على عدم جواز أمان المجنون الا ما ذكرناه عن محمد بن الحسن الشيباني فقد قال: يحتلط العقل كالصبي ، فيجوز أمانه اذا عقل الاسلام ووصفه والا فلا . ولا خلاف كذلك على عدم جواز أمان النمي الا ما روى عن الأوزاعي أنه قال: "ان غزا النمي مع المسلمين فأمن أحدا فان شاء الامام أمضاه والا فليرده الى مأمنه" وقد تقدم أما الأسير والتاجر في دار الحرب وكذلك الأجير فالجمهور على عدم جواز أمانهم وقد خالف الحنابلة في ذلك فأجازوا أمان هؤلاء جميعا . رغم ذلك فالاتفاق على أنه لو أمن واحد من هؤلاء الذين لا يجوز أمانهم فخرج العلوي بهذا الأمان - لأنهم لا يميزون بين من يجوز ومن لا يجوز أمانه من المسلمين - فانه لا يجوز في هذه الحالة قتلهم وانما ينبذ اليهم ويردوا الى مأمنهم^(١) .

وأخيرا فقد احتل الأمان في الاسلام مكانة مقدسة حتى صار في الوفاء به كالعهد أو القسم الذي يلتزم صاحبه أن يبر به ولو صدر عنه عفوا أو بدون قصد . روى ابن قتيبة في "عيون الأخبار" أن شبيب بن يزيد الخارجي - وهو من كبار الثائرين على بني أمية - مر على غلام في

(١) راجع بخصوص كل ذلك : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ سغنى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧٦ ، ٢ / ٦١٠ ، ٩٩٠ ؛ اللوردي : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ؛ للرغينتي : الهداية ، شرح بداية للتبدي ، وعليها : شرح فتح لقدير لابن الهمام ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٦٣ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، ٧ / ٣٥٠ - ٣٥١ ؛ على أبو الحسن المالكي : كفاية لطالب الرباني ، مرجع سابق ، ٨ / ٢ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٥ وما بعدها ؛

الفرات يستنقع في الماء فقال له شبيب : اخرج الى اسائك . قال الغلام : فانا آمن حتى ألبس ثوبي ؟ قال : نعم . قال : فوالله لا ألبسه^(١) .

وروى صاحب الطبقات الكبرى وغيره في قصة اسلام الهرمزان أنه لما أتى به الى عمر استسقى ماء فأتوه بماء فقال : أخاف ان أقتل وأنا أشرب . فقال له عمر : لا بأس عليك حتى تشرب . فألقى الاناء من يده وقال : لا حاجة لي في الماء وقد أمتنى . قال عمر : كذبت . قال أنس : صدق يا أمير المؤمنين فقد قلت له : لا أقتلك حتى تشربه ، لا بأس عليك . فتركه فأسلم^(٢)

(١) أحمد عبد العليم اليردوني : المختار من كتاب عيون الأخبار ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

(٢) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٦٦ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ١١٣ .

المبحث الرابع

الوفاء بالعهود

المبحث الرابع

الوفاء بالعهد

ليس الوفاء بالعهد مقصوراً على ممارسة إعطاء الأمان ، ولكنه سمة عامة تميز التراث الاسلامي بطوله ، ومبدأ أصيل تنفرد به الحضارة الاسلامية في تعاملها مع الحضارات والمجتمعات الأخرى . وهذا المبدأ يقترب من مبدأ العدالة في التراث الحضاري الاسلامي كقيمة عليا لاتعلوها أى قيمة أخرى ، وكأحدى المثل التي لايمكن تجاوزها أو الترخص فيها أو النقل حولها .

الوفاء بالعهد في القرآن الكريم :

الوفاء بالعهد من أخص خصائص المؤمنين في القرآن الكريم . فالؤمنون حقا يصفهم القرآن بأنهم ﴿الوفون بعهدهم اذا عاهدوا﴾ (البقرة/ ١٧٧) وبأنهم ﴿الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق﴾ (الرعد/ ٢٠) . وقد تكرر الأمر بالوفاء بالعهد في القرآن الكريم فى أكثر من موضع واحد . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود﴾ (المائدة/ ١) ، ﴿وأوفوا بعهد الله اذا عاهدت﴾ (النحل/ ٩١) ، ﴿وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا﴾ (الاسراء/ ٣٤) وواضح من هذه الآيات ومثيلاتها أن الأمر عام على كل عهد ، وأنه مبدأ عام يشمل التعامل بين المسلمين وبعضهم وبين غيرهم ، كما يحكم العلاقات فى وقت السلم أو الحرب . وفى علاقات المسلمين بغيرهم فى وقت الحرب فإن الوفاء بالعهد أحد الكليات الأساسية التى لا موضع لمناقشتها ولاتجاوز فى الالتزام بها . وسورة براءة التى أعلنت الحرب على المشركين حتى يسلموا ، وعلى أهل الكتاب حتى يسلموا أو يعطوا الجزية ، لم تخل من التأكيد أكثر من مرة وفى أكثر من موضع على الوفاء بالعهد حتى مع أولئك الذين أصبحوا فى علاقة حرب مع المسلمين .

أولاً - فالآيات الثلاث الأولى من سورة التوبة تتضمن أمرين :

الأول - براءة الله سبحانه وتعالى من عهود المشركين للأسباب التى ذكرت فى السورة بعد ذلك ^(١) . والأمر الثانى - اعلام المشركين بذلك أى اخبارهم بالبراءة وعدم مباغتتهم بالعدوان وذلك بقوله تعالى "وأذان" ، قال البخارى : أذان : اعلام . وكنا قال أبو عبيدة . وقوله "يوم الحج الأكبر" تأكيد لهذا الاعلام يجعله وقت تجمع الناس وكثرتهم . ليس هنا فحسب ، بل أن الآيات تأمر المشركين بعد هذا الاعلان أن يسيروا فى الأرض كيف شاعوا وأين شاعوا وتمهلهم أربعة أشهر يتدبرون أمرهم وكأنها تقول لهم : هذه براءة موجبة لقتالكم فاسعوا فى تحصيل العدد

(١) راجع الآيات من ١ - ١٣ من سورة التوبة .

والأسباب وبالفوا في اعداد العناد من كل باب^(١) . وهكذا فان الآيات لم تأمر بأخذهم على غرة، وإنما أوجبت قتالهم بعد اعلامهم وامهالهم ما يكفي من الوقت لتدبير الأمر . فكانت البراءة أولاً ، ثم الأذان والاعلام ثانياً ، ثم أخيراً السياحة أو الامهال من أجل التدبير والاعداد للقتال .

ثانياً - ثم أن الآيات استثنت من هذه البراءة من استقاموا على عهودهم من المشركين، فقال تعالى : ﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم يتقواكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً . فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم . ان الله يحب للتقين ﴾ (التوبة/٤) . فالآيات السابقة على هذه الآية نزلت فيمن خاتوا عهودهم من المشركين . وهذه الآية استثنت من المشركين أصحاب العهود الذين لم يتقضوا عهدهم ولم يظاهروا على المسلمين أحداً . فأمرت بالوفاء لهم الى مدتهم . ولذا أرسل الرسول صلى الله عليه وسلم على بن أبي طالب حين نزلت هذه الآيات يؤذن في الناس بالبراءة الا أصحاب العهود فقال لهم : "ومن كان له عهد عند رسول الله فهو الى مدته"^(٢) . وذلك على أسس أن الوفاء بالعهد يقتضى ألا ينقضى التعاهد الا بانقضاء الأجل المتفق عليه مادام الطرف الآخر لم يخرج على شروطه ولذا قال تعالى : ﴿ فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم . ان الله يحب للتقين ﴾ (التوبة/٧) أى مهما تمسكوا بما عاهدتموهم عليه وعاهدتموهم فاستقيموا لهم . وقد وصف تعالى هذا الوفاء بالعهد فى الآيتين من سورة التوبة (الآية/٤ والآية ٧) بأنه من صفات المتقين . كل ذلك على الرغم من أن الطرف الآخر سوف يصير بعد انقضاء أجل العهد من المحاربن وعلى الرغم من أن الآيات تأمر المسلمين بقتالهم بعد انقضاء الأجل على الدين^(٣) . فكل ذلك لا يمنع من الوفاء لهم طالما كانوا على العهد لأن ذلك من المبادئ العامة التى لا سبيل لتجاوزها فى جميع الاحوال . ويفهم من ذلك :

(أ) أن الأصل بقاء التعاهد لحين انقضاء الأجل .

(ب) أنه لا يجوز الغدر بالطرف الآخر وأخذ على غرة وإنما يجب الوفاء بالعهد إلى مدته .

(ج) أن التعاهد لا يتقضى الا فى حالة غدر الطرف الآخر وعدم وفائه بالعهد .

(١) راجع تفسير ابنى السعود المسمى : ارشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم (القاهرة : دار للصحف ، د.ت) ٤١/٤ .

(٢) راجع : ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢٠٥ ، ١٧ / ١٩٧ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٥٩٤ / ٣ .

(٣) فهم هذه الاحكام لا يكون الا فى سياق العلم لسورة توبة . وعلى سبيل المثال فهذه الآيات التى تأمر بالوفاء لعهود المشركين فى صدر سورة توبة ليس فيها دليل على جواز التعاهد مع المشركين مطلقاً وإنما ذلك مقيد بشرط الضرورة وشرط التآقت كما ذكرنا ذلك بالتفصيل فى للباحث الثلاثة الاولى من الفصل الأول فضلاً عن للبحث الرابع الخاص بالتصور الفقهي والمقصود من الآيات - كما تقدم - فرض قتال للمشركين على المسلمين على أن يبدأ ذلك مع المشركين المنتهين لعهودهم وتأجيل المشركين المستقيمين على عهودهم الى ما بعد انقضاء الاجل .

ثالثاً - بل ويصل الوفاء لأصحاب العهود للدرجة اعتبار جوارهم والكف عمن لجأ اليهم وتحيز لهم . وفى ذلك قوله تعالى : "فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا . الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق" (النساء / ٨٩ - ٩٠) : نزلت فى المنافقين تأمر بقتلهم ان تركوا الهجرة وأظهروا الكفر الا أنها استثنت من ذلك الذين لجأوا وتحيزوا الى قوم بينهم وبين المسلمين مهادنة أو عقد ذمة فجعلت حكمهم كحكمهم . وهذا قول السدى وابن زيد وابن جرير . هذا فى الوقت الذى تنص فيه الآيات على عدم جواز نصره مسلم لم يهاجر وليس بينه وبين المسلمين عهد على مشرك بينه وبين المسلمين عهد . فيقول تعالى : ﴿ وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ﴾ (الانفال / ٧٢) . فلا تنصر تلك الفئة من المسلمين - أى الذين أمنوا ولم يهاجروا ومن ثم ليس بينهم وبين دار الاسلام عهد - على للعاهدين من الكفار . مما بين أن الله عز وجل جعل حق الميثاق فوق حق الأخوة الاسلامية ^(١) .

رابعاً - تأتى آية النبذ لتسلط مزيدا من الضوء على هذا المبدأ العام . فيقول تعالى فى الآية / ٥٨ من سورة الأنفال : ﴿ واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء . ان الله لا يحب الخائنين ﴾ . فهى وان أباحت التحلل من التعاهد فى حالة خشية وقوع الغدر والخيانة من الطرف الآخر ، الا أنها اشترطت وجوب إعلامه بذلك قبل قتاله . وفى الآية أربعة أمور :

الأمر الأول - أنها تتحدث لا عن حالة وقوع الضرر وانما عن حالة توقع وقوعه وذلك بطبيعة الحال بظهور امارات أو دلائل تفيد استعداد الطرف الآخر للاخلال بشروط العهد .

الأمر الثانى - أنها تأمر - فى هذه الحالة - بالنبذ ، ويعنى الطرح والالقاء والنقض والترك ونظائرها من الكلمات التى تفيد طرح الشئ أو القاءه ^(٢) . وللمقصود : ا طرح اليهم عهدهم .

والأمر الثالث - أن يكون هذا النبذ على سواء . قال ابن عباس : أى على مثل . وقال ابن منظور : على عدل . وقيل : أعلمهم أنك حاربتهم حتى يصيروا مثلك فى العلم بذلك . وقال الأزهري : للمعنى : اذا عاهدت قوما فخشيت منهم النقض فلا توقع بهم . بمجرد ذلك حتى تعلمهم ^(٣) . وبطبيعة الحال فان ذلك يكون بأن يرسل اليهم من يعلمهم صراحة بأن العهد انتقض .

(١) كامل سلامة للنفس : العلاقات الدولية فى الاسلام على ضوء الاعجاز لىأتى فى سورة التوبة (جدة : دار الشروق ،

١٩٧٦) ص ٨٥ ؛ محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ١٠٨ .

(٢) راجع ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ، ص ٤٣٢٢ .

(٣) راجع : ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٨ - ٢٦٩ ؛ ابن منظور : لسان العرب ، مرجع سابق ،

ص ٢١٦٢ ؛ الصابوني : صفوة التفسير ، مرجع سابق ، ١ / ٥١١ .

والأمر الرابع - أن مناجزتهم الحرب قبل النبذ اليهم - في حالة توقع الخيانة - يعتبر خيانة ينهى عنها القرآن ، اذ أنهم في هذه الحالة يظلوا على توهمهم في بقاء العهد لعدم صدور مايفيد الخيانة يقينا من جانبهم وعدم علمهم بتخوف المسلمين من وقوع الخيانة منهم . ولذا فان الآية توجب أن يكون الطرفان متساويين من حيث معرفة انتقاض المعاهدة وبدأ حالة الحرب، وهو المفهوم من قوله "على سواء" وذلك من باب العدل والوفاء بالعهد معا .

بل وينهب بعض العلماء الى أنه لا يكفي مجرد اعلامهم بالنبذ ، بل لابد من مضي مدة يتمكن فيها ملكهم بعد علمه بالنبذ من انقاذ الخير الى أطراف مملكته ، ولا يجوز للمسلمين أن يغيروا على شيء من أطرافهم قبل مضي تلك المدة حتى لا يؤخذوا على غرة . ومع ذلك اذا علم المسلمون يقينا بعد مضي المدة أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم ، فالمستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم بالنبذ ، لأن الاغارة قبل الاعلام في هذه الحالة تشبه الخديعة وكما أنه على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة فان عليهم أن يتحرزوا كذلك من شبه الخديعة ^(١) .

ولما كان كل ذلك يرتبط بحالة توقع الخيانة كما يدل عليه تفسير الآية - قال الشافعي: نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدل به على خيانتهم ^(٢) - فانه يتعين في هذا الموضع التمييز بين حالة وقوع الخيانة فعلا وحالة توقع وقوعها : ففي الحالة الأولى يقع الغدر فعلا من الطرف الآخر . أما في الحالة الثانية فان الخيانة لاتقع منهم وانما يخاف منهم ذلك بسبب أشياء يستدل بها على استعدادهم للخديعة ونقض العهد . في الحالة الأولى تجوز مباغتتهم ومفاجأتهم بالحرب كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم حين اتجه لفتح مكة لما نقضت قريش الصلح : اللهم خذ العيون والأخبار عن قريش حتى نبغتها في بلادها ^(٣) . ولا يشترط في هذه الحالة النبذ والاعلام لأنهم نقضوا العهد وعلموا بذلك . أما في الحالة الثانية فلا بد من اعلامهم بالنبذ لأنه وان توفرت البراهين على عزمهم على الخيانة فانها لم تقع منهم . ولذا فان نقض العهد من جانب المسلمين قبل اعلام الطرف الآخر - في هذه الحالة الثانية - يعد خيانة و "ان الله لا يحب الخائنين" .

(١) راجع : السرخسي : شرح كتاب السير الكبير للشيباني ، مرجع سابق ، ٥ / ١٦٩٧ ؛ ابن القيم : شرح فتح القدير ، على : الهداية للمرغيناني ، ومعه : شرح العناية للبايزي وحاشية سعدى حلي ، مرجع سابق ، ٥ / ٤٥٧ .

(٢) الشافعي : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٢ .

(٣) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٩ ؛ ابن الأزرقي : بدائع السلك في طبائع الملك (بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٧)

١ / ١٦٢ ؛ البوطي : قه السيرة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ ؛ ابن العربي : أحكام القرآن (ط . بيروت) مرجع سابق ، ٢ /

٨٧١ ؛ محمد رشيد رضا : النار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٥١ ؛ الرزوي : التفسير الكبير (ط . بيروت) مرجع سابق ، ٨ / ١٥

/ ١٨٩ - ١٩٠ ، ١٩٤ ؛ الشوكاني : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم ، مرجع

سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ الطوسي : مرجع سابق ، ٥ / ١٤٤ - ١٤٥ .

وبطبيعة الحال فإنه لا يجوز - في هذه الحالة الأخيرة - تبرير المباغته وترك النبد بعامل المصلحة أو المعاملة بالمثل ، فإن مبدأ الوفاء بالعهد يتسم بالاطلاق ولا يقبل الاستثناء . وفي هذا المعنى يقول صاحب الظلال : "إن الإسلام يكره الخيانة ويحتقر الخائنين الذين ينقضون العهود . ومن ثم لا يجب للمسلمين أن يخونوا أمانة العهد في سبيل غاية مهما تكن شريفة . إن النفس الانسانية وحده لا تتجزأ ، ومتى استحللت لنفسها وسيلة خسيصة فلا يمكن أن تظل محافظة على غاية شريفة . وليس مسلماً من يعبر الوسيلة بالغاية . فهذا للبدا غريب على الحس الاسلامي والحساسية الاسلامية ، لأنه لا انفصال في تكوين النفس البشرية وعالمها بين الوسائل والغايات" (١) .

أمثلة من حياة الرسول صلى الله عليه وسلم :

ضرب الرسول صلى الله عليه وسلم المثل الأعلى في باب الوفاء بالعهد ، وذلك بأقواله وأفعاله . وقد خصصت كتب الحديث ومدونات السنة أبواباً مستقلة في فضل الوفاء بالعهد وتحريم الغدر (٢) . وفيما يلي بعض الأمثلة :

١- في حديث بريدة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصي أمراء السرايا بقوله : "اغزوا ولا تغدروا . . . " الحديث . قال الألباني : أي لا تنقضوا العهد إن وجد بينكم . وقال النووي : فيه تحريم الغدر وهو جمع عليه (٣) . وعن صفوان بن عسال قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فقال : سيروا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تمثلوا ولا تغدروا . . . " (٤) . والأحاديث في هذا الباب كثيرة نكتفي بما ذكرناه منها على سبيل التمثيل لا الحصر .

٢ - من الشروط التي كانت بين الرسول صلى الله عليه وسلم وبين المشركين في صلح الحديبية أن من لحق بالرسول من المشركين رده اليهم ، ومن لحق من أصحاب الرسول بالمشركون لم يردوه اليه . وحدث أن هرب أبو جندل بن سهيل بن عمرو يرسف في قيده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما كان يكتب كتاب الصلح هو وسهيل بن عمرو . فقال سهيل : يا محمد قد لجأت القضية بيني وبينك قبل أن يأتيك هذا . قال : صدقت . فرده

(١) سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣ / ١٥٤٢ .

(٢) انظر على سبيل المثال : ابن حجر : فتح الباري ، مرجع سابق ، ١٢ / ٢٦٥ ؛ فتاوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ،

١٢ / ٤٣ ؛ للنوري : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٨ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٢٤ ؛

(٣) فتاوى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٣٨ ؛ الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ ؛

الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨٠ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٠ .

(٤) الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ٢ / ١٤٠ . وانظر ايضا : الباجي : للتقى شرح اللوطا ، مرجع

سابق ، ٣ / ١٧١ ؛ الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٣٤ .

الرسول صلى الله عليه وسلم اليهم . فقال أبو جندل : يامعشر المسلمين ، أرد الى المشركين يفتنونى فى دينى وقد جئت مسلماً؟ فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لانغدر ، وان الله جاعل لك فرجا ومخرجاً " وفى رواية اخرى أنه قال "يا أبا جندل ، انا قد عقدنا بيتنا وبين القوم عقداً وصلحنا وأعطيناهم على ذلك وأعطينا عهداً . وانا لانغدر بهم " (١) .

٣ - وبعلما تم أمر الصلح فى الحديبية ورجع النبی صلى الله عليه وسلم جاءه أبو بصير عتبة بن أسيد - رجل من قريش - وهو مسلم فأرسلت قريش فى طلبه رجلين فلدغه الرسول صلى الله عليه وسلم اليهما وقال له : "يا أبا بصير انا قد أعطينا هؤلاء القوم ماقد علمت . ولا يصلح لنا فى ديننا الغدر . وان الله جاعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجا ومخرجاً . فانطلق الى قومك " . قال : "يا رسول الله تردنى الى المشركين يفتنونى فى دينى" قال : "يا أبا بصير انطلق ، فان الله تعالى سيجعل لك ولمن معك من المستضعفين فرجا ومخرجاً" فانطلق معهما . وفى الطريق قتل أحدهما وفر الآخر منه . وعاد أبو بصير الى الرسول صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله ، وفيت ذمتك وأدى الله عنك ، أسلمتني ورددتني اليهم ثم أبتجاني الله منهم . فقال له الرسول : "ويل أمه مسعر حرب" فلما سمع ذلك عرف أنه سيرده اليهم . فخرج أبو بصير حتى نزل مكاناً على ساحل البحر يقال له "العيص" فى طريق قريش الى الشام وتجمع حوله قريب من سبعين رجلاً ممن فروا من مكة ، وراحوا يضيقوا على قريش يعترضون العير ويقتلون من ظفروا به منهم حتى كبت قريش الى الرسول صلى الله عليه وسلم يناشدونه بالله وبالرحم أن يرسل اليهم فمن آتاه منهم فهو آمن . فأواهم الرسول صلى الله عليه وسلم فقدموا عليه المدينة الا أبا بصير كان قد مات (٢) .

(١) راجع : سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢٠٤ / ٣ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ١٢٠ / ٢ ؛ تاريخ الطبرى . مرجع سابق ، ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ابن الأثير : الكمل ، مرجع سابق ، ٩٠ / ٢ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥ ؛ ابى يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ؛ الشوكاتى : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٢٩ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٥ .

(٢) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢٠٧ / ٣ - ٢٠٨ ؛ ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٥ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ١٢٩ / ٢ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٤ - ٢٨٥ ؛ ابن الأثير : الكمل ، مرجع سابق ، ٢ / ٩١ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٦ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٤١ - ٣٤٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٩٦ - ٢٩٧ ؛ الشافعى : سبل الهدى والرشاد فى سيرة خير العباد (مخطوط بدار الكتب المصرية . الفن : تاريخ ، الرقم ١٣٠) ، ٣ / ١٦ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ ؛ أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ الشوكاتى : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٣٥ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

٤ - عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال : مامتنعنى أن أشهد بلرا إلا أنى خرجت أنا وأبى حسيل . قال : فأخذنا كفار قريش . قالوا : إنكم تريدون عمدا . فقلنا : مانريد . مانريد إلا المدينة . فأخذوا علينا عهد الله وميثاقه لتصرفن الى المدينة ولا تقاتل معه - أى مع الرسول صلى الله عليه وسلم - فأتينا الرسول صلى الله عليه وسلم - لما كانت غزوة بدر - فأخبرناه الخبر ، فقال : " انصرفا ، نفى لهم بعهدهم ونستعين بالله عليهم " رواه مسلم . وقال النووي : أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد ^(١) . أى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمح لهما بعدم الاشتراك فى القتال لأنهما كانا قد وعدا كفار قريش بذلك مؤثرا بذلك الوفاء بعهدهما على نصرتهما له فى المعركة .

نماذج من حياة الصحابة :

سارت الدولة الاسلامية فى ممارسة أعمال الجهاد خلال الفترة محل الدراسة على هذا المبدأ الذى أرست دعائمه الأصول الاسلامية ومقتضاه الأمر بالوفاء بالعهود وتحريم الغدر . هذه حقيقة يؤكدونها تحليل الخبرة التاريخية الاسلامية وليس هناك خلاف حولها . والأمثلة بهذا الخصوص لا يمكن حصرها وسوف اكفى بثبات بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر :

(١) صالح خالد بن الوليد قوم بجاعة بن مرارة - من بنى حنيفة - بعدما غلبوا بالمسلمين فى اليمامة فقتلوا منهم سبعمئة من حفاظ القرآن . ولما بلغ ذلك المسلمين فى المدينة كتب بعضهم الى خالد يحرضه على قتلهم . وحين علم خالد بذلك قال : " انه لولا ما قد مضى من صلح القوم لفعلت ذلك . فأما الآن فليس الى قتلهم من سبيل " . ثم كتب خالد الى أبى بكر كتابا نصه : " بسم الله الرحمن الرحيم . لعبد الله بن عثمان خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم من خالد بن الوليد . أما بعد : فان الله تبارك وتعالى لم يرد بأهل اليمامة الا ماصاروا اليه . وقد صالحت القوم على ما وجد من الصفراء والبيضاء وعلى ثلث الكراع وربيع السبي . ولعل الله تبارك وتعالى أن يجعل عاقبة صلحهم خيرا . والسلام " فرد عليه أبو بكر الصديق رضى الله عنه : " أما بعد فقد قرأت كتابك وما ذكرت فيه من صلح القوم بأنهم صالحوك . فأتم للقوم ماصالحتهم عليه ولا تغدر بهم " ^(٢) .

(٢) ولما أراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه اجلاء أهل نجران - وكانوا من أهل الذمة - لوصية الرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر بنك ، بعث يعلى بن أمية الى اليمن وأمره باجلائهم وقال له : " اتهم ولا تفتهم عن دينهم . ثم أجلهم من أقام منهم على دينه ، وأقرر المسلم . وامسح أرض كل من تجلى منهم ثم خيرهم البلدان وأعلمهم انا بنجيلهم بأمر الله

(١) النووي : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٤٤ ؛ للنورى : مختصر صحيح مسلم ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٨ ؛ ابن

قيم : زاد للعد (القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، د . ت) ٢ / ٢٢٣ .

(٢) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

ورسوله ألا يترك بجزيرة العرب دينان . فليخرجوا - من أقام على دينه منهم - ثم نعطيهم أرضا كأرضهم أقرارا لهم بالحق على انفسنا ووفاء بنعتهم فيما أمر الله من ذلك ، بدلا بينهم وبين جيرانهم من أهل اليمن وغيرهم فيما صار لجيرانهم بالريف" (١) .

(٣) ومن أطول العهود التي كتبها على بن أبي طالب لعماله كتابه الى الأشتر النخعي لما ولاه على مصر وأعمالها ، وفيه : " . . . وان عقدت بينك وبين عدوك عقدة أو ألبسته منك ذمة فحط عهدك بالوفاء وارع ذمتك بالأمانة واجعل نفسك حنة دون ما أعطيت ، فانه ليس من فرائض الله شيء الناس أشد عليه اجتماعا مع تفرق أهوائهم وتشتت آرائهم من تعظيم الوفاء بالعهود . وقد لزم ذلك المشركون فيما بينهم دون المسلمين لما استولوا (٢) من عواقب الغدر . فلا تغدروا بنميتك . ولا تخيسن بعهدك . ولا تحتلن عدوك . فانه لا يجزىء على الله الا جاهل شقى (٣) . وقد جعل الله عهده وذمته أمنا أفضاه بين العباد برحمته وحرما يسكنون الى منعه ويستفيضون الى جواره . فلا ادغال ولا مدالسة ولا خداع فيه (٤) . ولا تعقد عقدا تجوز فيه العلل . ولا تعولن على لحن قول بعد التأكيد والتوثقة (٥) . ولا يدعونك ضيق أمر لزمك فيه عهد الله الى طلب انفساخه بغير الحق (٦) . فان صبرك على ضيق أمر ترجو انقراجه وفضل عاقبته خير من غدر تخاف تبعته " (٧) .

(٤) ولما بلغ معاوية خيرا صاحب الروم أنه يريد أن يغزو بلاد الشام أيام صفين ، كتب اليه يهدده ، فصالحته الروم على أن يؤدي اليهم مالا - قيل كان مائة الف دينار - وأخذ من الروم رهنا فجعلهم يعلبك وأخذ الروم رهنا من المسلمين . ثم ان الروم غدرت وقتلت رهنا

(١) أحمد زكي صفوت : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٨ .

(٢) أي لأنهم وجدوا عواقب الغدر ويلة أي مهلكة فقد التزموا الوفاء بالعهود ، والمسلمون أولى بالوفاء من المشركين

(٣) الحريم : أي الحرم أو المحرم الذي لا يجوز الاعتداء عليه .

(٤) يستفيضون : أي يفزعون اليه ويحتمون بجواره . والادغال : الفساد . والمدالسة : الخيانة .

(٥) العلل : جمع علة وهي في العقد والكلام ما يصرفه عن وجهه ويحوله الى غير المراد . وذلك يطرأ على الكلام عند ابهامه وعدم صراحته . ولحن القول : ما يقبل الترجيح كالتورية والتعريض . والمعنى أنه ينهاء اذا عقد العقد بينه وبين عدوه أن يتقضيه معولا على تأويل غشى أو فحوى قول أو يقول مثلا : انما عنت كذا ولم أعين ظاهر هذه اللفظة . . . الخ . فان كل هذا - عنده - يدخل في باب الغدر وعدم الوفاء بالعهود .

(٦) ينهاء كذلك عن فسخ العهد بينه وبين عدوه مجرد أن التزم به يتقل عليه . وانما عليه الوفاء بعهده والتزامه الحق ثم الصبر عليه

(٧) محمد بن الحسين المعروف بلشريف الرضى : نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، شرح الشيخ

محمد عبده ، تحقيق : محمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا (القاهرة : دار الشعب ، د . ت) ص ٣٤٥ - ٣٤٦ .

المسلمين . فأبى معاوية والمسلمون أن يستحلوا بذلك قتل من في أيديهم من رهن الروم وخلوا سبلهم وقالوا : وفاء بغلر خير من غلر بغلر ^(١) .

(٥) وكان بين معاوية وبين الروم أمد ، فأراد معاوية أن يلدن منهم فإذا أنقضى الأمد غزاهم، فإذا شيخ على دابة يقول : الله أكبر الله أكبر ، وفاء لاغلرا يامعاوية ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من كان بينه وبين قوم عهد فلا يحلن عقلة ولا يشدننها حتى ينقضى أمدها أو ينبد اليهم عهدهم على سواء" فبلغ ذلك معاوية فرجع ، فإذا الشيخ عمرو بن عبسة . رواه أحمد وابو داود والترمذي - وصححه ^(٢) . وفي ذلك دليل على أنه لا يجوز السير الى أرض العدو في آخر مدة الصلح أو الهدنة للانقضاض على العدو بغتة . بل ينبغي الانتظار حتى تنقضى مدة الهدنة عملا بقوله تعالى "فأتوا اليهم عهدهم الى مدتهم" ، ثم انلارهم بذلك . بل ويستحب تجديد الدعوة كما تقدم .

رأى العلماء :

إذا كانت آراء الفقهاء قد اختلفت في بعض المسائل ، فانهم قد اتفقوا جميعا بلا خلاف، على وجوب الوفاء بالعهود وتحريم الغدر والخيانة بأي شكل من الأشكال وتحت أى ظرف من الظروف ، وقالوا إن الوفاء بالعقود والعهود فرض وان الغدر في حق المسلم وغير المسلم حرام ^(٣) .

وقد سئل عطاء عن رجل مسلم أسره العدو فقالوا له : نرسلك وتعطينا عهدا وميثاقا على أن تبعث الينا كذا وكذا - أى من الأموال - فان لم يفعل عاد اليهم . فلم يجد الأسير المسلم مالا يفدى به نفسه ، فهل يعود الى الكفار؟ قال عطاء (ت ١١٤هـ) : ينهب اليهم . قيل له : انهم أهل شرك . قال : يفي بالعهد لهم "ان العهد كان مستولا" ^(٤) .

وكذا قال مالك : لا يجوز للأسير أن يهرب ممن أسروه ولا أن يخدعهم وان ائتمنوه يفي لهم بالعهد ^(٥) . وقال : بلغنى أن عبد الله بن عباس قال : ماختر قوم بالعهد الا سلط الله عليهم العدو ^(٦) . وسئل الأوزاعي عن الرجل من المسلمين يؤسر فيعطيه عهدا على أن يعيشه الى دار الاسلام .

(١) محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٩٥ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٠ ؛ ابو عبيد : كتاب الاموال (لقاهرة : مكتبة ثكنيات الازهرية ، ١٩٦٨)

ص ٢٣٧ ؛ الشوكاني : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٥٤ ؛ ابن قيم : زاد المعاد (ط . القاهرة) مرجع سابق ، ٣ / ٢٢٣

(٣) راجع : سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع في لفقه الاسلامي ، مرجع سابق ، ٨٠٣ / ٢ ، ٨٢٥ .

(٤) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٧

(٦) السيوطي : تنوير الحوالك ، شرح على موطأ مالك (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٨٤) ، ٧ / ٢ .

قان وجد فداءه والا رجع اليهم ، فيقدم ، فلا يقتل على فداءه : فترى له أن يرجع اليهم ؟ قال : نعم يرجع اليهم^(١) .

وسئل الشافعي عن قوم بينهم وبين المسلمين عهد فغلبوا به الا جماعة منهم ظلت على الوفاء هل يجوز للامام غزوهم ؟ قال : "كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم . واذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فاذا خرجوا وفي لهم وقتل من بقي منهم"^(٢) .

وقال صاحب كتاب الفروع من الحنابلة : متى مات امام أو عزل لزم من بعده الوفاء بعقله ، لأنه عقله باجتهاده . ، فلا يتقضى باجتهاد غيره^(٣) .

هنا قليل من كثير من النصوص والوقائع التي يكشفها البحث الوثائقي والتاريخي في المصادر الأصولية الاسلامية عن مبدأ الوفاء بالعهود كأساس في التعامل مع المجتمعات غير الاسلامية في وقت الحرب . هذه حقيقة يعترف بها الباحثون غير المسلمين أيضا ولذا فلسنا في حاجة لمعالجة هذه المسألة بشكل مستفيض ونكتفي بهذا العرض الموجز والموثق لمبدأ الوفاء بالعهود في المصادر الأصولية .

(١) الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ .

(٢) الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ١٨٦ .

(٣) شمس الدين المقدسي : كذب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢٥٨ .

المبحث الخامس

الأسـرى

المبحث الخامس

الأسرى

تختلف الحروب الأسرى من كلا الجانبين . وللإسلام أحكام خاصة يتم على أساسها التعامل مع الأسارى . هذه الأحكام مستمدة من الأصول ومرتبطة بالاطار العام لظاهرة الحرب في الإسلام ومن ثم لا يمكن فهمها إلا في ضوء مختلف العناصر التي عالجناها في المباحث المتقدمة وبصفة خاصة تلك المتعلقة بمبررات القتال من جهة ثم تلك المتعلقة بالقيم والأخلاقيات التي تحكم عملية المواجهة أو الصدام العضوى من جهة أخرى فضلا عن غيرهما من عناصر الاطار الفكرى والحركى للظاهرة موضع التحليل .

وسوف نقتصر في معالجة مسألة الأسارى في التصور الأصولى على موضوعين يرتبطان باطار التحليل وبهما يكتمل هذا البناء الفكرى والاطار الحركى لظاهرة الحرب في الإسلام وما يتمخض عنها من علاقات بين المسلمين وغيرهم من منطلق التصور الأصولى : الأول هو طريقة المسلمين في معاملة الأسرى . وللوضوع الثانى هو الحكم فى الأسرى .

أولا : معاملة الأسرى :

لاخلاف على ضرورة قتل مقاتلة الكفار فى الحرب . أما اذا وقعوا فى الأسر فان الآيات والأحاديث تأمر المسلمين بحسن معاملة الأسرى وإطعامهم وكسوتهم وقبول اسلام من أسلم منهم وعدم إكراههم على ذلك . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبى قل لمن فى أيديكم من الأسرى ان يعلم الله فى قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما أخذ منكم ويغفر لكم . والله غفور رحيم ﴾ (الأنفال/ ٧٠) . ففيه استمالة للأسارى وتحديد الدعوة لهم وفتح باب التوبة أمامهم من جديد . وقد نزلت الآية فى اسارى بدر الذين دفعوا الفداء ليتخلصوا من الأسر - ومنهم العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم - تستميلهم وتغريهم بما يعرضهم عما دفعوه من الفداء وتعلمهم ان هم دخلوا فى الاسلام - طائعين مختارين - بالرزق الوفير فى الدنيا والمغفرة لما سلف منهم قبل الايمان ^(١) . وفيها دليل واضح على عدم الاكراه وعلى قبول اسلام الأسير وعلى أن مقصود الحرب النهائى هو تحقيق الهداية ، وعلى أنه لذلك يجب تكرار الدعوة الى الاسلام ليس فقط قبل

(١) راجع : تفسير ابن كثير : مرجع سبق ، ٢ / ٣٢٦ - ٣٢٧ ؛ تفسير القرطبي (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٥٢ - ٥٥ : تفسير الخازن (بيروت : دار المعرفة ، د.ت) ٢ / ١٩٩ ؛ الشوكاني : فتح القدير (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) ، ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ ؛ تفسير الرزى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٥) ٨ / ١٥ - ٢١١ - ٢١٣ ؛ تفسير ابن العربى : أحكام القرآن (بيروت : دار الفكر ، د.ت) ٢ / ٨٨٥ ؛ تفسير القاسمى : حاشى التآويل (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) ٥ / ٨ / ١٠١ ؛ تفسير النسفى (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٨٢) ٢ / ١١٢ ؛ تفسير الطوسى : التبيان (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، ١٩٦٥) ٥ / ١٥٩ - ١٦٠ ؛ تفسير محمد رشيد رضا : المنار (بيروت : دار المعرفة ، د.ت) ١٠ / ١٠٠ - ١٠١ .

وأثناء القتال ولكن أيضا بعد أن تضع الحرب أوزارها ويقع من يقع من المشركين في أسر المسلمين . فهؤلاء تجدد الدعوة لهم ويعاملون معاملة حسنة رجاء أن يسلموا . وبالفعل فقد أسلم العباس - عم النبي صلى الله عليه وسلم - وهو في الأسر بسبب ما أطلع عليه من دلائل وبراهين أكدت له صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبسبب ما واجده من احسان في المعاملة حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم كساه قميص عبد الله بن أبي حين أتى مع الأسارى وليس عليه ثوب^(١) .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ﴾ (الانسان/٨) أى أنهم يطعمون الأسير - مع ما يطعمون من محاييج المسلمين - رغم حاجتهم هم الى الطعام وذلك من باب البر والعطف وابتغاء وجه الله وامثالا لأمره^(٢) . وقد ساوت الآية الأسير من الكفار بالمسكين واليتيم المسلم من ناحية احتياجه الى الطعام ومن ناحية أن اطعامه من صفات أهل البر والعطف من المسلمين^(٣) .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر أصحابه أن يكرموا الأسارى فكانوا يقدمونهم على أنفسهم عند الغلاء^(٤) . ويشهد لذلك ما قاله الحسن البصري من أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالأسير فيلجعه الى بعض المسلمين ويقول له : أحسن اليه ، فيكون عنده اليومين والثلاثة فيؤثره على نفسه^(٥) . ومارواه ابن اسحاق وابن جرير عن نبيه بن وهب أن الرسول صلى الله عليه وسلم حين أقبل بالأسارى - بعد غزوة بدر (٢هـ) - فرقهم بين أصحابه وقال : " استوصوا بالأسارى خيرا "^(٦) . قال نبيه بن وهب : وكان أبو عزيز بن عمير - أخو مصعب بن عمير - فى الأسارى . قال : قال أبو عزيز : كنت فى رهط من الأنصار حين أقبلوا بى من بدر (أى كان أسيرا عندهم) فكانوا اذا قدموا غداهم وعشاءهم خصونى بالخبز وأكلوا التمر لوصية

(١) ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١١٠ ؛ ابن حجر : كذب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢١٧ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٥٧ .

(٢) راجع تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٥٤ ؛ تفسير سيد قطب : فى ظلال القرآن (بيروت والقاهرة : دار الشروق ، ١٩٧٩) ٦ / ٣٧٨١ ؛ لصابوني : صفوة التفاسير (الدوحة : ادارة الشؤون الدينية ، ١٩٨١) ٣ / ٤٩٣ .

(٣) راجع : ابن العربي : أحكام القرآن (القاهرة : عيسى البابى الحلبي ، ١٩٥٧) ، ٤ / ١٨٨٦ .

(٤) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ٤٥٥ .

(٥) لصابوني : صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ٣ / ٤٩٣ .

(٦) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٩ ؛ الطبرى : تاريخ الأمم والملوك (بيروت : مؤسسة الأعلمى ، ١٩٨٣) ، ٢ / ١٥٩ ؛ ابن الاثير : الكامل فى التاريخ (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) ، ٢ / ٢٨ ؛ الهندى : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٤ ؛ الألبانى : ضعيف الجامع لصغير وزيانته ، مرجع سابق ، ١ / ٢٧١ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم بنا . ماتقع في يد رجل منهم كسرة خبز الا تفحنى بها فاستحى فأردها على أحدهم فإردها على ما يحسها^(١) .

وأخرج البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بنى حنيفة يقال له ثمامة بن أثال - سيد أهل اليمامة - فربطوه بسارية من سواري المسجد فخرج اليه الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : ماذا عندك يا ثمامة ؟ قال : عندي يا محمد خير : ان تقتل تقتل ذا دم ، وان تنعم تنعم على شاكرك ، وان كنت تريد المال فسل تعط منه ما شئت . وبعد ثلاثة أيام تكرر خلالها هذا الحوار قال الرسول صلى الله عليه وسلم : "أطلقوا ثمامة" . فأطلقوه ، فانطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل للمسجد فقال : أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله . يا محمد والله ما كان على الأرض أبغض الى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه كلها الى ، والله ما كان من دين أبغض الى من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين كله الى . والله ما كان من بلد أبغض الى من بلدك ، فأصبح بلدك أحب البلاد كلها الى . "الحديث^(٢) . وفيه دليل على ضرورة الاحسان للأسير وتأليف قلبه وملاطفته بلين الكلام وعدم الغلظة عليه وعدم اكرامه على الاسلام ومنحه فرصة للتدبر والتفكير فى أمر الدعوة وامكان المن عليه والعفو عنه مع القدرة على قتله أو مفاداته بالمال . وقد كان لكل ذلك أثر عظيم فى اسلام ثمامة .

وكان الرسول صلى الله عليه وسلم ينهى عن تعذيب الأسير أو التمثيل به . وان كان لابد من قتله فقد كان يأمر بقتله قتلا كريما سريعا دون تعذيب بالعطش أو الجوع أو غيرهما . وعلى هذا اجماع الفقهاء^(٣) . وقد ذكر محمد بن الحسن فى السير الكبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى بنى قريظة - بعدما احترق النهار فى يوم صائف : "لا تجمعوا عليهم حر هذا اليوم وحر السيف . قتلوهم حتى يردوا" فقتلواهم حتى ابردوا . ثم راحوا ببقيتهم فقتلواهم^(٤) . وقد روى ابن جرير فى تاريخه وابن اسحاق فى السيرة أن سهيل بن عمرو كان فى اسرى بدر فلما أتى به النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر : دعنى أترع ثنىي سهيل بن عمرو يدلع لسانه فلا

(١) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٠٩ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٥٩ ؛ تفسير سيد قطب : فى

ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣ / ١٤٦٣ .

(٢) النورى : شرح مسلم ، مرجع سابق ، ١٢ / ٨٧ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٦ / ٢١٠ ؛ الشوكانى

: نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠١ ؛ محمد حميد الله : مجموعة الوثائق السياسية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٣) راجع على سبيل المثال : السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٩ ؛ البهوتى : شرح منتهى

الارادات (القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت) ٢ / ٩٧ ؛ موسى المحجولوى للقدسى : الاقناع (قاهرة : دار المعرفة ، د.ت)

١١ / ٢ ؛ النورى : روضة الطالبين (ط. للكب الاسلامى) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥١ .

(٤) السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٩ .

يقوم عليك خطيباً في موطن أبدا . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا أمثل به فيمثل الله بي وإن كنت نبياً" ^(١) .

والأكثر من ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يؤثر أن وقع أهل بيت من المشركين في الأسر أن يكونوا جميعاً في سهم رجل واحد من المسلمين منعاً لتشتت الأسرة . وكان ينهى بالذات عن التفريق بين الوالدة وولدها ويقول : من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة . ولذا كان إذا أتى بالسبي أعطى أهل البيت جميعاً كراهية أن يفرق بينهم ^(٢) . كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يفعل مثل ذلك إذا أراد أن يبيع السبي . يشهد لذلك ما أخرجه صاحب الطبقات الكبرى عن فاطمة بنت حسين قالت : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة إلى مدينة "مقنا" فأصابوا منهم سبايا منهم ضميرة مولى علي ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعهم وسلم بيعهم وهم أخوة ، فخرج إليهم وهم يكونون ، فقال : ملهم يكون ؟ فقالوا : فرقنا بينهم . قال : لا تفرقوا بينهم بيعهم جميعاً ^(٣) . وكذا كان عمر بن الخطاب ينهى عن التفرقة بين الأم وولدها أو بين الأخوين ^(٤) . وفعل مثل ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه ^(٥) . ولذا فقد أجمع الفقهاء بلا خلاف على أن التفريق بين الولد الصغير وبين أمه غير جائز ، وإن اختلفوا في الحد بين الصغير الذي لا يجوز معه التفريق والكبير الذي يجوز معه ^(٦) .

فقال مالك : لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى يبلغ ^(٧) . وسئل الأوزاعي عن القوم يصيرون المرأة معها صبي رضيع أو فطيم لا يستطيعون حمله مع أمه أيحملون أمه ويلقون الصبي ؟ قال : يحملان جميعاً ، فإن لم يطيقا تركا جميعاً ^(٨) . وقال : إذا استغنى الطفل عن أمه فقد خرج من الصغر وجاز التفريق بينهما ^(٩) . أما الشافعي فجعل الحد بين الصغير والكبير سبعا أو ثمانين

(١) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ١٦٢ / ٢ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٢ .

(٢) ابن قيم : زاد المعاد (القاهرة : للطبعة المصرية ومكتبتها ، د.ت) ٦٨ / ٢ ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) ، ٣ ،

١١٤ / : انظر ابن القيم : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ١٨٢ / ٤ ؛ الهندي : كثر العمال ، مرجع سابق ، ٩٥ / ٧ ؛ الألباني :

ضعيف جزم الصغير وزيادته ، مرجع سابق ، ١٧١ / ٤ ؛ ابن قدامة : المغني ، مرجع سابق ، ٤٦٧ / ١٠ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٤٧٢ / ٥ . وانظر نفس المعنى في : الهندي : كثر العمال ، مرجع

سابق ، ١٧٦ ، ١٦٩ / ٤ .

(٤) انظر : كثر العمال ، مرجع سابق ، ١٦٦ / ٤ ، ١٦٨ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ١٧٥ / ٤ .

(٦) راجع : الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٩٢ / ٢ ؛ معلى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ،

١٠٢ / ١ ؛ ابن قدامة : المغني ، مع الشرح الكبير ، مرجع سابق ، ٤٦٧ / ١٠ - ٤٧٢ .

(٧) راجع : الطبري : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

(٩) الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٩٢ / ٢ .

سنين^(١) . وقال : لا يجوز التفريق في الأسرى بين الأم وولدها وكذلك الوالد وولده وأيضا ولد الولد حتى يبلغ الولد سبعا أو ثمانى سنين . وذلك على أسس أن الوالد كالوالدة لاغنى للطفل عنه^(٢) . وأما أبو حنيفة وأصحابه فجعلوا الحد في ذلك الاحتلام فمن لم يحتلم فهو صغير لايجوز معه التفريق فان احتلم جاز^(٣) . وذهبوا الى عدم جواز التفريق بين الرجل وامرأته وأولادهما الصغار وانما يجعلوا جميعا في سهم رجل واحد من المسلمين . وكذا بعدم جواز التفريق بين أخوين صغيرين أو أحدهما صغير والآخر كبير ، ولابن الرجل وابن أخيه ان كان صغيرا ، ولابن الصبي أو الصبية ان كان مع واحد منهما عمه أو خاله أو جده أو جدته أو ابن أخيه أو ذو رحم محرم^(٤) . وقال أحمد : لا يفرق بينهما بوجه وان كبر الولد واحتلم^(٥) .

بل وقد ذهب الفقهاء الى عدم جواز قتل الأسير الذى لا يستطيع حمله اذا كان ممن نهى عن قتله في الحرب كالمرأة والطفل والشيخ الكبير : فقال الثورى : "ان أصبت امرأة أو صبيا أو شيخا كبيرا لا تستطيع حملهم فليتركوا ولا يقتلوا" . وسئل الأوزاعى عن القوم يكونون في السرية فيصيرون المرأة فلا تقدر على المشى معهم ولا يكون معهم محمل لها ويخافون ان تركوها أن تدل عليهم ، أو الغلام لم يحتلم أو الشيخ الكبير كذلك ؟ فقال : لا يقتل من نهى عن قتله بالظن"^(٦) .

وفي حالة ترك هؤلاء الأسرى ممن لا يستطيع حملهم فان المالكية ترى أن يترك المسلمون لهم ما يحتاجون اليه من طعام ولباس وغيره قبل تركهم حتى لا يموتون بسبب الجوع أو البرد . وفي حالة عدم توفر مثل هذه الضرورات من ممتلكات المسلمين أو من الغنيمة ، فانه يتعين توفير هذه للمطالب من بيت مال المسلمين^(٧) . قيم ومثاليات حركية ليست في حاجة الى تعليق .

ثانياً : الحكم في الأسرى : اذا كان ثمة اتفاق حول طريقة معاملة الأسرى وضرورة اطعامهم وكسوتهم والاحسان اليهم وغير ذلك فان الحكم فيهم موضع اختلاف كبير بين الفقهاء . هذا الاختلاف يرجع في الحقيقة الى أمرين : الأول - الاختلاف الظاهري في مدلول الآيتين الوحيدتين في القرآن اللتين تعالجان مسألة حكم الأسرى . والأمر الثاني هو تباين سوابق الرسول

(١) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٢٩٢ .

(٢) راجع : الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / ٢٧٤ ؛ النووى : روضة الطالبين (ط . بيروت) ، مرجع سابق ، ١٠ /

٢٥٨ - ٢٥٧ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ ، ١٦٨

(٣) الخطابى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ .

(٤) نفس المرجع السابق ، نفس المكان ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ - ١٦٨ .

(٥) الخطابى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٢ ؛ وانظر ابن قدامة : المغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٦٨

وما بعدها

(٦) الطبرى : كتاب الجهاد وكتاب الجزية وأحكام المحاربين ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .

(7) Peters : Islam and Colonialism (1979), p 23 .

صلى الله عليه وسلم وتعددتها فيما يتعلق بهذه المسألة . وبناء عليه فقد اختلف الفقهاء والأئمة فى هذا الشأن . وسوف نحاول القاء الضوء على هذه الموضوعات الثلاثة بشىء من الإيجاز :

* حكم الأسرى فى القرآن الكريم . * سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم فى الأسرى .

* آراء الأئمة والفقهاء .

(أ) حكم الأسرى فى القرآن الكريم : حكم الأسرى فى القرآن تتنازعه آيتان :

الأولى - قوله تعالى ﴿ وما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم . لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم ﴾ (الأنفال / ٦٧ - ٦٨) . نزلت هاتين الآيتين فى أسرى بدر (٢هـ) تعاتب الرسول صلى الله عليه وسلم لاستكثاره من الأسرى وأخذه الفداء منهم وتبين أنه ما كان ينبغي لهم أن يفعلوا ذلك قبل اذلال المشركين وذلك بالاثخان فى الأرض بمعنى المبالغة فى قتل الكفار للتمكين للمسلمين فى الأرض ، وأن غاية الحرب مع المشركين هى تثبيت الاسلام والقضاء على الشرك وليس مقصودها الحصول على الفداء وغيره من عرض الدنيا ^(١) .

وأما الآية الثانية فقوله تعالى ﴿ فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب، حتى اذا اثخنوهم فشدوا الوثاق . فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ (محمد / ٤) . وظاهرها يقتضى أحد شيئين فيما يتعلق بالأسرى : المن والفداء وذلك بعد الاثخان والمبالغة فى ضرب الرقاب أثناء المعركة . قال ابن كثير فى التفسير : "يقول تعالى مرشدا للمؤمنين الى مايعملونه فى حروبهم مع المشركين : اذا واجهتموهم فاحصلوهم حصلا بالسيوف حتى اذا اهلكتموهم قتلا ووقع فى أيديكم أسارى منهم بعد انقضاء الحرب وانفصال المعركة فأنتم مخيرون فى أمرهم : ان شئتم منتقم عليهم فأطلقتم أسارهم مجانا . وان شئتم فاديتموهم بمال تأخذونه منهم" ^(٢) .

(١) رجع تفسير الآيتين وسبب نزولهما وموقف الصحابة من أسارى بدر فى : تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ، ٣٢٥ ؛ تفسير القرطبي (ط . دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٨ / ٤٥ - ٥١ ، (ط . دار الشعب) مرجع سابق ، ٤ / ٢٨٨٤ ؛ تفسير ليرزى (ط . بيروت) ، مرجع سابق ، ٨ / ١٥ / ٢٠٣ - ٢٠٧ ؛ تفسير لشوكاتى : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٥ ؛ تفسير ابن العربى : أحكام القرآن (ط . بيروت) مرجع سابق ، ٢ / ٨٧٩ - ٨٨٥ ؛ تفسير النسفى : مرجع سابق ، ٢ / ١١١ ؛ تفسير الخازن ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩٧ ؛ تفسير الطوسى : البيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٥ - ١٥٨ ؛ تفسير القاسمى : محاسن التأويل ، مرجع سابق ، ٥ / ٨ / ٩٦ - ١٠٠ ؛ تفسير محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٨٣ - ١٠٠ ؛ الصابونى : صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ١ / ٥١٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٣ . ونظر كذلك تفسير سيد قطب : فى ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٧٨ ، ٣٢٨٢ ؛ الصابونى : صفوة التفاسير ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠٤ ، ٢٠٦ ؛ العينى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ .

وبالمقارنة بين النصين نرى أن ظاهر الآيتين من سورة الأنفال يفيد أمرين: أحدهما أن القتال إنما هو على الدين وبهدف اعزاز الاسلام واطهاره على غيره من الأديان . والثاني أن أسر الكفار ومفاداتهم قبل تحقيق هذا الهدف يفضي الى ضعف الاسلام وقوة أعدائه وانحراف الدعوة عن مقصودها الحقيقي . أما ظاهر الآية من سورة محمد فيفيد أن أسر الكفار والمن عليهم أو مفاداتهم جائز بعد الأتخان وتخطيط قوة المشركين واذلالهم . وعلى هذا فليس بين النصين خلاف . فالمفهوم منهما أن الأتخان أولى من الأسر ومقدم عليه اذ به تتحقق قوة الدين وعزته ولا موضع للحديث عن الأسر في حالة ضعف الاسلام . أما اذا قوى الاسلام وتهافت قوة الشرك فلا بأس أن يأسر المسلمون من المشركين .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق بين مدلول النصين ، فقد توهم البعض اختلاف مدلول الآية من سورة محمد عن مدلول الآيتين من سورة الأنفال وذهب للتوفيق بين النصين انطلاقاً من دعوى النسخ :

(١) فقد أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحل في ناسخه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس أن قوله "ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض" كان يوم بدر والمسلمون قلة . فلما كثروا واشتد سلطانهم أنزل الله تعالى : "فاما منا بعد واما فداء" فجعل النبي صلى الله عليه وسلم بالخيار فيهم : ان شاعوا قتلهم وان شاعوا استعبلوهم وان شاعوا فادوهم^(١) . وقال الطوسي في التبيان : وهو قول ابن عباس وقتادة^(٢) . ويلاحظ أن الخيار في الآية بين المن والفداء وليس فيها ذكر للقتل والاستعباد كما جاء في قول ابن عباس . ولعله أراد أن ذلك كان فعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس المفهوم من ظاهر الآية .

(٢) وقد أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر مثل ذلك عن مجاهد ، قال في هذه الآية من سورة الأنفال : ثم نزلت الرخصة بعد : ان شئت فمن وان شئت ففاد^(٣) . وقد مال بعض المفسرين الى هذا التأويل : فقال الشوكاني في فتح القدير في هذه الآية : أخبر الله سبحانه أن قتل المشركين يوم بدر كان أولى من أسرهم وفدائهم ثم لما كثرت المسلمون رخص الله في ذلك فقال : "فاما منا بعد واما فداء"^(٤) . وقال ابن كثير في التفسير في آية سورة محمد : الظاهر أن

(١) تفسير الرازي ، مرجع سابق ، ٨ / ١٥ - ٢٠٨ - ٢٠٩ ؛ الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٦ ؛

محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٩٠ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ ؛ القاسمي : محاسن

التأويل ، مرجع سابق ، ٥ / ٨ / ٩٩ ؛ ابن العربي : أحكام القرآن (ط . بيروت) ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٧٩ ؛ القرطبي :

الجامع لاحكام القرآن (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٤٨ ؛ الخازن : لسان التأويل ، مرجع سابق ، ٢ / ١٩٨

(٢) الطوسي : التبيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٦ .

(٣) الشوكاني : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٧ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ٢ / ٣٢٥ .

هذه الآية نزلت بعد وقعة بدر ، فإن الله سبحانه وتعالى عاتب المؤمنين على الاستكثار من الأسارى يومئذ ليأخذوا منهم الفداء والتقليل من القتل^(١) .

(٣) ومن ناحية أخرى فقد ذهب البعض الى أن آية سورة محمد التي تخير بين مفاداة الأسير والمن عليه منسوخة بقوله تعالى في سورة التوبة : ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ الآية (التوبة/٥) . رواه العوفي عن ابن عباس^(٢) ، وجعفر بن محمد عن أبي عبيد عن أبي مهدي وحجاج كلاهما عن سفيان عن السدي ، وجعفر عن أبي عبيد عن حجاج عن ابن جريج^(٣) ، ورجحه الجصاص في تفسيره فقال بوجوب قتال الكفار حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية وأن الفداء بالمال أو بغيره يناقئ ذلك ، وأستدل على ذلك بآية السيف وآية الجزية في سورة التوبة وقال : "ولم يختلف أهل التفسير ونقل الآثار على أن سورة براءة بعد سورة محمد صلى الله عليه وسلم فوجب أن يكون الحكم المذكور فيها ناسخا للفداء المذكور في غيرها"^(٤) .

والحقيقة - كما ذكرت آنفا - أن ظاهر الآيتين لا يشي بوجود خلاف بينهما يستدعى محاولة التوفيق بينهما . بل على العكس من ذلك فإن المعنى في كليهما واحد . فالنص الأول - أى قوله : "ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض" - ينهى عن الأسر قبل الاثخان . والنص الثانى - أى قوله "حتى اذا اتخمتهم فشلوا الوثاق" - يسمح بالأسر بعد الاثخان ، والمعنى واحد فى الحالتين . أى أن الأمر يتعلق بوقت الأسر وليس بمبدأ الأسر ذاته . فالآيتان لاتنهيان عن الأسر وإنما تأمران بأن يكون الاثخان هو الأولى والأصل للقضاء على الشرك أو الكفر وإعلاء الدين ، فاذا تحقق ذلك جاز الأسر ، والا فلا . هذا هو الحكم المستفاد من هاتين الآيتين وليس بينهما خلاف أو تعارض يستدعى القول بالنسخ ، والله أعلم .

والى هذا المعنى الأخير ذهب أغلب المفسرين . فقال الرازى : ان هذا الكلام - يعنى قول ابن عباس - يوهم أن قوله "فاما منا بعد واما فداء" يزيد على حكم الآية "ما كان لنبى أن يكون له

(١) تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ١٧٣ / ٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

(٣) الجصاص : أحكام القرآن (القاهرة : دار للصحف ، د.ت) ، ٥ / ٢٦٩ . وانظر أيضا : سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧١ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ . قلت :

وهو قول مجاهد وقادة والضحاك أيضا ، راجع فى ذلك : عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٥ ، ٢١٠ -

٢١١ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٧ ؛ تفسير القرطبي (ط . دار الكتب) ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛

الشوكاني : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٩٩ ؛ المعنى :

عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

أسرى حتى يشحن في الأرض" وليس الأمر كذلك لأن كلتا الآيتين متوافقتان فكلتاها تدلان على أنه لا بد من تقديم الاتّخان ثم بعده أخذ الفداء". وقال في الظلال : ليس هناك اختلاف في مدلول الآيتين. فالإتّخان أولاً لتحطيم قوة العدو وكسر شوكة وبعد ذلك يكون الأسر. والحكمة ظاهرة: لأن إزالة القوة المعتدية للمعادية للإسلام هي الهدف الأول من القتال". وقال في المنار: جملة القول في تفسير الآيات أنه ليس من سنة الأنبياء ولا مما ينبغي لأحد منهم أن يكون له أسرى يفاديهم أو يمن عليهم إلا بعد أن يكون له الغلب والسلطان على أعدائه وأعداء الله الكافرين لئلا يفضي أخذه الأسرى إلى ضعف المؤمنين وقوة أعدائهم وجرأتهم وعدوانهم عليهم^(١).

ب (سوابق الرسول - صلى الله عليه وسلم - في الأسرى :

أقرت الآيات مبدأ الأسر بالشرط الذي ذكرناه وهو تحقيق غايات القتال. أما حكم الأسير بعد أسره فقد ذكرت الآية من سورة محمد حالتين هما: المن والفداء. ثم جاءت السنة فأقرت حالتين أخريين هما: القتل والاسترقاق. فالثابت عن الرسول أنه قتل بعض الأسرى، ومن على بعضهم، وفادى بعضهم، واسترق البعض الآخر :

(١) فقتل النضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط من أسارى بدر (٥٢هـ)^(٢). وقتل يوم أحد (٥٣هـ) أبا عزة الشاعر : عمرو بن عبد الله الجمحي - من جمح^(٣). كما قتل من بني

(١) تفسير الرازي، مرجع سابق، ٨ / ١٥ / ٢٠٩؛ تفسير سيد قطب : الظلال، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٢؛ محمد

رشيد رضا : المنار، مرجع سابق، ١٠ / ٩٣. وانظر أيضاً : القاسمي : محاسن التأويل، مرجع سابق، ٥ / ٨ / ٩٩.

(٢) راجع التفاصيل وخاصة ما قيل في سبب قتلها في : سيرة ابن هشام، مرجع سابق، ٢ / ٢٠٨؛ عبد الرزاق : المصنف،

مرجع سابق، ٥ / ٢٠٥، ٢٠٦، ٣٥٢، ٣٥٥؛ ابن عبد البر : الدرر، مرجع سابق، ص ١١٠، ١١٣، ١١٦؛ ابن

سعد : الطبقات، مرجع سابق، ٦ / ٦؛ ابن قيم : زاد المعاد (ط. بيروت) مرجع سابق، ٣ / ١١٢، ١٨٨؛ تاريخ الطبري،

مرجع سابق، ٢ / ١٥٨؛ ابن الأثير : الكامل، مرجع سابق، ٢ / ٢٧؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢ / ٢١؛ تفسير

ابن كثير، مرجع سابق، ٤ / ١٧٣؛ سيد قطب : في ظلال القرآن، مرجع سابق، ٦ / ٣٢٨٣.

(٣) راجع : ابن كثير : البداية والنهاية (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٨٥)، ٤ / ٥٢ - ٥٣؛ ابن عبد البر : الدرر،

مرجع سابق، ص ١٧١؛ تاريخ ابن خلدون، مرجع سابق، ٢ / ٢٦؛ سيد قطب : في ظلال القرآن، مرجع سابق،

٦ / ٣٢٨٣، ٣٢٨٤، ٣٢٨٥. وتجدر ملاحظة أن صاحب الظلال يذكر - في المصنفين الأخيرين - أن لقتل من

لرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الحالات لم يكن بسبب الأسر وإنما بسبب أعمال أخرى قام بها هؤلاء الذين أمر بقتلهم

قبل أن يقعوا في الأسر. فالقتل - عنده - ليس من أحكام الأسر والتي تقتصر على المن والفداء كما نصت على ذلك الآية

من سورة محمد، وهو خلاف الجمهور كما سيأتي.

قريظة كل من أنبت من الرجال بعد نزولهم على حكم سعد بن معاذ (هـ ٥٥) ^(١) . وأمر بقتل ابن خطل وغيره بعد فتح مكة (هـ ٨٨) وقال : " اقتلوهم وان وجدتموهم متعلقين باستار الكعبة " ^(٢) .

(٢) ومن جانب آخر فقد فدى الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الأسرى بالمال ، وبعضهم بأسرى من المسلمين ، وبعضهم نظير تعليم المسلمين الكتابة : فقدى أكثر أسارى بدر بالمال ومنهم عمه العباس ونوفل بن الحارث وعقيل ابن ابي طالب ^(٣) . وأخذ فداء الأسيرين الذين أتت بهما سرية عبد الله بن جحش (رجب هـ ٢٢) وهما عثمان بن عبد الله والحكم بن كيسان ^(٤) فادى بأسارى من المسلمين : عمرو بن أبى سفيان وكان من أسارى بدر ففداه الرسول صلى الله عليه وسلم بسعد بن النعمان الانصارى ^(٥) . وجارية وابنتها كاتتا فى سى سلمة بن الأكوع من غزوة بنى فزارة (هـ ٦٦) فادى بهما مسلمين كانوا

(١) القزحى : عون البارى ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٣٣ ، ٢٥٦ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ؛ ابن الاثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ٧٦ ؛ سيد قطب : الفضائل ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ ؛ القاسمى : محاسن التوثيل ، مرجع سابق ، ٥ / ٩٩ ؛ سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ١٤٥ / ٣ - ١٤٦ .

(٢) التفاصيل والأسباب فى : سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٤ / ٣٨ - ٤٠ ؛ ابن سيد الناس : عيون الأثر ، مرجع سابق ، ٢ / ١٧٥ ؛ ابن حجر : فتح البارى ، مرجع سابق ، ١٢ / ١٣٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ، ٢٤٨ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٨٩ ؛ الخطائى : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٨ ؛ شطرنجى : تلخيص الكبير ، مرجع سابق ، ٦ / ٦٦ ؛ سيد قطب : الفضائل ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٣ .

(٣) رجوع سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٠ - ٢١١ ؛ عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٦ ، ٣٥٢ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٩ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر العربى ، ١٩٣٢) ٣ / ٣١٠ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٦٢ ؛ ابن الاثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢ / ٣١ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٢٧ ؛ لشوكانى : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٢٨ ؛ تفسير القرطبى (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٤٦ - ٤٧ ، ٥٢ ؛ الطوسى : التبيان ، مرجع سابق ، ٥ / ١٥٨ .

(٤) ابن عبد البر : المذخر ، مرجع سابق ، ص ٩٩ ؛ تاريخ الطبرى : مرجع سابق ، ٢ / ١٢٦ - ١٢٧ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ١٨ .

(٥) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢ / ٢١٣ ؛ تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ١٦٣ ؛ ابن الاثير : الكامل فى التاريخ ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩ ؛ السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩١ .

في أسر المشركين^(١) . ورجلا من بني عقيل فلهما رجلين من المسلمين كانت ثقيف قد أسرتهما^(٢) .

وأخرج الامام أحمد عن ابن عباس قال : كان نلس من الأسرى لم يكن لهم مال فجعل الرسول -صلى الله عليه وسلم - فدأهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة . قال ابن قيم : وهذا يدل على جواز الفداء بالعمل كما يجوز بالمال^(٣) .

(٣) كما ثبت أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد من على بعض الأسرى فأطلقهم بدون فداء من مال أو من أسرى المسلمين: فمن من أسارى بدر على أبي العاص ابن الربيع زوج ابنته زينب^(٤) . وعلى أبي عزة الشاعر^(٥) - ثم عاد وقتله في أحد كما تقدم ، وعلى ابن يقظة : المطلب بن حنطب من بني مخزوم^(٦) ، وعلى غيرهم ممن لم يملك الفداء^(٧) . ومن بني قريظة على الزبير بن باطا لأنه كان قد من على ثابت بن قيس بن شماس يوم بعث في الجاهلية^(٨) ، وعلى رفاعة بن شميل الذي استوهبته سلمى بنت قيس فوهبه لها الرسول صلى الله عليه وسلم^(٩) . ومن على بني المصطلق بعد أن تزوج منهم جويرية بنت

(١) الألباني : صحيح سنن ابن ماجه ، مرجع سابق ، ١٣٨ / ٢ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢٩٣ / ٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ١١٢ / ٣ ، ٣٥٩ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ١٤ / ٧ - ١٥ ؛ ابن الاثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٩٤ / ٢ ؛ القاسمي : محاسن التأويل ، مرجع سابق ، ٩٩ / ٨ / ٥ .

(٢) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٠٦ / ٥ - ٢٠٧ ؛ الشوكاني : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٣٠٧ / ٧ ؛ الشافعي : الأم ، مرجع سابق ، ٢٥٢ / ٤ - ٢٥٣ ؛ الصنعاني : سبيل السلام ، مرجع سابق ، ٧٢ / ٤ ؛ سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٣٢٨٤ / ٦ .

(٣) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ١١٢ / ٣ .

(٤) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢١٥ / ٢ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ١٦٤ / ٢ ؛ ابن الاثير : الكامل ، مرجع سابق ، ٢٩ / ٢ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣١١ / ٣ - ٣١٢ ؛ السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ١٥٩١ - ١٥٩٢ / ٤ .

(٥) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢٢٠ / ١ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ١٨٧ / ٢ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢٦ / ٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الكعب) مرجع سابق ، ٥٢ / ٤ ، (ط . دار الفكر) ، مرجع سابق ، ٣١٢ / ٣ ؛ العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ٢٦٦ / ١٤ .

(٦) سيرة ابن هشام : مرجع سابق ، ٢١٩ / ٢ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر) مرجع سابق ، ٣١٢ / ٣ .

(٧) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٢٢٠ .

(٨) نفس المرجع السابق ، ١٤٧ / ٣ ؛ تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢٥١ / ٢ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٣٢٨٣ / ٦ .

(٩) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢٥٢ / ٢ .

الحارث^(١) . ومن في الحديدية على ثمانين - وقيل سبعين وقيل مائتين الثلاثين والأربعين - رجلا هبطوا على المسلمين من حيال التعيم عند صلاة الفجر ليقتلوهم غرة فأسرهم المسلمون^(٢) . ومن على زوج حليلة للزينة - من مزينة - الذي أسرته سرية زيد بن حارثة (٦هـ) وذلك لأن امرأته دلتهم على محله من محال بنى سليم^(٣) . ومن على أهل مكة يوم الفتح^(٤) كما من على أسارى هوازن بعد أن كلمه فيهم زهير بن صرد وذكره بحرمة رضاعه فيهم من حليلة^(٥) . ومن على ثمامة بن أثال سيد بنى حنيفة وقد تقدمت قصته^(٦) . ومن أيضا على أسارى بنى تميم الذين أتت بهم سرية عينة بن حصن الفزاري (محرم ٩هـ)^(٧)

(٤) وأخيرا فقد استرق الرسول صلى الله عليه وسلم بعض الأسرى وقسمهم على المسلمين باعتبارهم غنيمة حصل عليها المسلمون عنوة وقهرا . ويشهد لذلك ما رواه الطبراني أن عائشة رضي الله عنها قد نذرت أن تعتق محررا من بنى اسماعيل - أى من العرب - فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : "اصبرى حتى يجيء فيء بنى العنبر غدا . فجاء فيء بنى العنبر فقال : خذى منهم أربعة"^(٨) . وهكذا تواترت الأخبار وثبتت الوقائع عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يدل على أن حكمه في الأسرى كان على التخيير بين أربعة أحوال هي : القتل والفساد والمن والاسترقاء ، يفعل من ذلك ما كان أصحح للإسلام^(٩) .

(١) ابن عبد البر : الدرر ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١١٢ .

(٢) سيرة ابن هشام ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٠١ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٩٢ ؛ ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٩ ؛ تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥ ؛ الطبراني : المعجم الكبير ، مرجع سابق ، ٧ / ١٩ ؛ الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٨ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٢ / ٨٥٤ .

(٣) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٢٨١ .

(٤) نفس المرجع السابق ، ٣ / ٤٠٨ ؛ ابن النديم : حلائق الأنوار ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٧٤ .

(٥) تاريخ الطبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٥٦ ؛ د . محمد طاهر درويش : جمهرة خطب العرب ، مرجع سابق ، ١ / ١٨٧ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٦) راجع : ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٩ ، ٢٧٧ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

(٧) ابن قيم : زاد المعاد ، مرجع سابق ، ٣ / ٥١٠ .

(٨) راجع : الشوكاني : نيل الأوطار ، مرجع سابق ، ٨ / ٢ - ٦ . وفى ذلك رد على ما حكاه أبو عبيد أنه صلى الله عليه وسلم لم يستعبد أحرار ذكور لعرب . راجع : ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ .

(٩) راجع : العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٦ ؛ ابن قيم : زاد المعاد (ط . القاهرة) ، مرجع سابق ، ٢ / ٦٦ ، ٣ / ٢١٥ - ٢١٦ ؛ الشافعى : الأم ، مرجع سابق ، ٤ / -

الإدراك القيادي وآراء الصحابة والتابعين :

أدى توهم التعارض الظاهري بين الآيات ، ودعوى النسخ ، وتعدد سوابق الرسول صلى الله عليه وسلم واختلاف أفعاله بشأن الأسرى الى اضطراب الإدراك القيادي الأصولي لهذه المسألة واختلاف آراء الصحابة والتابعين فيها :

فقد روى عبد الرزاق في المصنف عن عباد بن كثير عن ليث قال : بلغني أن ابن عباس قال : لا يحل قتل الأسارى لأن الله تبارك وتعالى قال : " فاما منا بعد واما فداء حتى تضع الحرب أوزارها " ^(١) . وحكى الحسن بن محمد التميمي أنه اجماع الصحابة ^(٢) . وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يفادي الأسرى بالمال أو بأسرى من المسلمين وكان يكره قتل الأسرى ويقول : يسترقون أو يعتقون ^(٣) . وروى عن أحد حراسه قال : مارأيت عمر بن عبد العزيز قتل أسيراً قط الا واحداً من الترك . قال : جيء بأسرى من الترك فأمر بهم أن يسترقوا . فقال رجل من المسلمين - ممن جاء بهم - يا أمير المؤمنين لو كنت رأيت هذا - لأحد الترك - وهو يقتل في المسلمين لكثير بكاؤك عليهم . قال : فدونك فاعقله . قال : فقام اليه فقتله ^(٤) .

ويعارض ما تقدم ماروى عن بعض الصحابة أنهم قتلوا الأسارى ولم يروا في ذلك تحريماً أو كراهة بل وكان ذلك أحب اليهم من المن والفداء . ومن ذلك ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أنه بلغه عن أبي بكر الصديق أنه كتب اليه في الأمير - أي حين يؤسر - يعطى به كذا وكذا ، فقال : اقتلوه ، قتل رجل من المشركين أحب الى من كذا وكذا . ولما أسر خالد بن الوليد الأشعث بن قيس في حروب الردة وارسله مقيداً الى أبي بكر الصديق بالمدينة قال له أبو بكر : ماتراني صانعاً بك ؟ قال الأشعث : انى لا أعلم برأيك . قال أبو بكر : فاني أرى قتلك . ثم أنه من عليه بعدما أظهر توبة وأسلم ^(٥) . وفي ذلك دليل على جواز قتل الأسير والمن عليه . وأخرج ابن جرير عن ابن زيد قال : لم يكن من المؤمنين أحد ممن نصر - أي يوم بدر - الا أحب الغنائم الا عمر بن الخطاب جعل لايلقى أسيراً الا ضرب عنقه وقال : يا رسول الله ،

- ١٤٤ ، ٢٥١ ؛ الصنعاني : سبل السلام ، مرجع سابق ، ٤ / ٧٣ ؛ ابن النجار : منتهى الارادات ، مرجع سابق ، ١ /

٣٠٦ ؛ الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ؛ ابن قدامة : المغني (١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠١ .

(١) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٠ .

(٢) ابن رشد : بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٥ ؛ سعدى ابو حبيب : موسوعة الاجماع في الفقه

الاسلامي ، مرجع سابق ، ١ / ١٠١ حاشية رقم ١ .

(٣) انظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٧٠ ، ٢٧٣ .

(٤) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٥) نفس المرجع السابق ، ٥ / ٢٠٥ ؛ السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩٠ .

(٦) تاريخ الطبري ، مرجع سابق ، ٢ / ٥٤٨ - ٥٤٩ . وانظر : ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٥ / ٧ .

مالنا وللغنائم ، نحن قوم نجاهد في دين الله حتى يعبد الله . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : لو عذبنا في هذا الأمر يا عمر ما نجا غيرك ^(١) . ومثله ما رواه ابن اسحاق قال : لما وضع القوم أيديهم يأسرون - يوم بدر - رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجه سعد بن معاذ الكراهية لما يصنع الناس ، فقال له : "كأنني بك ياسعد تكره ما يصنع الناس" قال : أجل والله يارسول الله . كان أول وقعة أوقعها الله بأهل الشرك فكان الانحياز في القتل أحب الى من استبقاء الرجال ^(٢) . وروى ابن سعد عن علي بن محمد عن خالد بن يزيد عن بشر عن أبيه قال : أصاب للمسلمون في غزوهم الصائفة غلاما صغيرا من أبناء الروم فبعث أهله في فداءه ، فشاور فيه عمر فاختلوا عليه ، فقال : ما عليكم أن تقديه صغيرا ولعل الله أن يمكن منه كبيرا . فقلوه بمال عظيم ، ثم اخذ أسيرا في آخر خلافة هشام فقتل ^(٣) .

وفي كثير من المعارك التي خاضها خالد بن الوليد في العراق والشام كان يقتل الأسرى . ومن ذلك وقعة عين التمر (١٢ هـ) التي واجه خالد فيها جمع عظيم من العجم بقيادة مهران بن بهرام والعرب من تغلب وإياد وغيرهم بقيادة عقبة بن أبي عقبة فهزمهم خالد وأسر أكثرهم ثم قتلهم أجمعين وقتل عقبة معهم ^(٤) . وكذا فعل المشي بأسرى وقعة الجسر في ملاتن بالعراق (١٣ هـ) فقتل جميع الأسرى ^(٥) .

ويدل كل ذلك على جواز قتل الأسير في الإدراك القيادي الاصولي خلافا لما ذكره الحسن بن محمد التميمي من اجماع الصحابة على عدم جواز قتل الأسير .

وقد امتد الخلاف بعد ذلك الى علماء السلف من التابعين :

* فقال الحسن البصري : لا يقتل الأسارى إلا في الحرب ^(٦) . وقال الضحاك والسدي والشعبي وعطاء ومحمد بن سيرين : لا يجوز قتل الأسير وإنما يمن عليه أو يفادي . ويروى مثله عن ابن عمر ^(٧) . وقد استند هذا الفريق في رأيه الى ظاهر قوله تعالى ﴿ فاما منا بعد واما فداء ﴾

(١) محمد رشيد رضا : المنار ، مرجع سابق ، ١٠ / ٩٠ .

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية (ط . دار الفكر العربي) ، مرجع سابق ، ٢٨٤/٣ .

(٣) ابن سعد : الطبقات الكبرى ، مرجع سابق ، ٣٠٧ / ٥ - ٣٠٨ .

(٤) راجع تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٨١ - ٨٢ ؛ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، مرجع سابق ، ٢٤٦/٢ .

(٥) تاريخ ابن خلدون ، مرجع سابق ، ٢ / ٩١ .

(٦) عبد الرزاق : المصنف ، مرجع سابق ، ٢٠٦ / ٥ ؛ شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٤ .

(٧) راجع : العيني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٥ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص

٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ تفسير القرطبي (ط . دار الكتب المصرية) ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ،

٢٣٧/٢ ؛ لشوكاني : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٦ ؛ ابا يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ ؛ تفسير =

والذى يقتضى شيئين لاثالث لهما : للئن والفداء ، وقالوا : إن هذه الآية من سورة محمد ناسخة لقوله تعالى فى سورة التوبة ﴿فإذا انسلكوا الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين﴾ (التوبة / ٥) ^(١) .

* وقال مجاهد وقتادة والزهرى وغيرهم : لا يجوز أخذ الفداء من اسارى الكفار ولا يجوز فيهم الا القتل . واستدلوا على ذلك بالآية من سورة الانفال " ما كان لنبى أن يكون له اسرى " وقالوا : لقد أنكر الله تعالى اطلاق أسرى كفار بدر على مال فدل على عدم جواز ذلك بعد . أما قوله تعالى " فاما منا بعد واما فداء " فقالوا أنه منسوخ بالآية من سورة التوبة " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " ^(٢) . قال مجاهد فى قول ابن عباس للتقدم أنه لا يحل قتل الاسارى استنادا الى قوله تعالى " فاما منا بعد واما فداء " قال : " لا يعاب بهذا شيئا . أدركت أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كلهم ينكر هذا ويقول : هذه منسوخة ، إنما كانت فى المدة التى كانت بين نبى الله صلى الله عليه وسلم والمشركين . فاما اليوم فلقول الله تعالى " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " . فان كانوا من مشركى العرب لم يقبل منهم الا الاسلام . وان أبوا قتلوا . فاما من سواهم فاذا أسروا فالمسلمون فيهم بالخيار : ان شاعوا قتلوا وان شاعوا استحيوا وان شاعوا فادوا . " ^(٣) .

* وقال ابن زيد وأبو عبيد بن سلام : الآيتان محكمتان لأن احدهما لا تنفى الأخرى ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم عمل بما دلت عليه كلها فى أحكامه فى الأسرى : فقتل ومن وفادى بحسب المصلحة مما دل على أنه لانسوخ فى الآيات وجميعها محكمات ^(٤) . ويمكن ترجيح هذا القول الأخير من وجوه : الأول ماسبق وذكرناه من عدم تعارض مدلول الآيتين من سورة الأنفال ومحمد ومفهومهما جواز الأسر والمن والفداء بعد الاتحان . والثانى أن القتل لا يستفاد من أى من هاتين الآيتين ولكنه مأخوذ من فعل النبى صلى الله عليه وسلم . فالثابت كما تقدم

الخصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ ؛ الطبرى : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ ؛ موسى المحجولى المقدسى : الاقناع ، مرجع سابق ، ٢ / ١٢ ؛ الجبى العلى : الروضة البهية شرح اللمعة المشقية ، مرجع سابق ، ١ / ٢٢٢ ؛ ابن قدامة : اللغنى مع الشرح الكبير (ط ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠١ .

(١) قارن ذلك بما رواه عبد الرزاق فى المصنف عن الضحاك والسدى أنهما قالاً أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " منسوخ بقوله " اقتلوا المشركين " وهذا يعنى أنهما مع الفريق الآخر الذى يقول بوجوب قتل الاسير . راجع : عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١١ . وقد نقل السرخسى ذلك أيضا عن السدى : انظر : السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٦ .

(٢) ابن حجر . كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ العنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٢٥ - ٢٢٦ ؛ تفسير القرطبى (ط . دار الكتب المصرية) مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ .

(٣) عبد الرزاق : للمصنف ، مرجع سابق ، ٥ / ٢١٠ . وقارن ٥ / ٢٠٨ .

(٤) تفسير القرطبى (ط . دار الكتب المصرية) ، مرجع سابق ، ٨ / ٧٣ ؛ الشوكاتى : فتح القدير ، مرجع سابق ، ٢ / ٣٣٧ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ العنى : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

أنه قتل بعض الأسرى واسترق بعضهم . وهاتان الحالتان ليستا واردتين في الآيات وإنما افترتهما السنة وهي مصدر للتشريع بلا شك . والوجه الثالث - أن قول الضحاك والسدى وغيرهما أن قوله "فأما منا بعد وأما فداء" ناسخ لقوله "فاقتلوا المشركين" مردود لأن المتقدم لا ينسخ المتأخر ولا خلاف على أن سورة التوبة نزلت بعد سورة محمد . الوجه الرابع : أن إطلاق الأسير الكافر لا يكون إلا لمصلحة يراها الإمام كرجاء إسلامه أو مبادلته بأسير مسلم عند الكفار ولا يعنى ذلك تقريره على شركه أو ترك جهاد الكفار فإن لم تكن ثمة مصلحة في إطلاقه قتل ، وذلك راجع إلى تقدير الإمام يفعل ما هو الأحظ للإسلام والمسلمين . ولعل هذا يفسر لماذا كان المسلمون الأوائل يكرهون بيع الأسرى من الرجال أو مفادتهم بالمال ويفضلون أن يفادى بهم أسارى المسلمين^(١)

ج - آراء الفقهاء :

اتفق علماء المسلمين وفقهاء المذاهب على جواز قتل الأسير واسترقاقه^(٢) . ثم اختلفوا بعد ذلك في المن والفداء .

فاتفقوا أولاً على جواز قتل الأسير . فقال مالك : أرى أن يقتل كل من خيف منه من الأسارى^(٣) . وحكى القاضي أبو الحسن أنه لا خلاف في جواز قتل الأسير^(٤) . واستدل علماء المالكية على ذلك بقوله تعالى : "ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض" ، وتواتر الأخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم بقتل عقبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث من أسارى بدر . وقالوا : ليس في الأسر حقن للدم وإنما يحقن الدم بعقد الأمان^(٥) . وكنا قال علماء الحنفية بجواز قتل الأسير وقال الجصاص : اتفق فقهاء الأمصار على ذلك^(٦) . واستدلوا على ذلك بقصة بنى قريظة وبقتل الرسول صلى الله عليه وسلم بعض أسارى بدر وقالوا أن قوله : "فأما منا بعد وأما فداء" منسوخ . وقالوا أيضاً : لأن الأمن عن القتل إنما يثبت بالأمان أو الإيمان . وبالأسر لا يثبت شيء من ذلك فبقى الأسير مباح الدم على ما كان قبل الأسر . وهو بالأسر لم يخرج من أن يكون محارباً ولكنه عجز عن المحاربة لكونه مقهوراً في أيدينا مع قيام السبب الذي يحمله على ذلك وهو المخالفة في الدين^(٧) . وقال الشافعية بجواز قتل الأسير لقوله تعالى :

(١) سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ١٠٢ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ١ / ١٠١ .

(٣) مالك : المدينة الكبرى ، مرجع سابق ، ٢ / ٣ / ٩ .

(٤) الباجي : المنتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

(٥) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

(٦) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ . وانظر : سيد قطب : في ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٧) السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٢٤ - ١٠٢٥ .

"فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" ولقتل النبي صلى الله عليه وسلم مطعم بن عدي والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط يوم بدر، وأبى عزة الجمحي يوم أحد، وابن خطل يوم الفتح^(١). أما علماء الشيعة فميزوا بين من وقع في الأسر خلال الحرب ومن أسر بعد انقضاء الحرب وقالوا: يتعين القتل إن أسروا خلال الحرب وقبل الانحياز وإن أسروا بعد انقضاء الحرب لم يجز قتلهم واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: "ما كان لني أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض" وبقوله تعالى: "فاذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب... الآية"^(٢).

واتفقوا ثانياً على جواز الاسترقاق مع خلاف في بعض التفاصيل: فقال الباغي: لا خلاف نعلمه في جوازه^(٣). وقال أبو حنيفة: يجوز في العجم دون العرب وهو موافق لرأيه في عدم أخذ الجزية من العرب لئلا يجري عليهم صغار^(٤). وميز الشافعية كذلك بين الأسارى من العرب ومن غير العرب ثم ميزوا بين أهل الكتاب وغيرهم من الأسارى من غير العرب وخلاصة قولهم في ذلك يمكن تلخيصه في الآتي:

أ) إن كان الأسير من غير العرب فثمة حالتان: أن يكون من أهل الكتاب أو من عبدة الأوثان فإن كان ممن له كتاب - أو شبهة كتاب - جاز استرقاقه، وإن كان من عبدة الأوثان ففيه وجهان: أحدهما - وهو قول أبي سعيد الأصبطخري أنه لا يجوز استرقاقه لأنه لا يجوز إقراره على الكفر بالجزية - كالمرتد - فلم يجز الاسترقاق. والثاني - قال النووي وهو الصحيح - أنه يجوز لأن من جاز المن عليه في الأسر جاز استرقاقه ولقول ابن عباس في تفسير قوله تعالى: "ما كان لني أن يكون له أسرى... الآية: فجعل الله تعالى النبي في أمر الأسارى بالخيار: إن شاعوا قتلوا، وإن شاعوا استعبدوهم، وإن شاعوا فادوهم - وقد تقدم.

ب) وإن كان الأسير من العرب ففيه قولان للشافعي: فقال في القديم: لا يجوز استرقاقه لما روى معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين "لو كان الاسترقاق ثابتاً على العرب لكان اليوم وإنما هو أسير وفداء". وقال في الجديد: يجوز استرقاقه. قال الشيرازي: وهو الصحيح لأن من جاز المن عليه والمفاداة به من الأسارى جاز استرقاقه كغير العرب^(٥).

أما الإمام أحمد بن حنبل فقال يجوز استرقاق الأسير إن كان من أهل الكتاب أو الجوس. أما إن كان من عبدة الأوثان وأشباههم ففيه روايتان: الأولى أنه لا يجوز لأنه كافر لا يقر بالجزية فلم

(١) الشيرازي: المهذب، مرجع سابق، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦.

(٢) محمد النجفي: جواهر الكلام، مرجع سابق، ٢١ / ١٢٢ - ١٢٦.

(٣) الباغي: المنتقى شرح الموطأ، مرجع سابق، ٣ / ١٦٩.

(٤) ابن قلعة: المغني، مرجع سابق، ١٠ / ٤٠٢.

(٥) النووي: روضة الطالبين وعمدة المفتين (ط. المكتب الإسلامي)، مرجع سابق، ١٠ / ٢٥١؛ الشيرازي: المهذب،

مرجع سابق، ٢ / ٢٣٦.

يقر بالاسترقاق كالمترد . وهو اختيار ابن قدامة في المغنى . والثانى أنه يجوز لأن قوله " فاقتلوا
المشركين " عام لا ينسخ به الخاص بل ينزل على ما عدا المخصوص ولهذا لم يحرم الاسترقاق ^(١) .

ثالثا - أما الفداء فهو جائز عند الجمهور . وبه قال مالك والشافعى وأحمد وسفيان الثورى
والأوزاعى . أما علماء الحنفية فقالوا بعدم جوازه مع خلاف فى التفاصيل .

فمن مالك والشافعى وأحمد أن للامام أن يفادى الأسارى من المشركين بالمال أو بأسارى
المسلمين واحتجوا على ذلك بما يلى :

(١) قوله تعالى : " فاما منا بعد واما فداء " . فظاهره يقتضى جواز لمن سواء بالمال أو
بالمسلمين .

(٢) ما تصافرت الأخبار به من مفاداة النبی صلى الله عليه وسلم اسارى بدر بالمال ومن مفاداته
أسيرا من عقيل - أو من بنى عامر - برجلين من المسلمين كانت ثقیف قد أسرتهم - وقد تقدم
كل ذلك .

(٣) أنه اذا جاز ترك قتل الأسير الى غير بدل جاز من باب أولى تركه الى بدل كالتقصاص ^(٢)
رغم ذلك فقد حكى عن سحنون - من المالكية - وعن أصحاب الشافعى أنهم قالوا :
لا يفادى الأسير بالمال ^(٣) . وكذا قال الاوزاعى : لا بأس أن يفادى أسرى المسلمين بأسرى
المشركين ولا يباع الرجال الا أن يفادى بهم المسلمون . وهو قول الثورى أيضا ^(٤) .

أما أبو حنيفة وأصحابه فقد اتفقوا جميعا على عدم جواز مفاداة الأسير المشرك بالمال ثم
اختلفوا بعد ذلك : فقال أبو حنيفة : لا يفادى بأسرى المسلمين أيضا . وقال أبو يوسف ومحمد :
لا بأس أن يفادى بأسرى المسلمين ^(٥) .

وقد احتجوا جميعا على عدم جواز مفاداة أسرى المشركين بالمال بما يلى :

(١) قوله تعالى : " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " وقوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون
بالله ولا باليوم الآخر . . " الآية . ومفاده أن قتل المشركين الى أن يسلموا فرض . وفى أخذ

(١) ابن قدامة : للمغنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٥ .

(٢) راجع : الباجى : للتنقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ الشيرازى : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ سيد قطب :
الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٣) الباجى : للتنقى شرح موطأ مالك ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ .

(٤) الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ / ٢٦٩ ؛ سيد قطب : الظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ .

(٥) انظر : السرخسى : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ ؛ الجصاص : أحكام القرآن ، مرجع سابق ، ٥ /

٢٦٩ ؛ سيد قطب : لظلال ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٤ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ .

الفداء ترك للفرص للطمع في عرض الدنيا وذلك لا يحل لأن فيه ترك القتل المستحق حقا لله بالمال وذلك لا يجوز كقتل المرتد .

(٢) لأن الأمر بالجهاد إنما هو لاعزاز الدين وفي مفاداة الأسير بالمال اظهار منا للمشركين انا نقاتلهم لتحصيل المال وذلك لا يجوز بحال .

(٣) أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " منسوخ بقوله تعالى " فاقتلوا للمشركين " وعليه فان ماورد في أسرى بدر كله منسوخ .

(٤) أن قوله " فاما منا بعد واما فداء " ان لم يكن منسوخا فهو مخصوص بواقعة بدر أو بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره .

(٥) أن قوله تعالى : "لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم" فيه تهديد بالعذاب على من أخذ الفداء وانكار على من أطلق أسرى بدر على مال فدل على عدم جواز ذلك بعد .

(٦) أن ترك الأسير الكافر فيه تقوية للكفار وزيادة في عددهم لأنه يصير بعد اطلاقه حربا للمسلمين^(١) .

وقد استند أبو حنيفة الى الحجج ذاتها في عدم تجويزه مفاداة الأسير من المشركين بالأسرى من المسلمين وقال أنه لا يجوز إعادة الأسير للمشرك ليصير حربا للمسلمين ، ولا يجوز ترك قتل المشركين لأن الجهاد قد فرض على المسلمين ليتوصلوا به الى ذلك ولا يجوز ترك الفرض مع التمكن من اقامته^(٢) .

أما أبو يوسف ومحمد فقالا يجوز مفاداة أسرى المشركين بأسرى المسلمين في حالة الضرورة كأن يكون عندهم أسارى من المسلمين ويرفضون مفاداتهم بالمال أو بالسلاح . قال محمد : فان أمكن تخليص أسارى المسلمين بذنل أو بالسلاح كان ذلك أولى من مفاداتهم بأسرى المشركين لأن منفعتهم في دفع المال أو حمل السلاح اليهم دون منفعتهم في رد المقاتلة الا اذا كان ماطلبوه من مال أو من سلاح فيه اجحاف بالمسلمين . ففي هذه الحالة يجوز مفاداة اسارهم بأسارى المسلمين^(٣) .

(١) راجع : السرخسي : شرح كتاب السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٦١٨ ؛

ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ الغني : عمدة القاري ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛

الخطابي : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٩٠ ؛ محمد النجفي : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٤ ؛ الطبري :

كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ - ١٥٨٨ .

(٣) نفس المرجع السابق ، ٤ / ١٦٥٠ - ١٦٥١ . وانظر أيضا ٤ / ١٥٨٧ ، ١٦٦٨ .

وقال أبو يوسف : الامام في أسرى أهل الشرك بالخيار : ان شاء قتلهم وان شاء فادى بهم .
ولا يفادى بهم بنهب ولا فضة ولا مناع . ولا يفادى بهم الا اسارى المسلمين . يعمل في ذلك
بما كان أصالح للمسلمين وأحوط للإسلام . وقال : لا ينبغي للامام أن يدع أحدا ممن أسر من
أهل الحرب في أيدي المسلمين يخرج الى دار الحرب راجعا الا أن يفادى به ^(١) . وقد استدلا
على ذلك بما يلي :

(١) مفادة النبي صلى الله عليه وسلم لرجلين من المسلمين برجل من المشركين من بنى عقيل
(٢) ماروي عن عمر أنه قال : لأن استنقذ رجلا من المسلمين من أيدي الكفار أحب الى من
جزيرة العرب .

(٣) أن تخليص أسراء المسلمين من أيدي المشركين واجب . ولا يتوصل الى ذلك الا بطريق
المفادة ^(٢) . بل وقد جوز محمد بن الحسن مفادة أسراء للمشركين بالمال عند حاجة المسلمين الى
المال باعتبار هذه الحالة حالة ضرورة . وعلى هذا أول مفادة الرسول صلى الله عليه وسلم
أسارى بدر بالمال فقال : ان للمسلمين كانوا يومئذ محتاجين الى المال حاجة عظيمة لأجل الاستعداد
للقتال . قال : وعند الضرورة لا بأس بالمفادة بالمال ^(٣) .

رابعا - والمن - كالفداء - جازر عند جمهور الفقهاء وبه قال مالك والشافعي وأحمد : لقوله
تعالى : " فاما منا بعد واما فداء " . ولما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم من على أبي عزة
الجمحي وعلى ثمامة الحنفي ، وعلى أبي العاص بن الربيع ^(٤) . وعن مالك : لا يجوز المن بغير فداء
لأنه لا مصلحة فيه وإنما يجوز للامام فعل ما فيه المصلحة ^(٥) . وإذا كان علماء الحنفية يمنعون
الفداء ، فهم من باب أولى يمنعون المن . فقال أبو يوسف : لا ينبغي للامام أن يدع أسير أهل
الحرب يخرج الى دار الحرب راجعا الا أن يفادى به . فأما على غير الفداء فلا ^(٦) . وقال محمد
بن الحسن : ليس ينبغي للامام أن يمن على الأسير فيتركه ولا يقسمه ^(٧) . وقد احتج علماء
الحنفية على ذلك بما يلي :

-
- (١) أبو يوسف : كتاب الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٢ .
(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢١٢ ؛ السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٨٧ .
(٣) السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٥٩٢ ، ١٦١٧ .
(٤) انظر الباجي : للمغني ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ الشيرازي : للمهذب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ ابن قدامة :
المغني ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٢ .
(٥) ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ ؛ ابن قدامة : المغني ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ .
(٦) أبو يوسف : الخراج ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .
(٧) السرخسي : شرح السير الكبير ، مرجع سابق ، ٣ / ١٠٣٠ .

(١) أن حكم المن الثابت في قوله تعالى : "فأما منا بعد وأما فداء" منسوخ بقوله "فاقتلوا المشركين" .

(٢) أن ماروى من من الرسول صلى الله عليه وسلم على بعض الأسرى يوم بدر لا يعارض ذلك لأنه كان قبل انتساخ حكم المن .

(٣) أن في المن على الأسير تمكينه من أن يعود حربا للمسلمين بعد الظهور عليه ، وهذا لا يحل

(٤) أن المن فيه ابطال حق ثابت للمسلمين في رقابهم ^(١) .

رغم ذلك فقد استدل محمد بن الحسن بحديث ثمانية - المتقدم - على جواز من الامام على بعض الأسرى اذا كان في ذلك منفعة للمسلمين ^(٢) .

وخلاصة ما تقدم من آراء الفقهاء في هذه المسألة أن الجمهور على أن الامام مخير في أسرى الكفار بين أربعة خيارات هي : القتل والاسترقاق والفداء والمن . وهو مذهب الشافعي ومالك وأحمد والاوزاعي والثوري وابي ثور . فقد قالوا ان الامام يختار من ذلك بحسب ما تملكه مصلحة للمسلمين : فمن علم منه قوة بأسه وشدة نكايته وعظيم ضرورة على المسلمين فالأولى قتله . ومن لم يكن كذلك وكان يؤمن شره ويمكن الانتفاع بخنثته استرقه فكان عوناً للمسلمين . ومن رجا اسلامه وراه مطاعاً في قومه من عليه وأطلقه برجاء اسلامه أو تألف قومه . ومن وجده ضعيفاً وكان له مال كثير وكان بالمسلمين حاجة فمفاداته بالمال أصلح للمسلمين وقوة للاسلام أو ان كان لدى الكفار أسرى من المسلمين فاداه بهم . وهكذا لا يكون خيار الامام الا على الوجه الأحدث والأصلح ^(٣) .

أما عند الحنفية فالامام مخير فقط بين القتل والاسترقاق . وهو عند الشيعة مخير بين المن والفداء والاسترقاق ^(٤) .

(١) نفس المرجع السابق ، نفس المكان .

(٢) نفس المرجع السابق ، ٣ / ١٠٣١ .

(٣) راجع : الباجي : المتقى ، مرجع سابق ، ٣ / ١٦٩ ؛ النورى : روضة الطالبين (ط . المكتب الاسلامي) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥١ ؛ الشيرازي : للذهب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦ ؛ تفسير ابن كثير ، مرجع سابق ، ٤ / ١٧٣ ؛ ابن قدامة : للمقنى ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ - ٤٠٢ ؛ ابا يعلى الفراء : الأحكام السلطانية (ط . بيروت) ، مرجع سابق ، ص ١٤١ - ١٤٢ ، ١٤٧ ؛ شمس الدين المقدسى : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٣ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ ، ٢٤٨ ؛ ابن رشد : بداية المجتهد ، مرجع سابق ، ١ / ٣٢٥ ؛ العيني : عمدة القارى ، مرجع سابق ، ١٤ / ٢٦٦ ؛ الخطاين : معالم السنن ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٨٩ ؛ الطبري : كتاب الجهاد ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ ؛ الشوكاني : نيل الاوطار ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٠٦ .

(٤) انظر : محمد النجفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٣ ، ١٢٤ .

والحقيقة أن ماتقدم من نصوص ووقائع وسوابق وآثار يرجح رأى الجمهور . والأصل فى المسألة تحقيق وظائف الجهاد والنظر الى مصلحة المسلمين واعتبار الأعراف السائدة فى آن واحد : فالغاية النهائية من الجهاد - كما يبدو من كل الأبحاث المتقدمة - هى ظهور الاسلام وإزالة الشرك ومنع الفتنة . ويجب أن يتم التعامل مع الأسرى فى ضوء هذه الغاية . ومصلحة المسلمين وأوضاعهم بعد انتهاء القتال لا يمكن تجاهلها عند النظر فى أمر الأسرى . ولا جدال فى ضرورة اعتبار الأعراف السائدة فى شأن التعامل مع أسرى الحرب اذ يفضى تجاهلها الى إيذاء أسرى المسلمين عند الطرف الآخر . فان كان الاسلام ظاهراً ورأى الامام أن يمن على الأسرى عسى الله أن يهديهم للاسلام فعل . وان كان عند المشركين أسارى للمسلمين وأراد الامام استبدالهم بهم فعل . وان كان بالمسلمين حاجة الى المال ورأى الامام أن يفادى المشركين بالمال ووافق الطرف الآخر على ذلك فعل . وأما ان كان بالمسلمين ضعف ورأى الامام أن ترك الأسارى فيه عون للمشركين عليهم قتلهم . فان وجد أنه اذا قتلهم قتل للمشركين أسارى المسلمين الذين عندهم أعاد النظر فى المسألة بحسب ما يراه من المصلحة . وكذا لو كان فى احتياج الى خدماتهم وأعمالهم وكانت الأعراف الدولية تسمح بالاسترقاق استرقهم . ولا ينبغي للامام أن يختار من بين هذه الأمور الأربعة الا على النظر للمسلمين لا يقصد احتلالها لذاتها . ومن ذلك فانه لا يجوز له المن أو الفداء الا فى حالة التأكد من أن عودة الأسرى الى المشركين لا يشكل تهديداً على المسلمين فيما بعد . كما أن قصد الفداء لمجرد الحصول على المال يتعارض كلية مع طبيعة الحرب فى الاسلام ووظيفتها . وكذا فان الحديث عن استرقاق فى ظروف تاريخية لاموضع فيها لمثل هذا المفهوم وفى ظل أوضاع متردية يعيش فيها العالم الاسلامى هو حديث يفتقد للواقعية ويسىء الى التصور الأصولى لهذه المسألة . وفى هذا المعنى يقول سيد قطب " لقد وقع الاسترقاق عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل ولمواجهة الأوضاع العالمية القائمة حيثئذ والتقاليد الحرية المتعارف عليها " (١)

وأخيراً فليس له أن يقتل أسرى المشركين اذا كان عند الطرف الآخر من أسرى المسلمين من اذا قتلهم - عملاً بقاعدة المعاملة بالمثل - وقع الضرر على المسلمين وهكذا يتعين عليه أن يوفق دائماً بين حكم الشرع من جهة وأوضاع المسلمين من حيث القوة والضعف من جهة ثانية ثم من جهة ثالثة الأوضاع القائمة والمتغيرات الدولية والأعراف الحرية السائدة .

ونختتم هذا للبحث الأخير فى هذا الباب بالإشارة الى أمرين :

الأول : أن الاحكام السابقة فى شأن الأسرى تتعلق فقط بمن وقع فى الأسر من مقاتلة المشركين أى من الرجال البالغين دون غيرهم من النساء والصبيان ومن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم حال القتال . لأنه اذا كان قد نهى عن قتلهم حال القتال فانه ينهى عن قتلهم من باب أولى اذا وقعوا فى الأسر . ويطلق على هؤلاء وصف " السبي " فى مقابل وصف

(١) سيد قطب : فى ظلال القرآن ، مرجع سابق ، ٦ / ٣٢٨٥ .

"الأسرى" الذي يطلق على الرجال البالغين من المقاتلة . والحكم في السبي أنه لا يجوز قتلهم ويصيرون رقيقا للمسلمين بنفس السبي . والثابت أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يسترقهم إذا سباهم . والمسألة مبسطة في كتب الفقه بما يغني عن معالجتها هنا وإنما يغني أن نشير إلى اتفاق العلماء على أن الصبي إذا وقع في الأسر قبل بلوغه فهو مسلم . وقال البعض أن ذلك مقصور على حالة ما إذا وقع في الأسر منفردا فإن كان معه أبواه أو أحدهما كان حكمه كحكمهما فإن أسلما أو أسلم أحدهما تبعه الولد ^(١) .

والثاني : أن الأحكام السابقة في شأن الأسرى مقيدة بمن لم يسلم منهم . فإذا أسلم الأسير أو ثبت بينه أنه كان قد أسلم قبل وقوعه في الأسر فالاتفاق على أنه يزول عنه حكم القتل ولكن يفرق بين من أسلم قبل الأسر ومن أسلم وهو في الأسر . فمن كان قد أسلم قبل الأسر وشهد له شاهد - وقيل شاهلان - من المسلمين بذلك فقد اتفقوا على أنه لا يحل قتله ولا استرقاقه . فهو حر لاسيلا عليه . أما إذا أسلم وهو في الأسر أو كان أسلم قبل الأسر ولم يشهد له شاهد بذلك فإنه يقبل منه الاسلام ولاسيلا إلى دمه اتفاقا . ولكن هل يصير رقيقا أم يكون الامام فيه مخيرا بين الاسترقاق والمن والقتل ؟ قولان للعلماء ^(٢) .

(١) راجع : سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ٩٧ / ١ ؛ لنورى : روضة الطالبين (ط) ، للمكتب الاسلامي) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥٠ ؛ الشيرازي : للهدب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٩ ؛ ابن قدامة : للمغنى (ط) . ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٠ ، ٤٠٥ ؛ لبايعلى : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ؛ ابن حزم : المحلى ، مرجع سابق ، ٧ / ٣٢٢ - ٣٢٤ ؛ محمد النجفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٠ ، ١٣٤ - ١٣٦ .

(٢) راجع سعدى أبو حبيب : موسوعة الاجماع ، مرجع سابق ، ١ / ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ؛ ابن حجر : كتاب الجهاد والسير ، مرجع سابق ، ص ٢٢٩ ؛ لنورى : روضة الطالبين (ط) ، للمكتب الاسلامي) مرجع سابق ، ١٠ / ٢٥٢ ؛ الشيرازي : للهدب ، مرجع سابق ، ٢ / ٢٣٦ ؛ ابن قدامة : للمغنى (ط) ١٩٨٣) ، مرجع سابق ، ١٠ / ٤٠٢ ، ٤٠٨ ؛ أبابيعلى الفراء : الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ ، ١٤١ ؛ شمس الدين المقدسى : كتاب الفروع ، مرجع سابق ، ٦ / ٢١٤ ، ٢٢٩ - ٢٣٠ ؛ محمد النجفى : جواهر الكلام ، مرجع سابق ، ٢١ / ١٢٤ ، ١٢٨ ؛ عبد العزيز صقر : نظرية الجهاد في الاسلام ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

الخاتمة

الهدف الاساسى الذى حاولنا تحقيقه من خلال هذا البحث والخاص بموضوع التنظير لظاهرة العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت الحرب هو اكتشاف للقومات الاساسية وبناء الاطار الفكرى والحركى المتكامل لموضوع البحث من منطلق الأصول والمصادر والخبرة التاريخية ، أى من خلال المصادر الذاتية الأولية ، وفى استقلال تام سواء عن المراجع الأجنبية التى تنطلق فى تصورهما للموضوع من المفاهيم والمدرجات الغربية، أو عن المراجع الحديثة فى العالم الاسلامى والتى تنطلق هى الأخرى من التصور الذى ترسب فى أذهاننا وفكرنا المعاصر تحت تأثير التصور الغربى من ناحية ، والوضع المأساوى الذى يعيش فيه العالم الاسلامى من ناحية أخرى ، ثم الرغبة الملحة فى التوافق مع المجتمع الدولى ومع المفاهيم المستمدة من القانون الدولى العام الحديث من ناحية ثالثة .

سبق وذكرنا أن كلا النوعين من المراجع يفتقد للحيداد الذى تتطلبه الدراسة العلمية ، كما أن أيا منهما لا يملك نظرية متكاملة فى الموضوع ، فضلا عن انطلاقه من مصادر ثانوية لاتعبر عن حقيقة التصور الأصولى المستهدف بالدراسة . ان التحليلات الغربية أو التى قام بها باحثون مسلمون فى الفترة الأخيرة ، وسواء كانت أكاديمية أو غير أكاديمية ، تجمع بينها صفة الاستسلام لاغراء الكتابة الدفاعية . بمعنى تخطيط الموضوع فى ضوء الالتزام بموقف الدفاع سواء عن الحضارة الغربية أو عن الحضارة الاسلامية فى مواجهة الاتهامات التى تشنها الدراسات الغربية ضد طبيعة العلاقات الخارجية للدولة الاسلامية فى وقت الحرب . وبغض النظر عن الاختلاف فى الدوافع فإن النتيجة فى الحالتين واحدة وهى غياب الموضوعية والحيداد ، ومعالجة الظاهرة لا من منطلق التأصيل العلمى أو التحليل المجرد وإنما من منطلق الدفاع العاطفى ، وعدم تقديم دراسة متكاملة عن الموضوع والتركيز فقط على تلك الجزئيات التى يتطلبها التزام موقف الدفاع .

فى ضوء هذه الحقيقة جاء العرض المتقدم للنصوص والوثائق والمسح الواسع والوصف العام لحقيقة وطبيعة العلاقات الخارجية بين الدولة الاسلامية وغيرها من الدول فى وقت الحرب وفقا للتصور الأصولى - لا القومى الذى تعبر عنه الكتابات الغربية ولا الذاتى الذى تعبر عنه الكتابات الاسلامية الحديثة .

ومن هذا الجانب تكون الدراسة قد حققت هدفها الأساسى بتأكيد القدرة على اكتشاف وبناء التصور المرتبط بموضوع البحث من منطلق المصادر الأولية والتقاليد التاريخية وبما يجعلها إحدى الكتابات القليلة الأصيلة التى تتبع من التقاليد العلمية وتعبر عن الأصالة والذاتية بما يسمح بالانتفاع بها فى التعرف على حقيقة الظاهرة موضع التحليل .

وبغض النظر عن نتائج هذه الدراسة في ضوء معطيات المصادر الأصولية ، وماذا كانت تتفق أو تختلف مع الصورة القومية التي ترسمها الكتابات الاجنبية أو الصورة الذاتية التي ترسبت في الكتابات الاسلامية المعاصرة ، فان احدى الملاحظات الهامة التي يتعين أن نشير اليها في هذا الموضوع أن التنظير السياسي العلمي - بالملول الدقيق لهذه الكلمة - للعلاقات الخارجية للدولة الاسلامية في وقت الحرب من وجهة نظر الأصول هو الطريق الوحيد للتعرف على حقيقة وطبيعة هذه العلاقات . أما الاعتماد على فكر شكلي يقف أمام الظواهر الخارجية ويرتب النتائج على مقننات لاصلة لها بالواقع فلا يقود الى معرفة علمية فضلا عن أثره المدمر في الادراك الاسلامي . وعلى سبيل المثال فقد دأب الباحثون في مجال العلاقات الدولية في التقاليد العلمية المحلية على الانطلاق من للمعطيات الفكرية الغربية باعتبارها تجريدات مثالية وعالية وصالحة للتطبيق على كافة التقاليد والخبرات والظروف وصياغة أمينة لواقع الحضارة الغربية تم استنباطها بناء على الملاحظة والتجربة وباستخدام أساليب العلم في أقصى تطوراتها المعاصرة . وبناء عليه قالوا أن الأصل الذي تقوم عليه العلاقات الدولية في العالم المعاصر هو السلم وأن الاتجاه للمعاصر يرفض استعمال العنف في العلاقات الدولية . فإذا جاءت الأصول الاسلامية لتقرر عكس ذلك قاموا بإعادة تفسيرها وتأويلها حتى تتفق مع الاتجاه للمعاصر أو اعتدروا عنها بربطها بفترة معينة أو بظروف خاصة . والغريب أن هذه المحاولة لوصف وتحليل وتفسير الظواهر المرتبطة بتقاليدنا الذاتية انطلقت من فكر غربي سطحي لاصلة له بالواقع الغربي المعاصر . ولو تساءل الباحثون - في التقاليد العلمية المحلية - عن مدى مصداقية هذه التجريدات في التعبير عن الواقع الغربي الذي أفرزها أو مدى مطابقتها لحقيقة هذا الواقع لاكتشفوا أنها مجرد تجريدات مثالية لاصلة لها بالواقع الغربي ولا تعبر عن حقيقة الادراك السياسي الغربي في هذه اللحظة .

إن تحليل الواقع المعاصر يثبت غلبة العداء في عالم العلاقات الدولية وأن البيئة الدولية صارت تتسم كبيئة حرب ، وأن السلام في الواقع الدولي بدا وكأنه على سبيل التأقيت ونظرا لمصلحة طالبيه ^(١) . كما أن استقراء الخبرة التاريخية يؤكد أن المجتمع السياسي وفي جميع نماذجه التاريخية لم يتجرد في علاقاته الخارجية من وجوده المعنوي بما يعنيه ذلك من تأكيد الأبعاد الروحية والاخلاقية في حركته السياسية الخارجية . هذه الأبعاد - وبغض النظر عن مسمياتها - ليست سوى تعبير عن الوظيفة العقدية ، بمعنى أن تسعى الدولة لتحقيق مثالياتها السياسية والتي قد تأخذ شكل عقيدة منزلة أو مبدأ أو عقيدة سياسية أو غير ذلك . وقد عرفت التقاليد اليهودية والمسيحية هذه الوظيفة منذ بدء عصر الرسالة وحتى هذه اللحظة .

(١) يشير الباحث إلى المقولة التي شاعت على لسان برنارد لويس ، وصمويل هنتجتون حول صدام الحضارات . وهذه القضية سبق الإشارة إليها والمناقشات التي دارت حولها ضمن أبحاث الخاص بالاطار المرجعي .

دلالة هذه الملاحظة على فكرنا المعاصر خطيرة اذ تعنى أنه فكر رخو وسطحي ويقوم على أفكار غير محصنة تجريبياً وليست اساساً للحركة ولاصلة لها بالواقع للمعاصر أو الخبرة التاريخية . ومن ثم فهي أفكار لاتصلح للتفسير أو التطبيق .

ان هذا التفسير لتلك الجزئية المتعلقة بسبب او وظيفة الحرب فى التصور الاسلامى الاصولى هو الذى يفسر بدوره كل ماله صلة بقواعد سير القتال : فالدعوة الى الاسلام قبل مباشرة القتال ، وقبول اسلام من أسلم من المحاربة ، ومنح المحارب للمشارك فرصة من جديد للاستماع الى الدعوة اذا طلب ذلك أثناء القتال ، وقبول اسلام الأسير . . هذه العناصر وغيرها من خصائص الحرب التى تنشب بسبب الدين ولا موضع للحديث عنها فى الحرب الدفاعية . ولو اخترلنا وظائف الحرب فى التصور الاسلامى الاصولى فى مهمة الدفاع وحدها لأصبحت أغلب عناصر نظرية الحرب فى التصور الاصولى بلا معنى: فمن غير المعقول أن يرسل الحاكم الى اولئك الذين اعتلوا على أرضه من يدعونه الى الاسلام وأن يكرر ذلك ثلاثة ايام ! ومن غير المعقول أن يطلب أحد الجند المعتدين الاجارة للاستماع الى الدعوة ! ولو كان القتال لمجرد الاعتداء فما معنى الحديث عن عدم جواز قتل من أسلم من المحاربة حال القتال ! أو الحديث عن اسلام الأسير وحرمة دمه بسبب اسلامه ؟

وأخيراً ، فان هذا التفسير لسبب الحرب فى التصور الاسلامى الاصولى هو الذى يفسر فى النهاية مجموعة القيم والاخلاقيات التى تغلف استراتيجية التعامل مع غير المسلمين فى وقت الحرب: فالدعوة قبل القتال ، وعدم مباغته الطرف الآخر بالعدوان، وتمكينه من التدبير واختيار الاسلام أو الاستعداد للقتال ، والنهى عن المثلة والتعذيب والتحريق ، واجارة من يطلب الاستماع الى الدعوة من جديد أثناء القتال ثم حمايته وحراسته واعادته الى مأمنه اذا فشل منطق الاتصال فى خلق القناعة من جديد ، وعدم الغدر بالطرف الآخر حتى لو غدر هو بعهود المسلمين ، وعدم التحلل من العهود قبل انقضاء أجلها ، وعدم مباغته الطرف الآخر بعد انقضاء مدة العهد الا بعد النبذ اليه واعلامه بانقضاء الأجل والتأكد من وصول خبر النبذ الى أطراف بلاد العدو بحيث يصيروا على علم ببدء حالة الحرب ، وحسن معاملة الأسرى واطعامهم وكسوتهم وعدم التفريق بين أعضاء الأسرة الواحدة منهم ودعوتهم الى الاسلام وعدم اكراههم عليه والمن على من يرجى اسلامه منهم . ومنح الأمان للسفراء لاستمرار الجهود السلمية فى تحقيق غايات الدعوة ، ومنح الأمان للتجار لاستمرار تدفق ما تحتاجه الشعوب من طعام وشراب وملبس ودواء وغيره خلال الحرب . . كل هذه العناصر لاتوجد مجتمعاً إلا فى المصادر والمفاهيم الاصولية الاسلامية وهى فى النهاية تمثل محور وفلسفة التعامل الاسلامى فى وقت الحرب وبها يتقيد التحرك الخارجى : فلو دخل المسلمون دولة واستولوا على أرضها وقتلوا بعضاً من أهلها بدون تقديم الدعوة الى الاسلام لم يجوز ذلك شرعاً وحكم فيه بالانسحاب من الأرض واعادة الأموال الى أهلها ودفع التعويض عن القتلى ثم الخروج الى حدود الدولة والبدء من جديد بدعوة شعبها

الى الاسلام وتخيره بين الاسلام أو الجزية - ان كان من أهل الكتاب - أو الاستعداد للقتال .
ولو اختاروا القتال ثم رأى أحدهم أو بعضهم أو كلهم أن يمنحوا فرصة أخرى للاستماع الى
الدعوة وجب اجابتهم الى ذلك . ولو استأنفوا القتال بعد ذلك فلما أوشك المسلمون أن يقضوا
عليهم أعلنوا اسلامهم وجب قبول ذلك منهم والامتناع عن قتلهم . ولو قتل الطرف الآخر
رسل المسلمين لم يجوز قتل رسلهم . ولو مثلوا بقتلى المسلمين لم يجوز التمثيل بقتلاهم . ولو
غدروا بعهود المسلمين لم يجوز الغدر بعهودهم . ولو أساعوا معاملة أسرى المسلمين لم يجوز اساءة
معاملة أسرارهم وهكذا .

هذه القيم الاخلاقية والمثاليات الانسانية تعبر في النهاية عن الحرب العادلة والفاضلة التي
تحدث عنها المصادر الأصولية ، وعن عالمية وانسانية وحضارية الدعوة الاسلامية، وعن ارتباط
الحرب الاسلامية والتصور الأصولي الاسلامي للعلاقات الخارجية للدولة الاسلامية في وقت
الحرب بالغايات والمصادر الدينية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١- ابراهيم الدسوقي خميس ، تصوير القرآن لجوانب الجهاد ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، ١٩٧٤) .
- ٢- ابن ابي جمرة ، بهجة النفوس ، شرح مختصر البخارى ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٤٩ هـ) .
- ٣- ابن ابي عاصم ، أبو بكر أحمد بن عمرو (٢٠٦ - ٢٨٧ هـ) ، كتاب الجهاد ، تحقيق : مساعد بن سليمان الراشد الحميد ، (المدينة المنورة : مكتبة العلوم والحكم ، ١٩٨٩)
- ٤- ابن الأثير ، عز الدين أبو الحسن على بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني (ت ٦٣٠ هـ) ، الكامل فى التاريخ ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضى ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧) .
- ٥- ابن الأثير ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ) : جامع الأصول فى أحاديث الرسول ، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) .
- ٦- ابن الأزرقي (ت ٨٩٦ هـ) ، بدائع السلك فى طبائع الملك ، تحقيق على سامى النشار ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧) .
- ٧- ابن تيمية ، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم (٦١١ - ٧٢٨ هـ) ، السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، محمد أحمد عاشور (القاهرة : دار الشعب ، ١٩٧١) .
- ٨- _____ ، الفتاوى الكبرى ، (القاهرة : مطبعة كردستان العلمية ، ١٣٢٩ هـ) .
- ٩- ابن حجر العسقلاني ، شهاب الدين أحمد بن على بن محمد (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ) ، كتاب الجهاد والسير من كتاب فتح البارى ، (بيروت : دار البلاغة ، ١٩٨٥) .
- ١٠- _____ ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، مراجعة وضبط وتعليق : طه عبد الرؤف سعد ، ومصطفى محمد الهولوى ، والسيد محمد عبد المعطى ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) .
- ١١- ابن حزم الأندلسى ، أبو محمد على بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ) ، الإحكام فى أصول الأحكام ، تقديم إحسان عباس ، (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٣) .

- ١٢- _____ ، فى معرفة النسخ والمنسوخ ، على هامش تفسير القرآن العظيم للإمامين
الحليلين : المحلى والسيوطى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، د. ت.) .
- ١٣- _____ ، المحلى ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، (القاهرة : مكتبة دار التراث ، د. ت.)
- ١٤- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨ هـ) ، تاريخ ابن خلدون المسمى
بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من
قوى السلطان الأكبر ، (بيروت : مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، د. ت.) .
- ١٥- ابن الديبع الشيبانى ، عبد الرحمن بن على (ت ٩٤٤ هـ) ، تيسير الوصول إلى جامع
الأصول من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ،
١٩٦٨) .
- ١٦- _____ ، حقائق الأنوار ومطالع الأسرار فى سيرة النبي المختار صلى الله عليه
وسلم وعلى آله المصطفين الأخيار ، تحقيق عبد الله إبراهيم الأنصارى ، (دمشق : مطبعة
محمد هاشم الكتي ، د. ت.) .
- ١٧- ابن رجب الحنبلى ، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد (٧٣٦ - ٧٩٥ هـ) : جامع
العلوم والحكم ، تحقيق : محمد الأحمدي أبو النور ، (القاهرة : المجلس الأعلى
للشئون الإسلامية ، ١٩٨٦) .
- ١٨- _____ ، الحكم الجديدة بالإذاعة من قول النبي صلى الله عليه وسلم :
" بعثت بالسيف بين يدي الساعة " ، تقديم : محمد ناصر الدين الألبانى ، (القاهرة : دار
مرجان للطباعة ، د. ت.) .
- ١٩- ابن رشد ، محمد بن أحمد (ت ٥٢٠ هـ) ، كتاب المقدمات الممهدات لبيان ما
اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات الشرعية
لأمهات مسائلها المشكلات ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، د. ت.) .
- ٢٠- ابن رشد (الحفيد) ، محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد (ت ٥٩٥ هـ) ، بداية
المجتهد ونهاية المقتصد ، (القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، د. ت.) .
- ٢١- ابن سعد ، محمد (١٦٨ - ٢٣٠ هـ) ، الطبقات الكبرى ، (بيروت ، دار الكتب
العلمية ، ١٩٩٠) .
- ٢٢- ابن سلامه ، هبة الله (ت ٤٠١ هـ) ، النسخ والمنسوخ ، (القاهرة : مصطفى البابى
الحلبى ، ١٩٦٧) .

- ٢٣- ابن سيد الناس ، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد (٦٧١ - ٧٣٤ هـ) ، عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير ، ومعه : إقتباس الاقتباس لحل مشكلة سيرة ابن سيد الناس لابن عبد الهادي ، (بيروت : دار الجليل ، ١٩٧٤) .
- ٢٤- ابن عابدين ، محمد أمين ، الدر المختار شرح تنوير الأبصار ، وعليه : حاشية رد المختار للمؤلف نفسه ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦) .
- ٢٥- ابن عابدين ، حاشية رد المختار ، على : الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٦) .
- ٢٦- ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ) ، الدرر في اختصار المغازي والسير ، تخريج وتعليق : د . مصطفى ديب البغا ، (بيروت ، دمشق : مؤسسة علوم القرآن ، د . ت) .
- ٢٧- ابن العربي ، أبو بكر محمد بن عبد الله (٤٦٨ - ٥٤٣ هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، (بيروت : دار الفكر ، د . ت) . طبعة أخرى (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، ١٩٥٧) .
- ٢٨- ابن قدامة ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٦٣٠ هـ) ، المغني ، ويليهِ : الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢ هـ) ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٣) . طبعة أخرى (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٧٢) .
- ٢٩- ابن قيم الجوزية ، شمس الدين محمد بن بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي (٦٩١ - ٧٥١ هـ) : أحكام أهل النمة ، حققه وعلق حواشيه : صبحي الصالح ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١) .
- ٣٠- _____ ، زاد المعاد في هدى خير العباد محمد صلى الله عليه وسلم ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبها ، د . ت) .
- ٣١- _____ ، طريق الهجرتين وباب السعادتين ، حققه وراجعته : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري (قطر : إدارة الشؤون الدينية ، ١٩٧٧) .
- ٣٢- ابن كثير ، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر (٧٠١ - ٧٧٤ هـ) ، البداية والنهاية ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٣٢) .
- ٣٣- _____ ، تفسير القرآن العظيم ، (القاهرة : عيسى البابي الحلبي ، د . ت) .

- ٣٤- _____ ، قصص الأنبياء ، تحقيق : د . مصطفى عبد الواحد ، (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ط ٢ ، د . ت) .
- ٣٥- _____ ، كتاب الاجتهاد في طلب الجهاد ، (القاهرة : جمعية النشر والتأليف الأزهرية ، ١٣٤٧ هـ) .
- ٣٦- ابن المبارك ، عبد الله (ت ١٨١ هـ) ، كتاب الجهاد ، تحقيق : نزيه حماد ، (القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٧٨) .
- ٣٧- ابن المرتضى ، أحمد بن يحيى (ت ٨٤٠ هـ) ، كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، وبهامشه : كتاب جواهر الأخبار والآثار المستخرجة من لجة البحر الزخار للعلامة المحقق محمد بن يحيى بهران الصعدي (ت ٩٥٧ هـ) ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٥) .
- ٣٨- ابن منظور ، محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حبة (٦٣٠ - ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) .
- ٣٩- ابن النجار ، محمد أحمد الفتوحى الحنبلى المصرى (ت ٩٧٢ هـ) ، منتهى الارادات فى مجمع المقنع ، تحقيق : عبد الغنى عبد الخالق ، (القاهرة : مكتبة دار للعروبة ، د . ت) .
- ٤٠- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك (ت ٢١٣ هـ) ، السيرة النبوية ، تقديم وتعليق وضبط : طه عبد الرؤوف سعد ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٧٨) .
- ٤١- أبوحيان الأندلسى ، محمد بن يوسف (٦٥٤ - ٧٥٤ هـ) ، تفسير البحر المحيط ، وبهامشه : تفسير النهر الماد من البحر لأبى حيان نفسه ، وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفى النحوى تلميذ أبى حيان (٦٨٢ - ٧٤٩ هـ) ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٣) . طبعة أخرى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) .
- ٤٢- أبو السعود ، محمد بن محمد العمادى (ت ٩٥١ هـ) ، تفسير أبى السعود المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، (القاهرة : دار المصحف ، د . ت)
- ٤٣- أبو السعود ، تفسير أبى السعود ، فى : جامع التفاسير ، إعداد نخبة من العلماء (القاهرة : جريدة النور) .
- ٤٤- أبو عبيد ، القاسم بن سلام (١٥٧ - ٢٢٤ هـ) ، كتاب الأموال ، تحقيق : محمد خليل هراس ، (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٩٦٨) .

- ٤٥- أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن الفراء ، الأحكام السلطانية ، صححه وعلق عليه : محمد حامد الفقى ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، د . ت) . طبعة أخرى (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٣٨) .
- ٤٦- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم (١١٣ - ١٨٢ هـ) ، كتاب الخراج ، (القاهرة : المطبعة السلفية ومكبتها ، ١٣٩٦ هـ) .
- ٤٧- أحمد زكى صفوت ، جمهرة خطب العرب فى العصور الزاهرة ، الجزء الأول : العصر الجاهلى وعصر صدر الإسلام ، (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٦٢) .
- ٤٨- أحمد عبد العليم البردونى ، المختار من كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة الدينورى ، (القاهرة : مكتبة نهضة مصر ، د . ت) .
- ٤٩- أحمد عطية الله ، حوليات الإسلام ، (القاهرة : دار التراث ، ١٩٨٠) .
- ٥٠- الألبانى ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشئ من فقهها وفوائدها ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٥) .
- ٥١- _____ ، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ فى الأمة ، (الرياض : مكتبة المعارف ، ١٩٨٨) .
- ٥٢- _____ ، صحيح الترغيب والترهيب للحافظ المنذرى ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٦) .
- ٥٣- _____ ، صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطى ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٦) .
- ٥٤- _____ ، صحيح سنن ابن ماجه ، (بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٦) .
- ٥٥- _____ ، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير) للسيوطى ، (بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٧٩) .
- ٥٦- الألوسى ، السيد موسى (١٢١٧ - ١٢٧٠ هـ) ، روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى المشتهر بتفسير الألوسى ، (بيروت : دار إحياء التراث العربى ، ط ٢ ، د . ت) .
- ٥٧- _____ ، تفسير الألوسى ، فى : جامع التفاسير (القاهرة : جريدة النور) .
- ٥٨- البابر تى ، محمد بن محمود (ت ٧٨٦ هـ) ، شرح العناية ، على : الهداية للمرغينانى . مع : فتح القدير لابن الهمام وحاشية سعدى حلى ، (القاهرة : مصطفى الباني الحلبي ، ١٩٧٠) .

- ٥٩- الباجي ، المتقى شرح موطأ مالك ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٣٣٢هـ).
- ٦٠- بطرس البستاني ، كتاب قطر المحيط ، (بيروت : مكتب لبنان ، ١٨٦٩) .
- ٦١- البطلينوسي ، أبو محمد عبد الله بن السيد (ت ٥٢١ هـ) ، كتاب التبيين على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ومذاهبهم واعتقاداتهم ، تحقيق وتعليق : أحمد حسن كحيل ، حمزة عبد الله النشرتي ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٨)
- ٦٢- البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩ هـ) ، كتاب فتوح البلدان ، نشرة ووضع ملاحقه وفهارسه : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧)
- ٦٣- البهوتي ، منصور بن يونس بن ادريس (١٠٠٠ - ١٠٥١ هـ) ، شرح منتهى الارادات المسمى نقائق لولى النهى لشرح المنتهى ، (القاهرة : المكتبة السلفية ، د.ت)
- ٦٤- البوطي ، محمد سعيد رمضان ، فقه السيرة - دراسات منهجية علمية لسيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم وما تنطوى عليه من عظات ومبادئ وأحكام ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) .
- ٦٥- الجبجي العاملي ، الروضة البهية شرح النعمة الدمشقية ، (القاهرة : دار الكتاب العربي ، ١٣٧٨ هـ) .
- ٦٦- الجصاص ، أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق : محمد الصادق القمحاوي ، (القاهرة : دار المصحف ، ط ٢ ، د . ت) .
- ٦٧- الحويني ، أبو المعالي الشهير بإمام الحرمين (ت ٤٧٨ هـ) ، غياث الأمم في التياث الظلم ، تحقيق ودراسة : مصطفى حلمي ، فؤاد عبد المنعم أحمد ، (الاسكندرية : دار الدعوة ، ١٤٠٠ هـ) .
- ٦٨- الجيوشي ، محمد ابراهيم ، دراسات قرآنية ، (القاهرة : معهد الدراسات الإسلامية ، ١٩٧٩) .
- ٦٩- حامد ربيع (الدكتور) ، محاضرات في النظرية السياسية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩) .
- ٧٠- ——— ، نظرية القيم السياسية ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٦ - ١٩٧٧)
- ٧١- حامد محمد علي حريشة ، آيات الجهاد في القرآن الكريم ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، ١٩٧٤) .

- ٧٢- حسن كامل المطاوى ، فقه المعاملات على مذهب الإمام مالك ، (القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٩٧٣) .
- ٧٣- الحصنى الدمشقى ، أبو بكر بن محمد الحسينى ، كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار ، (الدوحة : الشئون الدينية بدولة قطر ، د . ت) .
- ٧٤- حوى ، سعيد ، الاساس فى التفسير ، (القاهرة : دار السلام ، ١٩٨٥) .
- ٧٥- _____ ، الرسول ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٢) .
- ٧٦- الخازن ، علاء الدين بن على بن محمد بن ابراهيم البغدادى (ت ٧٤١ هـ) ،
لباب التأويل فى معانى التنزيل ، (بيروت : دار المعرفة ، د . ت) .
- ٧٧- الخرشى ، محمد بن عبد الله بن على (ت ١١٠١ هـ) ، حاشية الخرشى ، على :
مختصر سيدى خليل . ومعها حاشية العلوى ، (بيروت : دار صادر ، د . ت)
- ٧٨- الخطايبى ، أبو سليمان أحمد بن محمد (ت ٣٨٨ هـ) ، معالم السنن - شرح سنن أبى
دلود ، (بيروت : المكتبة العلمية ، ١٩٨١) .
- ٧٩- الردير ، أحمد بن محمد بن أحمد العلوى ، الشرح الكبير ، وبهامشه : حاشية
الدسوقى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، د . ت)
- ٨٠- الرازى ، أبو محمد عبد الرحمن (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ) ، علل الحديث ، (بيروت : دار
المعرفة ، ١٩٨٥) .
- ٨١- الرازى ، فخر الدين محمد بن عمر (٥٤٤ - ٦٠٤ هـ) ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب
المشتهر بتفسير الرازى ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (طهران : دار
الكتب العلمية ، ط ٢ ، د . ت) .
- ٨١- _____ ، تفسير الرازى ، فى : جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ٨٣- الرشيدى ، أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المغربى (ت ١٠٩٦ هـ) ، حاشية
الرشيدى ، على : نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لابن شهاب الدين الرملى ، (القاهرة :
مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٦٧) .
- ٨٤- الرملى ، محمد بن أبى العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين المنوفى المصرى
الانصارى الشهير بالشافعى الصغير (ت ١٠٠٤ هـ) ، نهاية المحتاج الى شرح المنهاج ،
وعليه : حاشيتا الشيرازى والرشيدى ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٦٧) .

- ٨٥ - الزمخشري ، محمود بن عمر (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ) ، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، (بيروت : دار الكتاب العربي ، ١٩٨٦) ، طبعة أخرى (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩١٦) .
- ٨٦ - ——— ، الكشف ، في جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ٨٧ - السرخسي ، محمد بن أحمد (ت ٤٨٣ هـ) ، شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ) ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ، ١٩٧١) .
- ٨٨ - ——— ، كتاب المبسوط ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٢ ، د.ت)
- ٨٩ - سعدى أبو حبيب ، موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ، (الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر ، ١٩٨٥) .
- ٩٠ - سعدى حلبي ، سعد الدين بن عيسى المفتي (ت ٩٤٥ هـ) ، حاشية سعدى حلبي ، مع : فتح القدير لابن الهمام ، وشرح العناية للبايرتي ، على : الهداية للمرغيناني ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠) .
- ٩١ - سعيد حسين منصور (الدكتور) ، القيم الخلقية في الخطابة العربية ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - فرع الاسكندرية ، ١٩٧٩) .
- ٩٢ - سيد قطب ، في ظلال القرآن ، (بيروت : دار الشروق ، ط ٨ ، ١٩٧٩) .
- ٩٣ - السيوطي ، جلال الدين ، تاريخ الخلفاء ، (القاهرة : مكتبة الفجالة الجديدة ، ١٩٦٩) .
- ٩٤ - ——— ، تنوير الحوالك - شرح على موطأ مالك ، (بيروت : المكتبة الثقافية ، ١٩٨٤) .
- ٩٥ - الشافعي ، محمد بن ادريس (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) احكام القرآن ، جمع : الیهقي النيسابوري ، تقديم : محد زاهد بن الحسن الكوثري . كتب الهوامش : عبد الغني عبد الخالق ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٠) .
- ٩٦ - الشافعي ، الأم ، (بيروت : دار المعرفة ، ١٩٧٣) .
- ٩٧ - الشامي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحى للمشقى (ت ٩٤٢ هـ) ، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد وذكر فضائله واعماله واحواله في المبدأ والمعاد ، وهي المعروفة بالسيرة الشامية ، مخطوط (القاهرة : ج ٢ : المكتبة الازهرية ، الفن : تاريخ ، الرقم الخاص : ٧٤ ، الرقم العام : ٣١٦٩ . ج ٣ : دار الكتب المصرية ، الفن : تاريخ ، الرقم : ١٣٠) .

- ٩٨ - الشيراملى ، على بن على : حاشية الشيراملى على نهاية المحتاج الى شرح المنهاج لابن شهاب الدين الرملى ، (القاهرة ، مصطفى البابى الحلبي ، ١٩٦٧) .
- ٩٩ - الشريف الرضى ، محمد بن الحسن ، نهج البلاغة من كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب ، شرح الشيخ محمد عبده ، تحقيق وتعليق محمد أحمد عاشور ، محمد إبراهيم البنا ، (القاهرة ، دار الشعب ، د.ت) .
- ١٠٠ - الشعرانى ، عبد الوهاب ، الميزان ، (القاهرة ، المطبعة الأزهرية ، ١٩٣٢) .
- ١٠١ - المشتبلى ، محمد الامين بن محمد المختار ، اضواء البيان فى ايضاح القرآن بالقرآن ، (بيروت ، عالم الكتب ، د.ت) .
- ١٠٢ - الشوكانى ، محمد بن على بن محمد ، فتح القدير الجامع بين فنى الرواية و الدراية من علم التفسير ، (بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨٣) .
- ١٠٣ - ——— ، نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار من أحاديث سيد الاخيار ، (القاهرة ، مكتبة الدعوة الاسلامية ، د.ت) .
- ١٠٤ - الشيرازى ، ابراهيم بن على بن يوسف الفيروزآبادى ، المهذب فى فقه مناهج الامام الشافعى ، (القاهرة ، عيسى البابى الحلبي ، د.ت) .
- ١٠٥ - الصابونى ، محمد على ، روائع البيان تفسير آيات الاحكام من القرآن ، (دمشق ، مكتبة الغزالي ، ١٩٧٧) .
- ١٠٦ - ——— ، صفوة التفاسير ، (الدوحة ، الشؤون الدينية بدولة قطر ، ١٩٨١) .
- ١٠٧ - الصنعانى ، محمد بن إسماعيل (١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ) ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلانى ، راجعه : محمد خليل هراس ، (القاهرة : مكتبة الجمهورية العربية ، د.ت) .
- ١٠٨ - الطبرانى ، أبو القاسم سليمان بن أحمد (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ) ، المعجم الكبير ، تحقيق: حمدى عبد المجيد السلفى ، (بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٩٨٥) .
- ١٠٩ - الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) ، تاريخ الطبرى المعروف بتاريخ الأمم والملوك ، (بيروت : مؤسسة الاعلمى للمطبوعات ، ١٩٨٣) ، طبعة أخرى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٢) .
- ١١٠ - ——— ، تفسير الطبرى : جامع البيان عن تأويل آى القرآن ، حققه وخرج أحاديثه: محمود محمد شاكر ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٤) .

- ١١١ - ——— ، تفسير الطبري ، في : جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١١٢ - ——— ، كتاب الجهاد وكتاب الحزبية وأحكام المحاربين من كتاب اختلاف الفقهاء ، عني بنشره : يوسف شاخت ، (ليدن ، ١٩٣٣) .
- ١١٣ - الطوسي ، تفسير التبيان ، (بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ١٩٦٥) .
- ١١٤ - عبد الحليم عويس (الدكتور) ، ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري ، (القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ١٩٨٨) .
- ١١٥ - عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ ، فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، (المدينة المنورة : المكتبة السلفية ، ط ٦ ، ١٩٧٧) .
- ١١٦ - عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ) ، المصنف ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، (بيروت : المكتب الإسلامي ، ١٩٧٢) .
- ١١٧ - عبد العزيز صقر ، نظرية الجهاد في الإسلام - حول تأصيل المفاهيم والمقومات الأساسية في التقاليد الأولى ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٣) .
- ١١٨ - عبد الله البستاني اللبناني ، معجم فاكهة البستان ، (بيروت : المطبعة الأمريكية ، ١٩٣٠) .
- ١١٩ - عبد الله عبد الحى محمد ، الدعوة الإسلامية وموقفها من القتال ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية أصول الدين ، د. ت) .
- ١٢٠ - العجلوني ، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢ هـ) ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس مما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، (بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٨٨) .
- ١٢١ - العلوي ، علي بن أحمد الصعدي (ت ١١٨٩ هـ) ، حاشية العلوي ، مع : حاشية الخرشي ، عني : مختصر سيدى خليل ، (بيروت : دار صادر ، د. ت) .
- ١٢٢ - علي أبو الحسن المالكى ، كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن ابى زيد القيروانى ، ومعها : حاشية العلوي ، (القاهرة : مصطفى البابى الحلبي ، د. ت) .
- ١٢٣ - علي الطنطاوى ، ناجى الطنطاوى ، أخبار عمر وأخبار عبدالله بن عمر ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٣) .
- ١٢٤ - العيني ، أبو محمد محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ) ، عمدة القارى شرح صحيح البخارى ، المسمى بالعيني على البخارى ، (بيروت : دار الفكر ، د. ت) .

- ١٢٥ - القاسمي ، محمد جمال الدين (١٢٣٨ - ١٣٣٢هـ) ، تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل ، (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٨) .
- ١٢٦ - قاضيخان ، محمود الأوز جندی ، فتاوى قاضيخان المشتهرة بالفتاوى الخانية ، على هامش : الفتاوى الهندية في مذهب أبي حنيفة ، (بيروت : دار المعرفة ، ط ٣ ، ١٩٧٣)
- ١٢٧ - القلوري البغدادي ، أحمد بن محمد (ت ٤٢٨هـ) ، الكتاب ، وعليه : للباب في شرح الكتاب لعبد الغني الغنيمي الدمشقي الميمني ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار الحديث ، ط ٤ ، ١٩٧٩) .
- ١٢٨ - القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ) ، تفسير القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أبو إسحاق إبراهيم أطفيش ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، د. ت) . طبعة أخرى (القاهرة : دار الشعب ، د. ت) .
- ١٢٩ - _____ ، تفسير القرطبي ، في جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١٣٠ - القنوجي ، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين (ت ١٣٠٧هـ) ، الروضة الندية شرح الدرر البهية ، حققه وراجعته : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، (الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٨٧) . طبعة أخرى (القاهرة : دار التراث ، د. ت) .
- ١٣١ - القنوجي ، عون الباري لحل أدلة صحيح البخاري شرح التجريد الصريح ، (الدوحة : مطابع قطر الوطنية ، ١٩٨٤) .
- ١٣٢ - الكاساني ، أبوبكر بن مسعود (ت ٥٨٧هـ) ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، قدم له وخرج أحاديثه : مختار عثمان ، (القاهرة : زكريا على يوسف ، ١٩٨٦) .
- ١٣٣ - كامل سلامة النفس (الدكتور) ، العلاقات الدولية في الإسلام على ضوء الإعجاز البياني في سورة التوبة ، (جدة : دار الشروق ، ط ١ ، ١٩٧٦) .
- ١٣٤ - الكاندهلوي ، محمد يوسف ، حياة الصحابة ، (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية - شباب الأزهر الشريف ؛ حلب : دار الوعي ، ١٩٧٩) طبعة أخرى (بيروت : دار المعرفة ، د. ت) .
- ١٣٥ - كمال الدين بن الهمام ، محمد بن عبد الواحد السيواسي السكندري (ت ٦٨١هـ) ، شرح فتح القدير ، مع : شرح العناية للبايرتي وحاشية سعدى حلبى ، على : الهداية للمرغيناني ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٧٠) .

- ١٣٦ - الكوهجى ، عبد الله بن الشيخ حسن الحسن ، زاد المحتاج بشرح المنهاج ، حققه وراجعته : عبد الله بن إبراهيم الأنصارى ، (الدوحة : الشئون الدينية بدولة قطر ، ط ١ ، د. ت) .
- ١٣٧ - الكيرانوى ، محمد رحمة الله بن خليل الرحمن العثمانى (١٢٣٣ - ١٣٠٨ هـ) ، إظهار الحق ، (الدوحة : الشئون الدينية بدولة قطر ، ١٩٨٠) .
- ١٣٨ - مالك بن أنس الأصبحى (٩٣ - ١٧٩ هـ) ، المدونة الكبرى - رواية الإمام سحنون بن سعيد التونجى عن الإمام عبد الرحمن ابن القاسم العتقى ، (القاهرة : مطبعة السعادة ، ١٣٢٣ هـ - ودار صادر) .
- ١٣٩ - مالك بن أنس ، الموطأ ، صححه ورقمه أحاديثه وعلّق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي ، (القاهرة : دار الشعب ، د. ت) .
- ١٤٠ - الماوردى ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ) ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، راجعه : محمد فهمى السرجانى ، (القاهرة : المكتبة التوفيقية ، ١٩٧٨) .
- ١٤١ - الماوردى ، الحارثى الكبير ، (مخطوط) ، (القاهرة : دار الكتب المصرية ، فقه : شافعى ، رقم : ٨٢) .
- ١٤٢ - مجمع البحوث الإسلامية ، الجهاد - كتاب المؤتمر الرابع لمجمع البحوث الإسلامية ، (القاهرة : مجمع البحوث الإسلامية ، ١٩٦٨) .
- ١٤٣ - مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، إخراج : إبراهيم أنيس ، عبد الحليم متصر ، عطية الصوالحى ، محمد خلف الله أحمد ، (الدوحة : إدارة إحياء التراث الإسلامى ، ١٩٨٥) .
- ١٤٤ - محمد أبو زهرة ، نظرية الحرب فى الإسلام ، فى : المجلة المصرية للقانون الدولى ، (القاهرة : الجمعية المصرية للقانون الدولى ، ١٩٥٨) .
- ١٤٥ - محمد بن عبد الرحمن الدمشقى العثمانى الشافعى ، رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ، على هامش : كتاب الميزان للشعرانى ، القاهرة : المطبعة الأزهرية ، ط ٤ ، ١٩٣٢)
- ١٤٦ - محمد حميد الله الحيدر آبادى (المذكور) ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة ، (القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٦) .
- ١٤٧ - محمد رشيد رضا (١٢٨٢ - ١٣٥٤ هـ) ، تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، (القاهرة : مطبعة المنار ، ط ١ ، ١٣٤٦ هـ) .

- ١٤٨ - _____ ، تفسير المنار ، فى جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١٤٩ - محمد الشرينى الخطيب ، معنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، على : المنهاج للنورى ، (القاهرة : مصطفى البانى الحلبي ، ١٩٥٨) .
- ١٥٠ - محمد طاهر درويش (الدكتور) ، الخطابة فى صدر الإسلام ، الجزء الأول : العصر الدينى - عصر البعثة الإسلامية ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) .
- ١٥١ - محمد طلعت الغنيمى (الدكتور) ، قانون السلام فى الإسلام - دراسة مقارنة ، (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٩) .
- ١٥٢ - محمد طه بدوى (الدكتور) ، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٦) .
- ١٥٣ - محمد عزة دروزة ، التفسير الحديث - السور مرتبة حسب النزول ، (القاهرة : مصطفى البانى الحلبي ، ١٩٦٣) .
- ١٥٤ - محمد فؤاد عبد الباقي ، اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، (القاهرة : دار الحديث ، ١٩٨٦) .
- ١٥٥ - محمد منير بن عبده أغا الدمشقى الأزهرى ، الترغيب والترهيب من القرآن الحكيم ، على هامش : الترغيب والترغيب للمنذرى ، (القاهرة : مكتبة الدعوة الإسلامية ، شباب الأزهر الشريف ، د. ت) .
- ١٥٦ - المراغى ، أحمد مصطفى ، تفسير المراغى ، فى : جامع التفاسير ، (القاهرة : جريدة النور) .
- ١٥٧ - المرغينانى ، على بن أبى بكر (ت ٥٩٣ هـ) ، الهداية شرح بداية المبتدى ، وعليها : فتح القدير لابن الهمام ، وشرح العناية للبايرتى ، وحاشية سعدى حلبى ، (القاهرة : مصطفى البانى الحلبي ، ط ١ ، ١٩٧٠) .
- ١٥٨ - المروزى ، ابوبكر أحمد بن على بن سعيد الأموى (٢٠٢ - ٢٩٢ هـ) ، مسند أبى بكر الصديق ، حققه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه : شعيب الأرناؤوط ، (دمشق : المكتب الإسلامى ، ط ٢ ، ١٣٩٣ هـ) .
- ١٥٩ - مصطفى زيد (الدكتور) ، النسخ فى القرآن الكريم ، (بيروت : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧١) .

- ١٦٠ - مصطفى محمود منجود ، الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٤) .
- ١٦١ - المقدسى ، شمس الدين ، كتاب الفروع ، (بيروت : عالم الكتب ، ط ٤ ، ١٩٨٤) .
- ١٦٢ - المقدسى ، موسى بن أحمد الحجاوى (ت ٩٦٨ هـ) ، الإقناع ، تصحيح وتعليق : عبد اللطيف محمد موسى السبكى ، (القاهرة : دار المعرفة للطباعة والنشر ، د. ت)
- ١٦٣ - المنبرى ، زكى الدين عبد العظيم بن عبد القوى بن عبد الله بن سلامه أبو محمد (٥٨١ - ٦٥٦ هـ) ، مختصر صحيح مسلم ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألبانى ، (الكويت : وزارة الأوقاف ، ط ٣ ، ١٩٧٩) .
- ١٦٤ - الميدانى ، عبد الغنى الغنيمى الدمشقى ، الباب فى شرح الكتاب ، على : المختصر المشتهر باسم : الكتاب ، لأحمد بن محمد القلورى البغدادى ، حققه وعلق حواشيه : محمد محى الدين عبد الحميد ، (بيروت : دار الحديث ، ط ٤ ، ١٩٧٩) .
- ١٦٥ - النجفى ، محمد حسن (ت ١٢١٦ هـ) ، جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام ، (بيروت : دار إحياء التراث العربى ، ١٩٨١) .
- ١٦٦ - نخبة من العلماء ، جامع التفاسير فى تفسير القرآن الكريم ، جمعه نخبة من علماء المسلمين من التفاسير التالية : الطبرى ، الفخر الرازى ، الكشاف ، القرطبى ، ابن كثير ، الألوسى ، أبو السعود ، الجواهر ، المراغى ، المنار ، فى ظلال القرآن ، التفسير الواضح . (القاهرة : جريدة النور) .
- ١٦٧ - النسفى ، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود (ت ٧٠١ هـ) ، تفسير النسفى ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، ١٩٨٢) .
- ١٦٨ - نظام (الشيخ) وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى العالمكيرية المعروفة بالفتاوى الهندية فى منهب أبى حنيفة النعمان ، (القاهرة : المطبعة الأميرية ، د. ت) .
- ١٦٩ - النووى ، محى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) ، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، (بيروت ، دمشق : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٥) . طبعة أخرى (المكتب الإسلامى ، ١٣٨٦ هـ) .
- ١٧٠ - _____ ، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابى الحلبي ، د. ت) .
- ١٧١ - _____ ، شرح صحيح مسلم ، (القاهرة : المطبعة المصرية ومكتبتها ، د. ت)

- ١٧٢ - _____ ، المنهاج ، وعليه : معنى المحتاج إلى معرفة معانى الفاظ المنهاج ، شرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٨)
- ١٧٣ - الهروي ، أبو عبيد القاسم بن سلام ، غريب الحديث ، (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ط ١ ، ١٩٧٦) .
- ١٧٤ - الهندي ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين البرهان فوري (ت ٩٧٥ هـ) ، كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩) .
- ١٧٥ - الهيثمي ، أحمد بن حجر (ت ٩٧٤ هـ) ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، وعليه : حاشية الشرواني وحاشية ابن قاسم العبادي ، (بيروت : دار صادر ، د. ت) .
- ١٧٦ - _____ ، فتح الجواد بشرح الارشاد ، علي : الارشاد لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر الشهير بابن المقرئ اليمنى الشافعي (ت ٨٣٧ هـ) ، (القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٢٨) .
- ١٧٧ - الهيثمي ، نور الدين علي بن أبي بكر (ت ٨٠٧ هـ) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، (القاهرة : مكتبة المقدسي ، د. ت) .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

181 - Peters , Rudolph : Islam and Colonialism - The Doctrine of Jihad in Modern History , (The Hague : Mouton Publishers , 1979) .

اصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابر، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير / عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفاتز، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الفزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات / بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجة السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزودة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مدارس مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والهديل الحضاري للأستاذ حيدر الفدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقراءة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- رابعاً - سلسلة المنهجية الإسلامية
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي.
- الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعقيبات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الوعي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).

- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الرسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).

- المقاصد العامة للشرعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).

- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).

- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزبيدي، (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).

- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكردي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

(١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العقيلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن النقيب، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

عاشراً - سلسلة تهسير التراث

- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير

- هكنا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكنا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).

ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات

- الحضارة - الثقافة - المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

المملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي ص.ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

المملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي ص.ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد ص.ب. 135788 بيروت.
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زنقة المأمونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع ص.ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:
- أمانة للنشر

AMANA PUBLICATIONS

10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel: (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

SA'DAWI PUBLICATIONS

P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- المستلوي للنشر

ISLAMEC BOOK SERVICE

2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

- خدمات الكتاب الإسلامي

THE ISLAMIC FOUNDATION

Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 0RN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

بريطانيا:
- المؤسسة الإسلامية

MUSLIM INFORMATION CENTRE

223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

- خدمات الإعلام الإسلامي

LIBRAIRE ESSALAM

135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

فرنسا: مكتبة السلام

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier, 152

1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

بلجيكا: ميكميكس

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11

1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

هولندا: رشاد للتصدير

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd

P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) لتعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكلية والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
- عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام (الأجزاء : الأول والثانى والثالث) .

- العلاقات الدولية كما يمكن استباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (الأجزاء : الرابع والخامس والسادس) .

- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى (من الجزء السابع وحتى الثانى عشر) .

- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى (الأجزاء:الثالث عشر والرابع عشر)

- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول - دون مبالغة - أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع

العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما

ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياها

عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن ي

علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .